الوسائل العملية

لدراسة الأسانيد وتخريج الأحاديث النبوية

إعداد

أ. د. حكيمة حفيظي

أستاذ الحديث وعلومه

قسم السنة (الدراسات العليا - طالبات)

كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد / أبها

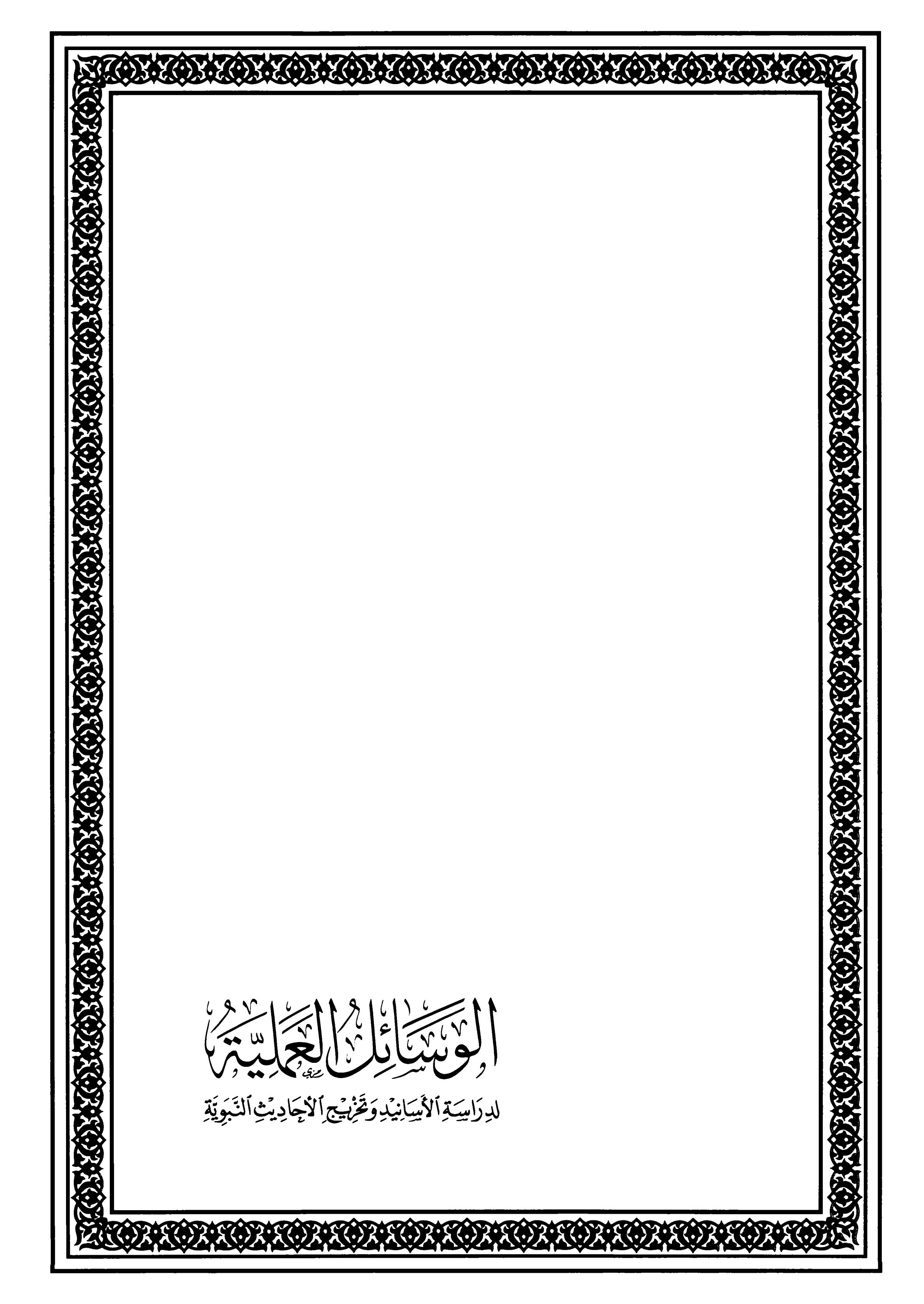
المملكة العربية السعودية

قدم له ونظر فيه

أ. د. يحيى بن عبد الله البكري الشهري

أستاذ الحديث بجامعة الملك خالد




الوسائل العملية
لدراسة الأسانيد وتخريج الأحاديث النبوية



ح مدار القبس للنشر والتوزيع، ١٤٣٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

حفيظي، حكيمة أحمد

الوسائل العملية لدراسة الأسانيد وتخريج الأحاديث النبوية./ حكيمة أحمد حفيظي - الرياض، ١٤٣٨هـ

٢٩٥ ص ، ١٧ x ٢٤ سم

ردمك ٥-١-٩٠٩٩٢-٦٠٣-٩٧٨

١- الحديث - إسناد ٢- الحديث - تخريج أ- العنوان

ديوي ٢٣٢ ١٤٣٨/١٠١٧٧

رقم الإيداع: ١٤٣٨/١٠١٧٧

ردمك: ٥-١-٩٠٩٩٢-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

صف وتصميم وإخراج

مدار القبس للنشر والتوزيع

الرياض ـ المملكة العربية السعودية

شارع الأمير سطام بن عبدالعزيز

ت: ٢٦٨١٠٤٥ - ف: ٤٣٥١٣٩٥

جوال: ٠٠٩٦٦٥٥٢٢٩٣٩٣٨

darulqabas@yahoo.com



الوسائل العملية

لدراسة الأسانيد وتخريج الأحاديث النبوية

إعداد

أ. د. حكيمة حفيظي

أستاذ الحديث وعلومه

قسم السنة (الدراسات العليا - طالبات)

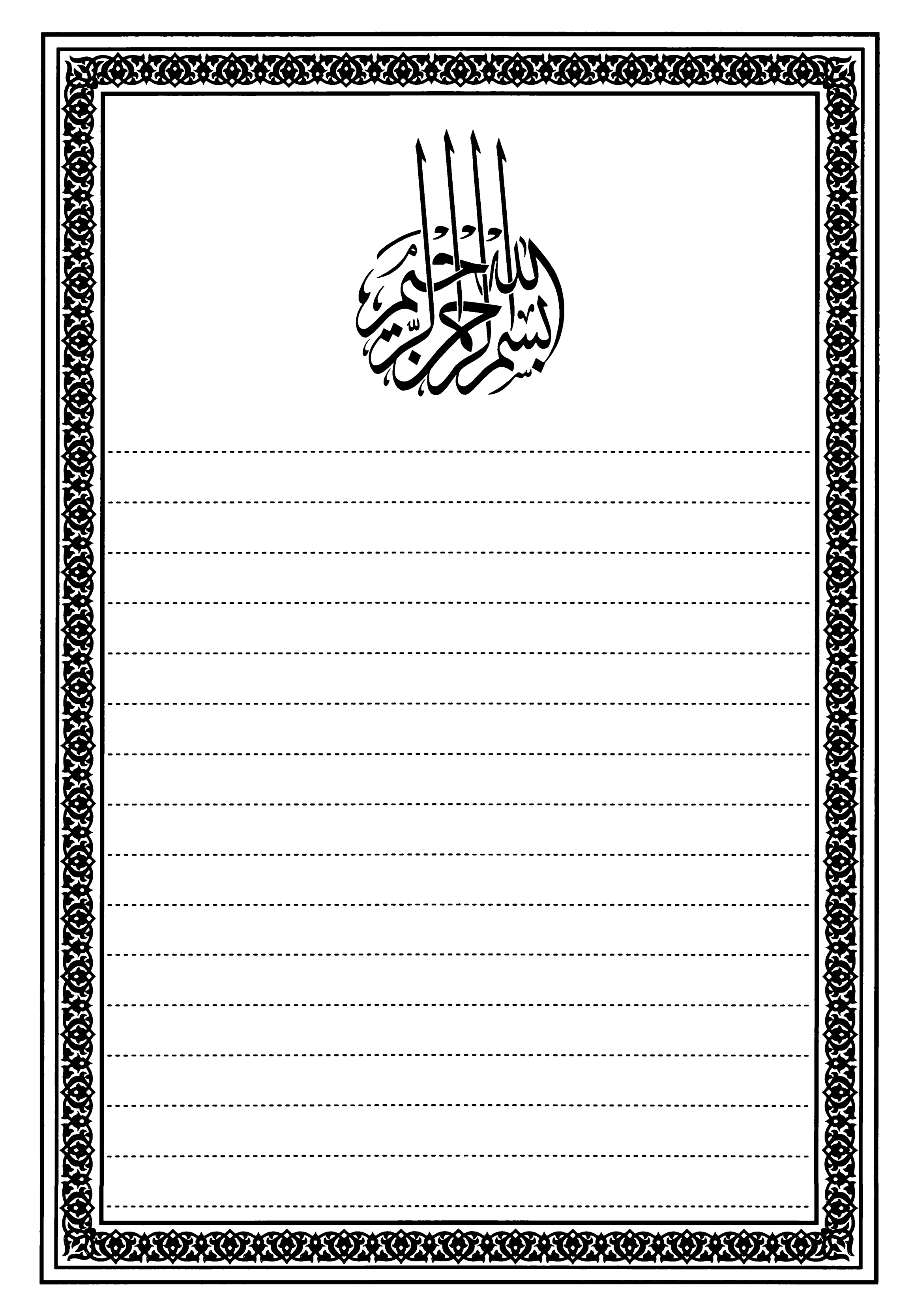
كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد / أبها * المملكة العربية السعودية

قدم له ونظر فيه

أ. د. يحيى بن عبد الله البكري الشهري

أستاذ الحديث بجامعة الملك خالد

دار القبس للنشر والتوزيع



تَقْدِيمُ

الحمد لله الذي هدانا لتوحيده، وعرفنا فضل حمده وتمجيده، وأشكره شكر من أعجزه لسان الثناء عن بلوغ مرضاته، فألهمه بفضله ودله على جميل مرضاته، وما يلزم من شكره على جزيل هباته.

وأشهد ألا إلٰه إلا الله، شهادة نبلغ بها منتهى الأمل، ونختم بها خير العمل، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي عزره الله ووقره، وثبته ونصره.

اللَّهُمَّ فصلِّ على نبيك محمد من أكرمته وبجلته بالنبؤات، وختمت به المرسلين والرسالات، وشرفته على جميع المخلوقات.

أما بعد: فإن علم التخريج من العلوم الجامعة بين فني الرواية والدراية، وله من الآداب والمقدمات ما يعجز عن فهمه الطلاب، وقد كثرت فيه التآليف، وتنوعت فيه الأساليب، وله صنعته التي لا يتقنها إلا من كثرت ممارسته لعلم الحديث وأصوله، وكثر اطلاعه على الحديث باختلاف فنونه.

ومع هذا فلا يكفي فيه مجرد الإحاطة بما سطر وكتب في تأصيله، بل لا بد من الممارسة العملية المتقنة التي يتوصل بها الباحث إلى سداد العمل وصوابه.

وفي ظني أنه يحتاج إلى تخريج مئات الأحاديث إن لم تكن الآلاف حتى يتمكن من الإمساك بناصية علم التخريج وما يترتب عليه، من إعمال لقواعد الحديث والموازنة بين ما تعارض منها، وما عساه يشذ عن القواعد مما هو بكثرة في هذا العلم.

ومعرفة أجناس العلة والإعلال، وأوجه المخالفة والاختلاف، وبيان الراجح من المرجوح.

هذا وبين يدي اليوم كتاب الأستاذ الدكتور حكيمة حفيظي بعنوان (الوسائل العملية لدراسة الأسانيد وتخريج الأحاديث النبوية).

ولو كانت أسمته (الوسائل العملية لتخريج ودراسة أسانيد الأحاديث النبوية) لكان أوفق. ومع هذا فالعنوان المذكور مناسب لما قصدته.

وهو كتاب لا بأس به تميز بتوسعها في التعريفات الأولية للتخريج، والتفريق بين ما تشابه من مصطلحاته واستعمالاته. وقد ظهرت شخصيتها بالنقد والتحليل والإضافات المميزة.

كما أن ممارستها التعليمية بدت ماثلةً فيما طرحت، بحيث ذكرتْ وسائل وطرقاً يسهل من خلالها التعرف على التخريج من خلال الأمثلة المتنوعة التي ذكرتها في الكتاب.

إلا أن الأستاذة أطالت في الحديث حول الفهارس ونشأتها وأهميتها، ولو اختصرت لكان أولى.

وكان بودي أن تختصر في التعريف بالطرق التقليدية؛ نظراً لقلة الحاجة إليها، ولكثرة من كتب فيها وشرحها.

ومع هذا فالكتاب نافع في بابه، ويصلح للتدريس في مرحلتي البكالوريوس، والماجستير.. أسأل الله للأستاذة الفاضلة التوفيق والسداد.. والله أعلم بالصواب.

قدم له ونظر فيه يحيى البكري الشهري في جلسة واحدة ما بين صلاتي الظهر والعشاء الآخرة من يوم السبت الموافق للرابع والعشرين من ذي الحجة لسنة سبع وثلاثين وأربع مئة وألف.

❋ ❋ ❋

بسم الله الرحمٰن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله

المُقَـدِّمَة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وبعد،

لم يكن المحدثون القدماء في حاجة لما يسمى عندنا اليوم بعلم التخريج؛ ذلك لحفظهم الأحاديث بأسانيدها ومتونها، واطلاعهم على مصادر السُّنَّة، وقرب عهدهم برسول الله ﷺ، وصلتهم الوثيقة بمصادر الحديث الأصلية؛ فكانوا عندما يريدون الاستشهاد بحديث ما، تسعفهم ذاكرتهم بمتنه وطرقه. وبمرور الزمن، طالت الأسانيد من جهة، وانشغل المسلمون أو أكثرهم عن حفظ السُّنَّة النبوية الشريفة كما كان يحفظها أسلافهم، وأصبح الباحث في غفلة عن كتب كثيرة ألفت في جمع أحاديث رسول الله ﷺ، ويَجهل مناهجها، إلى أن جاء عصرنا، وقد ابتعدنا أكثر عن سُنَّة نبينا حفظاً وعملاً وعلماً؛ فأصبح بعض الباحثين يستشهدون بنصوص ينسبونها إلى رسول الله ﷺ، وهي ليست من حديثه، ظناً منهم أنها من أحاديثه، وبعضهم يستشهد بروايات يرفعها إلى النبي ﷺ، ولا يبين مواضعها في كتب الرواية، ولا يعرف درجتها من الصحة أو الحسن أو الضعف، أو الوضع، ولا ما جاء من نصوص العلماء وأحكامهم عليها وعلى رواتها، وأحسنهم قليلاً من كان يعزو الأحاديث التي يستشهد بها إلى غير مصادرها الأصلية. ولما نشطت

حركة تحقيق المخطوطات، ظهر من لا يدقق في النصوص الواردة فيها، أو يعزوها إلى غير مصادرها الأصلية، وذلك لجهلهم بمناهج كتب السُّنَّة، وطرق تأليفها، وبعدهم عن حفظها، ومدارستها، وبعضهم أقحم نفسه في التحقيق، وهو غير متخصص في هذا العلم يجهل أسسه وقواعده.

هذا الواقع، دفع علماء الحديث إلى التشمير عن سواعد الجد، فصنفوا كتباً، فهرسوا فيها الأحاديث النبوية الشريفة على طريقة المعاجم، أو على الكتب والأبواب، أو على المسانيد والأطراف، وغيرها، فكانت هذه المصنفات هي المفاتيح والأدلة المساعدة على معرفة الأحاديث في مصادرها الأصلية.

ويأتي هذا الكتاب إسهاماً منا في تعريف طلبتنا بمبادئ هذا العلم؛ من حيث التعريف به، وبيان أهميته، وفوائده، ووسائله، مع تسجيل بعض الفوائد والملاحظات التي أراها مهمة من حين لآخر، عن طريق التحاور النظري والافتراضي معهم من خلال أسئلة تعليمية يتعرف من خلالها الباحث على ماهية هذا العلم وفوائده وأهميته، ثم يتعرف على الوسائل والمفاتيح المساعدة على معرفة الرواية في مصادرها الأصلية. . .إلخ، ثم أمثلة تطبيقية يتم من خلالها تدريبه على الدراسات الإسنادية، وسميته: «**الوسائل العملية لدراسة الأسانيد وتخريج الأحاديث النبوية**»، لاعتقادي أنه سيكون ـ إن شاء الله ـ مفتاحاً مساعداً لطلبة العلم خاصة؛ ودليلاً هادياً ييسر عليهم الوقوف على الخطوات المنهجية لتخريج الحديث، وهي خلاصة تجربة علمية مع هذا المقياس، غير يسيرة، بدأتها مع طلبتي الأعزاء في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، الجزائر، أثمرت عن كتابة مذكرتين في المادة: واحدة في التخريج، والثانية في دراسة الأسانيد، وأكمل هذه التجربة الممتعة مع طالباتي بقسم السُّنَّة، بجامعة الملك خالد بأبها، والتي

ستثمر ـ إن شاء الله ـ عن طبع هذا الكتاب، ليفيد به طلبة العلم هنا وهناك، هذا وقد اعتمدت في كتابته على جملة لا بأس بها من المصادر والمراجع مما كتبه الأفاضل من المتخصصين والعلماء قديماً وحديثاً، بذلت جهدي في الإحالة إليها في الحواشي، وأضفت أشياء أملتها عليها تجربتي المتواضعة في تدريس هذه المادة، وهو بعبارة أخرى يقوم على حوار افتراضي بيني وبين الطالب، فيما ينبغي عليه معرفته من مفاتيح علم التخريج، ودراسة الأسانيد، أتصور فيه السؤال، وأجيب بقدر ما تعلمته واطلعت عليه، في أسلوب أرجو أن يكون خفيفاً على الأفهام، ممتعاً للأذهان، ومن ثم تأتي الإجابة ـ بإذن الله ـ بمثابة المفاتيح والأدلة التي تساعده على كشف الستار عما كان يستغلق عليه من معانٍ وتفريعات تتعلق بهذا الفن؛ أدعو الله ﷻ أن ينفع بهذا الدليل طلبتنا، راجية منه التوفيق في تحقيق هدفي من تأليف هذا الكتاب، كما أتوجه بالشكر والدعاء إلى كل من يسدي إلي نصيحة، أو يصوب لي عثرة، والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

وكتبت

أ. د. حكيمة حفيظي

أستاذ الحديث وعلومه

أبها: ١٠ جمادى الثانية ١٤٣٧هـ



السؤال الأول

ما التخريج؟

أستهل كلامي، للإجابة عن هذا السؤال، ببيان الخطوات المنهجية التي سنسلكها لمعرفة ما سألت عنه، والتي تتمثل في مسائل منها:

١ ـ المعاني اللغوية للتخريج.

٢ ـ معاني التخريج في استعمالات المحدثين.

٣ ـ تعريف التخريج عند المعاصرين.

٤ ـ مناقشة هذه التعريفات.

٥ ـ أهداف التخريج.

٦ ـ علاقة التخريج بالاستخراج.

٧ ـ حقيقة الاستخراج.

٨ ـ فوائد المستخرجات.

٩ ـ المؤلفات فيها.

١٠ ـ فوائد التخريج.

مفهوم علم التخريج:

المعاني اللغوية لعبارة التخريج.

أولاً ـ التخريج والإخراج:

مشتق من «خ. ر. ج»، وهي عبارة تحمل معاني مختلفة في اللغة من ذلك:

اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد، يقال مثلاً: عام فيه تخريج؛ أي: فيه خصب وجدب. «وأرض مخرّجة»؛ أي: نبتها في مكان دون آخر، قال الفيروزآبادي: «أرض مخرجة ـ كمنقشة ـ نبتها في مكان دون مكان، وعام فيه تخريج: خصب وجدب، وتخريج الراعية المرعى أن تأكل بعضاً وتترك بعضاً، والاستخراج والاختراج: الاستنباط. وخرجه في الأدب، فتخرج، وهو خرّيج ـ كعنين ـ بمعنى: مفعول، وخرج اللوح تخريجاً: كتب بعضاً وترك بعضاً»[١].

ـ «خرّج المسألة»؛ يعني: وجّهها، وبيّن لها وجهًا.

ـ «الاستخراج والاختراج»؛ أي: الاستنباط.

ـ «المخرج»؛ موضع الخروج، فيقال: خرج مخرجاً حسناً، وهذا مخرجه.

ـ الخروج: نقيض الدخول.

* والتخريج والإخراج؛ بمعنى: الإبراز والإظهار[٢].

ـ ومنه قوله تعالى: ﴿كَزَرۡعٍ أَخۡرَجَ شَطۡـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ أي: كمثل زرع أبرز وأظهر فراخه[٣].

وبهذا تكون أقرب عبارة من هذه المعاني لاستعمالات المحدثين هي: الإظهار والإبراز بشكل عام[٤].

ثانياً ـ المعاني المتنوعة لهذه العبارة عند المحدثين:

أطلق المحدثون هذه العبارة، وقصدوا منها معاني متنوعة منها:

---

(١) ترتيب القاموس، ٢/ ٣٢.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، ١/ ٢٤٩، المعجم الوسيط، ص٢٢٤.

(٣) علم تخريج الأحاديث، محمد محمود بكار، ص١١.

(٤) كيف ندرس علم تخريج الحديث، حمزة المليباري وسلطان العكايلة، ص١٥.

١ ـ طرق تصنيف الحديث:

ومنه قول ابن الصلاح: «وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان:

ـ **إحداهما**: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها»[١]، فالمراد بقوله: «تخريجه»؛ أي: تصنيفه بترتيبه على أبواب الفقه في كتابه.

٢ ـ الإبراز والإظهار:

ـ ومنه قول المحدثين عن حديث ما: «أخرجه البخاري»؛ بمعنى: أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مخرجه، وهم رجال الإسناد الذين خرج الحديث ورواه عن طريقهم[٢].

ـ ومنه قول المحدثين: «هذا حديث عرف مخرجه؛ أي: موضع خروجه: وهم رواة الإسناد الذين خرج الحديث عن طريقهم[٣]؛ بمعنى: ظهر الحديث وبرز ببيان مخرجه ومعرفة مداره.

٣ ـ رواية الحديث:

فيقال: «أخرجه الإمام أحمد أو البخاري... إلخ»؛ يعني: رواه وأظهر مصدره فيه[٤]، حتى إن الأستاذ أحمد بن الصديق الغماري، رحمه الله، جعل من هذا المعنى؛ أي: الإخراج، مصطلحاً خاصاً برواية الحديث، ومن ثم فمعناه يختلف عن عبارة التخريج التي تعني العزو[٥] قال:

---

(١) المقدمة مع التقييد والإيضاح، ص٢٢٨، وجاء في كتاب «كيف ندرس علم تخريج الحديث» أن المقصود بهذه العبارة هو: (إبرازه وإظهاره للناس)، وقد فهمت من العبارة ما ذكرت، والله أعلم، ينظر: علم تخريج الأحاديث، ص١١.

(٢) علم تخريج الأحاديث، ص١١، بتصرف يسير.

(٣) أصول التخريج، محمود الطحان، ص١٠، علم تخريج الأحاديث، ص١١.

(٤) كيف ندرس علم تخريج الحديث، ص١٢.

(٥) سيأتي بيانه عند الكلام عن معاني العبارتين عنده.

«الإخراج: هو رواية الحديث بالإسناد من مخرجه وراويه إلى رسول الله ﷺ إن كان مرفوعاً، أو إلى الصحابي إن كان موقوفاً، أو إلى التابعي إن كان مقطوعاً؛ لأنه قبل إسناده كان مستور الحال، مجهول الرتبة؛ كأنه معدوم؛ فإسناده المتصل إلى قائله أبرزه للوجود، وأخرجه للانتفاع به ومعرفة رتبته، ويقال فيه: أخرج من الإخراج، لا خرّج المضعف من التخريج[١].

وقد يقع في غلاف بعض الكتب القديمة قوله: «تخريج الحافظ فلان؛ بمعنى: روايته[٢].

وقد ورد التخريج بهذا المعنى في كلام بعض المتأخرين؛ كالحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه «جامع العلوم والحكم»؛ فكثيراً ما يقول: خرّجه البخاري ومسلم؛ أي: روياه؛ فخرّج وأخرج، وكذا التخريج والإخراج بمعنى واحد وهو: ذكر المؤلف الحديث بإسناده في كتابه قال القاسمي: «كثيراً ما يقولون بعد سوق الحديث: خرجه فلان، أو أخرجه؛ بمعنى: ذكره، فالمخرّج بالتشديد أو التخفيف، اسم فاعل هو: ذاكر الرواية كالبخاري»[٣].

وتوسع بعضهم في هذا المعنى، فأطلق التخريج على إيراد الحديث من طريق أو طرق أخرى تشهد بصحته وتوافقها لفظاً أو معنىً[٤].

---

(١) المرجع نفسه، وأشار إلى أن بعضهم يستعمل هذه العبارة مكان التي قبلها، وهو صحيح باعتبار المعنى والأصل اللغوي غير أن الاصطلاح فرّق بين اللفظين.

(٢) في ظني أن معنى (تخريج فلان) أعم من مجرد الرواية، وهو الانتقاء والاختيار من مرويات الشيوخ (البكري).

(٣) قواعد التحديث، ص٢١٩، وينظر: طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ، أبو محمد عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، ص٩، بتصرف.

(٤) القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، سعدي بن أبي حبيب، ص١١٤، وينظر: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، ص١٠.

٤ ـ ويطلق عندهم على معنى الدلالة على مصادر الحديث وعزوها:

ومنه قول المناوي في شرح كلام السيوطي في مقدمة الجامع الصغير: «وبالغت في تحرير التخريج»؛ بمعنى: اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلّا بعد التفتيش في حاله وحال مخرجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله، وإن جلّ؛ كعظماء المفسرين»[١].

ـ وكذلك قول مسلم في مقدمة «صحيحه»: «ثم إنّا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت»[٢]؛ أي: في إيراد الأحاديث وتهذيبها والاجتهاد في تنقية أسانيدها، وبيان مخرجيها من الرواة والنقلة[٣].

ولا بد هنا، وحتى لا يستشكل الأمر على القارئ، من التمييز بين قصد الإمام مسلم في نصه، وبين نص الحافظ المناوي: فالمقصود بالتخريج عند الإمام مسلم، الدلالة على رواة الحديث ومخارجه ومداراته، بالرواية المباشرة عن شيوخه إلى منتهى طرق الروايات، أما عند المناوي؛ فتعني الدلالة على مواضع الروايات في مصادرها من كتب السُّنَّة التي روتها بالأسانيد[٤].

---

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي، ١/٣٦، علم تخريج الحديث، ص١٢.

(٢) المقدمة، ص٩، علم تخريج الأحاديث، ص١٢.

(٣) علم تخريج الأحاديث، ص١٢.

(٤) وهذا يعني أن التخريج في عرف القدماء؛ يعني: «الاختيار والانتقاء» والرواية عليه في مصنفاتهم، هذا أيضًا ماثل عند المتأخرين ومنه المرويات المخرجة من أحاديث الشيوخ، بل هو ما مشى عليه المتأخرون، في تخاريجهم، وهي كثيرة جدًا، من أواخرها «تخريج أحاديث الأسماء الحسنى»، لابن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، و«الأربعون من عوالي المجيزين» له، و«العروس المجلية =

٥ ـ تأليف الكتاب وإخراجه:

كقولهم: «خرج فلان لنفسه معجماً: أي: ألّف كتاباً في أسماء شيوخه، وكذا معنى قولهم: «خرج فلان لفلان مشيخته»[١].

٦ ـ انتقاء الغرائب أو الصحاح أو كليهما من كتاب معين، مع بيان من رواه من المتقدمين؛ كأصحاب الصحاح والسنن والمسانيد وغيرهم[٢]:

فانتقاء روايات غرائب أو صحاح من كتب معينة لأغراض علمية، أو انتقاء كتب معينة من أجل أغراض علمية؛ يعني: إخراجها من هذه الكتب للنظر، فرواية هذه الأحاديث المنتقاة بالأسانيد، أو عزوها إلى من رواها في كتب السُّنَّة المتقدمة، يعد من بوادر التخريج بمعنى العزو والدلالة، ويتضح ذلك من عنوان بعض الكتب مثل:

- كتاب «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب» لأبي القاسم

= في أسانيد الحديث المسلسل بالأولية» لصفي الدين محمد بن أحمد البخاري الأثري (١٢٠٠هـ)، تخريج محمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥هـ) قال في مطلعه: «فإن سيدنا الإمام... العلامة السيد أبا الفضل صفي الدين محمد بن أحمد الحسيني الأثري البخاري، سألني أن أخرج له «حديث الرحمة المسلسل بالأولية» من طرق شيوخه الثلاثة ـ الآتي ذكرهم فيما بعد ـ فأجبت ـ وأنا في شغل شاغل، وهموم متراكمة كالغيث الوابل ـ مستمداً من الله تعالى العون والمدد؛ فعونه للمنيب إليه نعم السند. ومن أنا حتى أخرج أو أفيد، أو أبدئ أو أعيد؟! غير أني وثقت بحسن حبه الخالص الذي أربى على كل حسب؛ إذ هو المؤسس من الأزل على نهج الاستقامة، كتب الله له السلامة في السفر والإقامة. وما ذكرت الأستاذة الفاضلة في رقمي (٤) و(٥) والتتمة لا ينفك عن هذا؛ وهذا يدلنا على أن مصطلح التخريج في الأصل استعمل لهذا المعنى (البكري).

(١) كيف تدرس علم التخريج، ص١٦.

(٢) كيف ندرس علم تخريج الحديث، حمزة عبد الله المليباري وسلطان العكايلة، ص١٦.

المهرواني، تخريج الخطيب البغدادي[١].

• وكتاب «الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، انتقاء الخطيب البغدادي من حديث الشريف أبي القاسم علي بن إبراهيم الحسني».

• وكتاب «الفوائد المنتخبة الصحاح العوالي لجعفر بن أحمد بن الحسين السراج القاري، تخريج الخطيب البغدادي».

يقول الدكتور حمزة المليباري معلقاً على صنيع الإمام الحافظ الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد سبقه أئمة النقد في الانتخاب والانتقاء؛ إلا أن ذلك لم يكن على شكل التخريج الذي استكمل جوانبه الفنية عند المتأخرين، المتمثلة في عزو الحديث إلى مصنفات الحفاظ من المتقدمين مع بيان «البدل» و«الموافقة»، ونحوهما من المصطلحات، وعلى هذا يكون معنى التخريج في هذه العناوين المتقدمة، هو انتقاء الغرائب والصحاح، والتمييز بينها، مع رواية تلك الأحاديث المنتقاة، وعزوها إلى أصحابها من المتقدمين»[٢].

تتمة وتنبيه:

الانتقاء والانتخاب:

عبارة عن منهج علمي دقيق، سلكه أئمة النقد منذ عصور متقدمة؛

---

(١) إذا رأى الواحد من التلاميذ أنه قد أكثر الرواية عن شيوخه، وحصل ما عندهم، أو أنه لا يحتاج أن يروي عن شيخ منهم كل ما عنده لتحمله له عن أقران شيخه أو نحو ذلك، أو لرواية شيخه عن ضعفاء ومجاهيل، أو لمراسيل ومقاطيع، أو تعسر عليه سماع كل ما عند شيخه لأمر ما، احتاج إلى الانتقاء على شيخه، ورواية ما حصله ذلك الشيخ عمن أخذ منهم من القدماء والعلماء، الغرباء مما يرى أن فيه فائدة له، فظهرت كتب الفوائد الحديثية المنتقاة على الشيوخ»، ينظر: الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، تحقيق سعود بن عيد بن عمير بن عامر الجربوعي، ص١١٦، وهو كتاب نفيس، من أجود ما قرأت في التعريف بهذا الفن وأهميته وتاريخ التصنيف فيه.

(٢) المرجع نفسه.

وهو عمل لا يسع القيام به إلّا نقاد الحديث، المتمكنين من علم الحديث فهماً وحفظاً وتطبيقاً.

ـ وفيه ما يتصل بالرواية: أي: انتقاء المرويات من بطون الصحاح، أو السنن، أو الموضوعات، وغيرها.

ـ وفيه ما يتصل بالكتب: أي: انتقاء الكتب المصنفة في الأحاديث وتمييز مروياتها، والنظر فيها... إلخ.

قال سليمان بن موسى فيما رواه ابن عبد البر قال: «وأخبرنا خلف بن القاسم، أنا عبد الرحمٰن بن عمر، أنا أبو زرعة، أنا أبو مسهر، أنا سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسى قال: «يجلس إلى العالم ثلاثة: رجل يأخذ كل ما يسمع، فذلك حاطب الليل، ورجل لا يكتب ويسمع، فيقال له جليس العالم، ورجل ينتقي، وهو خيرهم» وقال مرة: «وذلك العالم»[(١)].

وفي هذا الصدد يقول الخطيب البغدادي رحمه الله: «إذا كان المحدث **مكثراً**، وفي الرواية متعسراً، فينبغي للطالب أن ينتقي حديثه، وينتخبه؛ فيكتب عنه ما لا **يجده** عند غيره، **ويتجنب** المعاد من رواياته؛ وهذا حكم الواردين من الغرباء الذين لا يمكنهم طول الإقامة، وأما من لم يتميز للطالب معاد حديثه من غيره، وما يشارك في روايته مما ينفرد به، فالأولى أن يكتب حديثه على الاستيعاب دون الانتقاء والانتخاب»[(٢)]؛ إذ كان بعض المحدثين متعسراً في الرواية، لا يحدث بها من لا يستحقها أو ليس أهلاً لها، فمن كان هذا هو شأنه، كان على الطالب انتقاء حديثه، فيتجنب المكرر من حديثه، ويكتب ما لا يجده إلا عنده، خاصة إذا كان الطالب من الوافدين غير المقيمين.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله، ١/ ١٥٣.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ص١٦٩٦، وينظر: كيف تدرس علم تخريج الحديث، ص١٦.

وإذا كان الانتقاء والانتخاب في عمل الخطيب البغدادي، وغيره من الأئمة الذين نحوا نحوه، قد ظهرت فيه بوادر التخريج، من حيث عزو الحديث إلى مصنفات الحفاظ من المتقدمين مع بيان «البدل» و«الموافقة»[(١)]، ونحوهما من المصطلحات، فإن الانتقاء عند المتقدمين عنه من نقاد الحديث، أخذ شكلاً أوسع من هذا من حيث اهتمامهم بانتقاء الغرائب والصحاح، وبحثها، والتمييز بينها، والكلام في رواة أسانيدها... إلخ[(٢)].

٧ ـ التخريج والإخراج:

فرق الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الصديق الحسني (ت١٣٨٠هـ)، بين عبارتي «التخريج» و«الإخراج»، فقال:

«أما التخريج:

فهو عزو الأحاديث التي **تذكر** في المصنفات **مطلقة غير مسندة**، ولا معزوة إلى كتاب أو كتب مسندة؛ إمّا مع الكلام عليها تصحيحاً وتضعيفاً ورداً وقبولاً، -وبيان ما فيها من العلل، **وإمّا** بالاقتصار على العزو إلى الأصول. ويقال فيه: **خرّج** أحاديث كتاب كذا، ولا يقال فيه: «أخرج»[(٣)].

فالتخريج بهذا المعنى هو أن يقوم المخرّج إلى أحاديث ذكرت في كتاب معين غير مسندة، فيعزوها إلى مصادرها الأصلية، وهي كتب السُّنَّة التي تروي الأحاديث مسندة، ثم قد يضيف إلى ذلك الكلام عن درجتها

---

(١) سيأتي تعريفها.

(٢) كيف تدرس علم تخريج الحديث، مرجع سابق، وينظر في تفصيله: الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، تحقيق سعود بن عيد بن عمير بن عامر الجربوعي، ص١١٠ وما بعده، وفي مقدمته أيضاً.

(٣) حصول التفريج بأصول التخريج، ص٢١.

تصحيحاً وتضعيفاً وقبولاً ورداً، أو يكتفي بمجرد العزو إلى الأصول التي رويت فيها بالأسانيد.

ـ وأما الإخراج:

فهو رواية الحديث بالإسناد من مخرجه وراويه إلى رسول الله ﷺ إن كان مرفوعاً، أو إلى الصحابي إن كان موقوفاً، أو إلى التابعي إن كان مقطوعاً؛ لأنه قبل إسناده كان مستور الحال، مجهول الرتبة؛ كأنه معدوم؛ فإسناده المتصل إلى قائله أبرزه للوجود، وأخرجه للانتفاع به ومعرفة رتبته، ويقال فيه: **أخرج** من الإخراج، لا خرّج المضعف من التخريج[١].

وهو عمل المحدثين أصحاب كتب الرواية كالإمام مالك، وأحمد بن حنبل، والإمام البخاري في «صحيحه»، ومسلم في «صحيحه»، والإمام أبي داود في سننه، والإمام الترمذي في جامعه، وأصحاب المصنفات والمستدركات والمستخرجات. . . إلخ، الذين رووا الأحاديث في كتبهم بأسانيدهم من شيوخهم إلى منتهاها مرفوعة أو موقوفة أو مقطوعة.

٨ ـ الاستخراج:

قد يرد التخريج بمعنى: «الاستخراج»، فما هو الاستخراج؟ وكيف يرد التخريج بمعنى الاستخراج؟

المقصود بالاستخراج في المصطلح:

هو أن يقصد الحافظ إلى مصنف مسند لغيره، فيخرج أحاديثه بأسانيد نفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو

---

(١) المرجع نفسه، وأشار إلى أن بعضهم يستعمل هذه العبارة مكان التي قبلها، وهو صحيح باعتبار المعنى والأصل اللغوي، غير أن الاصطلاح فرّق بين اللفظين.

شيخ شيخه، وهكذا إلى صحابي الحديث، **بشرط**: ألّا يورد الحديث المذكور من حديث صحابي آخر، بل لا بد أن يكون من حديث ذلك الصحابي نفسه، بشرط أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد طريقاً يوصله إلى الشيخ الأقرب من صاحب الأصل، إلّا لعذر من علو أو زيادة مهمة[(١)].

ويتقاطع التخريج بمعنى الاستخراج هذا، في كون المستخرِج روى أحاديث المصنف الأصل بأسانيده؛ فأظهرها وأبرزها بهذه الطرق وبهذه الروايات.

ملحوظة:

تبيّن لي ـ والله أعلم ـ وأنا أنظر كلام العلماء، وفي صنيع الأئمة، مع ما استفدته من دراستي على شيخي فضيلة الأستاذ الدكتور حمزة عبد الله المليباري حفظه الله، أن الاستخراج يحمل معنيين متكاملين هما:

أولاً: الاستخراج بالمعنى الاصطلاحي الذي ذكرته سابقاً؛ أي: الاستخراج كمصنفات.

الثاني: **الاستخراج منهج علمي:**

إذ يعد الاستخراج منهجاً علمياً، قامت عليه نهضة الحديث في عصر الرواية؛ حيث صنف كثير من الحفاظ مصنفات جمعوا فيها الأحاديث بأسانيدهم المستقلة، فالتقوا فيها مع أقرانهم وشيوخهم في مصدر هذه الأحاديث، أو في أقرب شيوخهم، طلباً لعلو الإسناد،

---

(١) حصول التفريج بأصول التخريج، ص٢٤، وانظر: تدريب الراوي، ١/٥٣، وفتح المغيث، ١/٥٢، وعلم تخريج الأحاديث، محمد محمود بكار، ص١٥. وليس في هذه الثلاثة عبارة [وهكذا إلى صحابي الحديث. . . نفسه].

واستقلالاً بمصدريتهم في الرواية[١].

وعادةً ما يكون السابق من أقران اللاحق في القرنين الثاني والثالث، وحتى الرابع، أما بعد ذلك؛ فقد يكون من أقرانه أو متقدماً عليه، وفي هذه الفترة أصبح جمع الروايات في هذه المصنفات ممزوجاً بأساليب التخريج الأولية؛ حيث يبيّن فيه المؤلف من رواه من المتقدمين، مع الإشارة إلى حالة الالتقاء بينهما في السند[٢] ومثال ذلك ما جاء في «السنن الكبرى» للبيهقي، و«شرح السُّنَّة» للبغوي، وغيرهما من كتب الرواية التي ظهرت في هذه الفترة[٣].

وفيما يأتي نضرب مثالاً يبرز أن الاستخراج كان منهجاً علمياً، في القرنين الثاني والثالث، كان غرض الأئمة فيها جمع الروايات بعلو من أفواه الشيوخ، بالإمامين مسلم والترمذي، فهما (كما يعرف أهل الاختصاص) من تلاميذ الإمام البخاري، لقياه واستفادا منه، وعلى الرغم من ذلك لم يرويا عنه في كتابيهما «صحيح مسلم»، وجامع الترمذي[٤]، ورويا عن بعض شيوخه ممن حصل لهم اللقاء بهم والسماع منهم، وبهذا اشترك هؤلاء الأئمة وغيرهم في الشيوخ؛ فإذا نظرنا إلى نقطة **الاشتراك**

---

(١) وإن لم يكن يسمى آنذاك بهذه العبارة الصريحة، إلّا أنه كان منهجاً علمياً سائداً في تلك الفترة، فالإمام مسلم مثلاً أو الترمذي، كانا من تلاميذ الإمام البخاري غير أنهما لم يرويا عنه في كتابيهما ورويا بطرق مستقلة التقيا فيها ببعض شيوخه أو من فوقهم، طلباً للعلو الذي كان ميزة مهمة من ميزات الرواية آنذاك.

(٢) كيف ندرس علم تخريج الحديث، ص٢٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ينظر في عدد ما روياه عن الإمام البخاري، الموازنة، للدكتور نور الدين عتر، وموقف الإمام الترمذي من زيادة الثقة في كتابه الجامع، للدكتورة حكيمة أحمد حفيظي، رسالة ماجستير، نالت بها درجة مشرف جداً، تحت إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور حمزة عبد الله المليباري حفظه الله.

في الشيوخ هذه، عرفنا معنى قولنا أن الاستخراج كان منهجاً علمياً قامت عليه نهضة الحديث في عصر الرواية، طلباً للعلو، ولقاء الشيوخ، والسماع المباشر منهم، وكان يضرب من أجل ذلك أكباد الإبل، ويرحل الأئمة من مواطن إلى أخرى لتحقيق هذا الهدف؛ فكان المحدث يسافر المسافات الطويلة، ويعاني مشقات الرحلة من أجل طلب العلم؛ إذ كانت الرحلة في طلب العلم من أهم ميزات طالبه لإدراك هذه الأغراض، منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم، بل وفي عهد رسول الله ﷺ، إلى يوم الناس هذا.

وأما ما قلناه عن صنيع الأئمة بعد هذا العصر؛ أي: في القرنين الثالث والرابع، فنضرب عنه مثالاً بالسنن الكبرى للبيهقي؛ فهو كتاب رواية مستقل، وخاص بالبيهقي، روى فيه الأحاديث التي تلقاها وتحملها من شيوخه إلى منتهاها، لكنه كثيراً ما كان يذكر بعد رواية الحديث بسنده ولفظه، من رواها ممن سبقه من الأئمة كالبخاري ومسلم، وغيرهما، مشيراً إلى مواضع لقائه معهم.

وبالمثال يتضح المقال، قال الإمام البيهقي رحمه الله:

«أخبرنا أبو صالح، نبأ جدي يحيى بن منصور، ثنا أحمد بن سلمة، ثنا **محمد بن بشار**، ثنا يحيى وابن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة (ح) وأخبرنا أبو الحسن علي بن محمد بن علي المقري، أنبأ الحسن بن محمد بن إسحاق، ثنا يوسف بن يعقوب القاضي، ثنا محمد بن أبي بكر، ثنا **يحيى بن سعيد ومحمد بن أبي عدي** جميعاً عن ابن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال: كان النبي ﷺ لا يرفع يديه في شيء من دعائه إلّا في الاستسقاء، فإنه كان يرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه» [رواه البخاري في الصحيح عن محمد بن بشار، ورواه مسلم عن محمد بن المثنى عنهما][1].

---

(١) في صلاة الاستسقاء، ٣/٣٥٧، والبخاري في صلاة الاستسقاء، باب رفع =

فبين بهذا الصنيع أنه التقى بالبخاري في شيخه محمد بن بشار، والتقى بمسلم في شيخي شيخه، وهما يحيى بن سعيد وابن أبي عدي؛ فالاستخراج بهذا المفهوم، هو منهج علمي عام، لم يكن قصد الأئمة منه تأليف كتب يطلقون عليها «المستخرجات».

فوائد المستخرجات ومقصودهم منها:

قد يسأل الطالب عن جدوى تأليف كتاب آخر على صحيح البخاري أو على صحيح مسلم مثلاً، ما دامت الروايات فيهما صحيحة؟؟ فما الفائدة من الكتاب المستخرج عليهما أو على غيرهما؟؟

نجيب على هذا الانشغال بالقول: إن المستخرجات من تأليف أئمة حفاظ، جمعوا ما حفظوا من الروايات بطرق مستقلة وعالية تمكنوا من الالتقاء فيها بكتب الرواية التي تقدمت عليهم، مما يبرز براعتهم في الحفظ والجمع والتصنيف، لهذا نقول: إن للمستخرجات فوائد جليلةً نبرز بعضها فيما يأتي:

١ ـ اختبار الحفظ؛ فالمستخرِج تمكن من حفظ روايات المصنف الأصل من شيوخه إلى منتهاها، وبطرقه المستقلة.

٢ ـ البراعة؛ ولا شك أن حفظ الآلاف من هذه الأحاديث ورواياتها بأسانيد مستقلة، مع بيان مواضع الالتقاء بأصحاب الأصول، تنم على براعة المستخرج، وقدرته على الحفظ والجمع والتصنيف.

٣ ـ سعة الرواية.

٤ ـ كثرة الشيوخ والطرق والأسانيد.

٥ ـ مساواة المستخرج عليه فيما عنده من الحديث والأسانيد مع

= الإمام يده في الاستسقاء، ٢/٥١٧، وضرب أستاذنا مثالاً لذلك بحديث أبي هريرة مرفوعاً: «**من قال لصاحبه يوم الجمعة والإمام يخطب أنصت فقد لغا**»، ص١٧ ـ ١٨.

إظهار حالة الالتقاء معه[١]: موافقات، وأبدال، ومساواة ومصافحة[٢].

٦ ـ علو الإسناد: فإن المستخرِج يتوخى دائماً الطريق العالية التي تجمعه مع شيخ المستخرَج عليه أو من فوقه، ويساعده على ذلك:

ـ **أن الأصل** مقيد بالرواية عن الثقات.

ـ لأن أول ما وضع الاستخراج على الصحيحين أو أحدهما، أو أكثر المستخرجات هي عليهما، بل ومقيد أيضاً بشرط **السماع** في الأكثر، والمستخرج لا يتقيد بذلك، فيروي ولو بالإجازة، ومن طريق بعض الضعفاء، ليتصل عالياً بشيوخ المستخرج عليه[٣].

٧ ـ زيادة ألفاظ في الحديث عند المستخرج لم تقع في رواية الأصل: وتلك الزوائد يتبيّن بها تارة **المعنى المغلق** من الحديث، وينحل بها الإشكال الوارد عليه، وتارة **حكماً زائداً** لا يستفاد من حديث

---

(١) هذه المصطلحات؛ أعني: (البدل والمساواة والموافقة والمصافحة) بهذه التسمية والصورة، ليست لدى أصحاب المستخرجات كأبي عوانة والطوسي، وإنما قعدها المتأخرون، واصطلحوا عليها (البكري).

أ ـ **الموافقة**: هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه.

ب ـ **والبدل**: هو الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه بعدد أقل مما لو روى من طريقه عنه.

ج ـ **والمساواة**: هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنفين.

د ـ **والمصافحة**: هي أن تقع هذه المساواة لشيخه لا له، فيقع له ذلك مصافحة؛ إذ يكون كأنه لقيه في ذلك الحديث وصافحه به. انظر في التعريف بهذه المصطلحات ما جاء في تحقيق يسري الحديوي لكتاب حصول التفريج، ص٢٦.

(٢) حصول التفريج بأصول التخريج، ص٢٧.

(٣) المرجع نفسه.

الأصل، وتارة تكون بياناً **لسبب ورود** الحديث، وتارة تفيد **تاريخاً** بوقت تحديث النبي ﷺ به؛ فيستفاد منها كون الحديث ناسخاً لغيره أو منسوخاً به[١]. . . إلخ

٨ ـ بيان المبهم في السند: كأن يقع في الأصل: «عن رجل من الصحابة، فيأتي المستخرج فيعيّن اسم هذا الصحابي.

٩ ـ بيان المبهم في المتن: كأن يقع في المتن: «جاء رجل إلى النبي ﷺ»، أو: «قال النبي ﷺ لرجل كذا»، فيأتي المستخرج فيبين اسمه.

١٠ ـ بيان[٢] المهمل: كقول المستخرج عليه: حدثنا محمد أو عمر أو عبد الله. . . إلخ. فيأتي المستخرج فيبيّن أن محمداً هو ابن يحيى الذهلي، أو ابن سلام البيكندي، وكذلك إذا قال: حدثنا سفيان، فيبيّن المستخرج أنه الثوري أو ابن عيينة، أو قال: حماداً، فيبين المستخرج أنه ابن زيد أو ابن سلمة. . .إلخ

١١ ـ أن تكون الرواية في الأصل من رواية مدلس بالعنعنة، فيقع في رواية المستخرج تصريحه بالسماع والتحديث، فيرتفع ما كان يخشى من تدليسه.

١٢ ـ أن يروي في الأصل عن من اختلط، ولم يتبيّن هل سمعه منه تلميذه قبل الاختلاط أو بعده؟ فيقع في المستخرج ما يبيّن ذلك.

١٣ ـ كثرة الطرق التي تتقوى بها الرواية عند التعارض أو يتقوى

---

(١) الأولى (تمييز المهمل) (البكري).

(٢) هذه الفوائد من حصول التفريج، ص٢٦ ـ ٣١، وذكر منها ابن الصلاح فائدتين، وزاد عليها العراقي، وزاد عنه السيوطي. أما صاحب حصول التفريج فجمع كثيراً منها مع الشرح. انظر: المقدمة مع التقييد والإيضاح، ص٣١، وتدريب الراوي، ١/٥٥ ـ ٥٦. وانظر أيضاً: فتح المغيث، السخاوي، ١/٥٢ ـ ٥٣.

بها الحديث من أصله، ويرفع عن روايته اسم التفرد؛ كأن يقع الحديث في الصحيحين من طرق متعددة كلها ترجع إلى **مالك** أو سفيان بن عيينة مثلاً عن الزهري، فيظن أن مالكاً أو سفيان قد تفرد بهذا الحديث عن الزهري ولم يتابعه عليه غيره، فيرويه المستخرج من طريق غيره عن الزهري، فيرتفع عنه اسم التفرد(١).

١٤ ـ فصل الكلام المدرج في الحديث مما ليس من الحديث.

١٥ ـ بيان ما يقع في الكتاب المستخرج عليه من الأحاديث المصرح برفعها، وتكون في الأصل موقوفة أو كصورة الموقوف.

١٦ ـ تميز المتن المحال به على المتن المحال عليه، وذلك في كتاب الإمام مسلم كثير جداً(٢).

عناوين بعض المستخرجات:

١ ـ مستخرج أبي بكر الإسماعيلي (ت٣٧١هـ) على صحيح البخاري.

٢ ـ مستخرج الحافظ محمد بن أحمد الغطريفي (ت٣٧٧هـ) على صحيح البخاري.

٣ ـ مستخرج محمد بن العباس المعروف بابن أبي ذهل (ت٣٧٨هـ) على صحيح البخاري.

٤ ـ مستخرج أبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري (ت٢٨٦هـ) رفيق مسلم إلى بلخ والبصرة، على صحيح مسلم.

---

(١) الفوائد الثلاث الأخيرة تنظر في: النكت، ابن حجر، ٣٢٢/١ ـ ٣٢٣، وانظر غير مأمور: تدوين السُّنَّة النبوية، د. محمد بن مطر الزهراني، ص١٧٨.

(٢) علم تخريج الحديث، محمد بكار، ص١٦، وينظر: حصول التفريج بعلم التخريج، شهاب الدين أحمد بن محمد الغماري، ص٥١ ـ ٦١، فيه تفصيل مفيد.

٥ ـ مستخرج الحافظ أبي عوانة يعقوب بن الحافظ الإسفراييني (ت٣١٦هـ) على «صحيح مسلم».

٦ ـ مستخرج ابن الأخرم (ت٣٤٤هـ) على الصحيحين.

٧ ـ مستخرج أبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) على كل من الصحيحين على حدة في كتاب مستقل.

٨ ـ مستخرج أبي ذر الهروي (ت٤٣٤هـ) على الصحيحين.

٩ ـ مستخرج قاسم بن أصبغ (ت٣٤٠هـ) على سنن أبي داود.

١٠ ـ مستخرج أبي بكر بن منجويه (ت٤٢٨هـ) على جامع الترمذي(١).

٩ ـ قولهم: «وفي الباب عن فلان وفلان»:

هو نوع من العزو وإظهار من روى الحديث، وهو مما أكثر استعماله الإمام الترمذي في كتابه «الجامع»؛ في قوله: «وفي الباب عن فلان وفلان...»، ومن ثم يقف الباحث على معرفة من روى هذا الحديث من الصحابة الذين ذكرهم الإمام الترمذي كقوله في باب «النهي عن البول قائماً وباب الرخصة في ذلك»: حدثنا علي بن حجر، أخبرنا شريك عن المقدام بن شريح عن أبيه عن عائشة قالت: «من حدثكم أن النبي ﷺ كان يبول قائماً فلا تصدقوه، ما كان يبول إلا قاعداً»(٢).

قال أبو عيسى: «وفي الباب عن عمر، وبريدة، وعبد الرحمٰن بن حسنة [....] وحديث عمر إنما روي من حديث عبد الكريم بن أبي المخارق عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال: رآني النبي ﷺ وأنا أبول قائماً فقال: «يا عمر، لا تبل قائماً» فما بلت قائماً بعد [...].

(١) الجامع، ١/١٧ ـ ١٨، ورواه أحمد والنسائي وابن ماجه.
(٢) المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص٨.

فقوله: «وفي الباب عن عمر وبريدة [...]: بين فيه من روى هذا الحديث غير عائشة رضي الله عنها، وهم هؤلاء الذين ذكرهم، ثم إنه لم يتوقف عند ذلك، بل ذكر سنده معلقاً من طريق عبد الكريم بن أبي المخارق عن نافع عن ابن عمر، ليبين اختلاف الرواة عن نافع في هذا الحديث رفعاً ووقفاً، وهو معنى من معاني التخريج، في نظري، بيَّن فيه الإمام الترمذي رواة هذا الحديث غير عائشة رضي الله عنها، وهو أحياناً يضيف تعقيبات علمية يبين فيها اختلاف الرواة أو بعض المسائل العلمية... إلخ.

١٠ ـ قد يطلق التخريج على معنى إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين، مثاله: حديث أبي العشراء الدارمي، تخريج الحافظ أبي القاسم تمام بن محمد الرازي، ويلحق به ما يفعله بعض المتأخرين من الطلبة وأساتذة الحديث، من رواية كتب الحديث بالإسناد إلى أصحابها إبقاءً لفضيلة الرواية بالإسناد الذي خصت به هذه الأمة[(١)].

١١ ـ واستعمل المحدثون عبارة «التخريج» في معنى الإشارة إلى الساقط من المتن في الحواشي؛ وهو ما يسمى باللحق، أو التنبيه إلى شرح أو غلط، أو اختلاف رواية أو نسخة أو غير ذلك[(٢)].

١٢ ـ عبارة «التخريج» عند الفقهاء والأصوليين[(٣)]:

استعمل الفقهاء والأصوليون هذه العبارة في معانٍ مختلفة منها:

أ ـ إطلاقه على التوصل إلى أصول الأئمة وقواعدهم التي بنوا

---

(١) المفصل في أصول التخريج، ص٨.

(٢) التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص٩.

(٣) ينظر فيها: التخريج عند الفقهاء والأصوليين، ص٩ ـ ١٠.

عليها ما توصلوا إليه من أحكام في المسائل الفقهية المنقولة عنهم، وذلك من خلال تتبع تلك الفروع الفقهية واستقرائها استقراء شاملاً يجعل المخرج يطمئن إلى ما توصل إليه، فيحكم بنسبة الأصل إلى ذلك الإمام.

ب ـ تطلق العبارة عندهم على رد الخلافات الفقهية إلى القواعد الأصولية.

ج ـ تطلق عندهم على استنباط المقيد؛ أي: بيان رأي الإمام في المسائل الجزئية التي لم يرد عنه فيها نص، عن طريق إلحاقها بما يشبهها من المسائل المروية عنه، أو بإدخالها تحت قاعدة من قواعده.

د ـ تطلق عندهم بمعنى التعليل، أو توجيه الآراء المنقولة عن الأئمة وبيان مآخذهم فيها عن طريق استخراج واستنباط العلة، وإضافة الحكم إليها.

تعريف التخريج عند بعض المعاصرين:

من خلال بعض معاني التخريج السابقة؛ كالإظهار والرواية، حاول بعض المعاصرين من الأساتذة المهتمين بالحديث وعلومه، تعريف التخريج بالقول: «هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية من كتب السُّنَّة، وإبرازه للناس، مع بيان درجته عند الحاجة»[1].

تحليل التعريف:

أ ـ قوله: «هو الدلالة على موضع الحديث... وإبرازه للناس»: لا يختلف اثنان في أن عزو الحديث إلى مصادره الأصلية من كتب الرواية، هو المرحلة الأولى الأساس من مراحل التخريج، إذ لا يمكن القول، إننا خرّجنا حديثاً دون ذكر المصادر الأصلية التي روته، وذكر المواضع التي رُوي فيها، مع ذكر رقم الجزء والصفحة... إلخ، وهذا

---

(١) علم تخريج الأحاديث، محمد محمود بكار، ص١٢.

ما يطلق عليه بعض الأساتذة والباحثين اليوم اسم: «التخريج الفني»، إذ وإن كان من المراحل الأساسية في التخريج. فإنه لا يعدو أن يكون عملية تقنية في عزو المرويات إلى مصادرها الأصلية من كتب الرواية.

ب ـ قوله: «مع بيان درجته عند الحاجة»: عبارة عامة وواسعة، قد يتسع فهم معناها، وقد يضيق.

ـ فبيان درجة الحديث؛ أي: صحته أو حسنه أو ضعفه أو وضعه.

ـ «وعند الحاجة»: قد يفهم منه أنه إذا لم يحتج إلى بيان الدرجة، لا يفعل ذلك، ثم متى تقتضي الحاجة بيان الدرجة؟ ومتى لا تقتضي ذلك؟ ثم ما كيفية بيان درجة الحديث؟ ومن المؤهل لبيان الدرجة؟

ويجيبنا فضيلة الدكتور محمد محمود بكار عن هذه الانشغالات بقوله: «والمراد بدرجة الحديث، مرتبته من الصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع، وبيان هذه الدرجة وتلك المرتبة ليست على الإطلاق، بل حين تدعو الضرورة: فإذا كان هناك ضرورة لذلك **بأن خفي على الناس درجة الحديث وجب التنكب والبحث لمعرفة درجة الحديث**. أما إذا لم تكن هناك ضرورة بأن وجد الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما، أو في الكتب التي التزم أصحابها الصحة، فإن وجود الحديث في هذه الكتب مُعلم بصحة الحديث، فلا حاجة لبيان مرتبته ودرجته، وإلى مثل ذلك أشار السيوطي في مقدمة جامعه الكبير. . .»[1].

أقول وبالله التوفيق:

١ ـ نعم إذا كان الحديث في الصحيحين، فلا خلاف في أن ذلك معلم بصحته.

---

(١) علم تخريج الأحاديث (أصوله، طرائقه، مناهجه)، ص١٢ ـ ١٣.

٢ ـ لكن إذا كان في غيرهما من الكتب التي التزم أصحابها فيها الصحة كابن حبان والحاكم وابن خزيمة، فإن درجة الصحيح متفاوتة في الكتب التي التزم أصحابها فيها الصحة، أعلاها صحيح البخاري وصحيح مسلم، وبقية الصحاح للعلماء فيها تعقبات؛ فقد تعقب الحافظ السيوطي في مقدمة جامعه الكبير على المستدرك؛ فاستثنى ما فيه من المتعقب[١]، وعرف ابن حبان بالتساهل، وتعقب المنذري على ابن خزيمة[٢].

٣ ـ وكذلك إذا كانت الرواية موضوعة، فإنه لا تجوز روايتها إلا مقرونة ببيان وضعها، نعم، لكن كيف يعرف الناس، كما جاء في عبارة فضيلته أن هذا الحديث في الصحيحين أو في أحدهما، أو أنه موضوع؟

٥ ـ إذا كان الحديث في غير هذه الكتب، فإن الحاجة تستلزم البحث عن درجته، نعم، لكن ذلك لا يتم إلا عبر تخريجه تخريجاً موسعاً، والبحث عن أحوال رواته، وهل اتفقوا في روايته، أم فيهم من خالف أو تفرد بما لا أصل له، وهل جاءت رواياتهم موافقة لما في الصحاح إلى غير ذلك مما تستلزمه أدوات البحث والمقارنة والتخريج؟

٦ ـ إن لكل علم رجاله ولا يجوز لأي كان ولوج بحر علم التخريج دون الرجوع إلى أهله وسؤالهم عن مراتب الروايات ودرجتها، وقد رأينا ما أفضى إليه استدلال بعض الأفاضل ممن ينتمون إلى تخصصات أخرى كالطب والهندسة والتاريخ وغيرها، ممن اعتنى بمباحث الإعجاز العلمي في السُّنَّة أو بمباحث الطب النبوي وغيرها، بالاستدلال بالروايات الضعيفة والموضوعة، وأخطر ما في ذلك نسبتها إلى رسول الله ﷺ، وهو منها براء.

---

(١) مقدمة الجامع الكبير، ١/ ٢١، وينظر: علم تخريج الأحاديث، محمد محمود بكار، ص١٣.

(٢) علم تخريج الأحاديث، محمد محمود بكار، ص١٣.

٧ ـ ثم إننا إذا اكتفينا بهذا المعنى في تعريف التخريج، سنبخس التخريج العلمي الموسع حقه؛ وقد ننقص من مجال التوسع في الدراسات الإسنادية؛ خاصة عند تحقيق المخطوطات، ولعل هذا المعنى هو الذي دفع بعض غير المتخصصين في علم الحديث إلى إقحام أنفسهم في مجال تحقيق التراث، واكتفاء أفضلهم بعزو الروايات إلى بعض المصادر، كما أدى ببعض طلبة التخصص إلى التركيز على هذا المفهوم[(١)].

٨ ـ إن التخريج مراتب بحسب موقف الباحث وحاجته العلمية؛ فقد يكون الباحث في موضع يحتاج فيه إلى عزو الرواية إلى مصادرها من كتب الرواية فقط، وقد يكون في حال يحتاج فيها بحثه إلى التوسع ودراسة الأسانيد وتتبع أحوال رواتها، والمقارنة بين الروايات وألفاظها حتى وإن كانت في الصحيحين، وقد يستلزم منه بحثه التوسط في التخريج فيكتفي بعزو الرواية إلى مصادرها مع بيان درجتها وأحكام النقاد عليها إذا كانت في غير الصحيحين، وهذا ما نلمسه في كثير من البحوث المقدمة بين يدي الملتقيات العلمية خاصة، عند الاستدلال فيها بالروايات وتخريجها في الحواشي، وهو المعنى الذي قد ينطبق عليه قوله: «عند الحاجة»، لكن يبقى الحد ناقصاً إذا لم ندرج فيه معرفة أحوال الرواية والرواة.

لهذا فإني أميل إلى انتقاء تعريف آخر أكثر جمعاً وشمولاً، ولعل ما

---

(١) لعل القارئ يؤاخذني على نوع من المبالغة في التوقف عند هذه النقطة، لكنه العلم والموضوعية من جهة، ومحاولة توضيح المسألة للطلبة خاصة من جهة أخرى، وإلا فإن فضيلة الدكتور بكار يعد من الأوائل الذين وضعوا لبناتهم في رسم قواعد علم التخريج، وأنا واحدة ممن تتلمذ على كتبه، وكما جاء فيما أثر عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب.

جاء في تعريف الفاضلين: الدكتورين حمزة المليباري وسلطان العكايلة، ما يزيد معنى التعريف السابق وضوحاً في قولهما: إن هذا التعريف اقتصر على الجانب الفني للتخريج، الأمر الذي يؤدي إلى تهميش الدور الرئيس والفعال للتخريج، وتجريده من قيمته الفعلية عملياً ونظرياً[١].

فكانت نتيجة ذلك، أن أقحم بعض الناس ـ من غير ذوي الاختصاص ـ أنفسهم في تحقيق التراث، وفي التخريج مركزين على الجوانب الفنية، مبتعدين عن الجوانب العلمية له، كما أدى ببعض طلبة التخصص إلى التركيز على هذا المفهوم فحسب[٢].

وإذ أؤكد على أن التخريج بهذا المعنى الفني، هو من الوسائل المساعدة على معرفة الجوانب العلمية له، والتي لا تنكشف إلّا بعد دراسة الأسانيد، وجمع نصوص الأئمة. . .إلخ، فإني أرى أن تعريفهما يزيد الحد وضوحاً كما جاء في كتاب «كيف ندرس علم التخريج» قالا: **«هو كشف مظان الحديث من المصادر الأصلية التي تعتمد في نقله على الرواية المباشرة، لمعرفة حالة روايته من حيث التفرد، والموافقة، أو المخالفة»**[٣].

مناقشة التعريف وبيان الهدف من التخريج:

أ ـ هذا التعريف يشتمل على بيان الجوانب الفنية والعلمية للتخريج.

ب ـ واستناداً إلى ما جاء في هذا التعريف، يتبيّن أن الهدف من التخريج لا يتوقف عند المسائل الفنية فحسب، بل يتعداه إلى معرفة حال الرواية من حيث التفرد، أو المخالفة، أو الموافقة.

---

(١) كيف ندرس علم تخريج الحديث، ص٨٧.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ص٢٨ منه.

ج ـ إن معرفة هذه الأمور يتوقف على جمع طرق الحديث من مصادرها الأصلية دون غيرها، ثم إجراء عملية المقارنة بينها، وتحديد مداراتها ومخارجها. . .إلخ

د ـ وعليه، فعندما نقوم بهذه العملية (أي: المقارنة)، فإنه يتوجب علينا **تحديد الراوي** الذي تدور عليه جميع الطرق في الروايات التي جمعناها، **وتحديد من اشترك** من الرواة في نقل الحديث عن ذلك الراوي المدار، ومن **تفرد منهم، ومن خالف**(١).

هـ ـ ومعرفة هذه الأمور هي الهدف من التخريج، ومن ثم تبرز أهمية التخريج في التصحيح والتحسين والتضعيف؛ حيث إنه لا يمكن تصحيح الحديث أو تضعيفه أو تحسينه إلّا بعد التأكد من إحدى هذه الحالات الثلاث: التفرد، المخالفة والمشاركة.

و ـ تعد هذه الحالات مع انضمام القرائن المحتفة بها، معايير دقيقة لمعرفة من أصاب من الرواة ومن أخطأ؛ إذ إن خطأ الراوي يظهر جلياً في صور المخالفة أو التفرد بما لا أصل له، كما يظهر صوابه بموافقته الآخرين، أو بانفراده بما له أصل ثابت(٢).

لكن قد يقول قائل: إن التعريف الأول جاء فيه قوله: «. . .، مع بيان درجته عند الحاجة»، وهي عبارة تحمل في طياتها معنى التخريج العلمي؛ إذ بيان الدرجة يشمل معاني معرفة حال الرواية؟

أقول: نعم، قد يفهم منه ذلك، لكن التعريف الثاني فيه مزيد بيان وتوضيح؛ ومن ثم يمكن القول إن التعريفين لا يتنافيان، وإنما يكملان بعضهما البعض.

٩ ـ هذا وإن كنت أميل إلى انتقاء هذا التعريف (تعريف التخريج

---

(١) المرجع نفسه.

(٢) كيف ندرس علم تخريج الحديث ص٢٨.

عند الدكتورين حمزة والعكايلة)، فإني أرى أن الهدف من التخريج يظل أبعد من معرفة حال الرواية من حيث التفرد، والمخالفة، والموافقة، إذ يتعداه إلى معرفة ثبوت الحديث عن النبي ﷺ فيقبل ويعمل به، أو عدم ثبوته عنه، ﷺ فيرد ولا يعمل به، ومن ثم فإن معرفة هذه الحالات توصل إلى تحقيق هذا الهدف الأسمى(١).

ولهذا عنّ لي إضافة مسألة أراها مهمة إلى هذا التعريف، هي: «معرفة أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط، أو عدمهما، مع قرائن تضاف إلى ذلك تدل على قبول الحديث أو رده».

قد يقول قائل: إن معرفة حال الرواية يعرف بدءاً من معرفة أحوال الرواة مع ما يضاف إليه من قرائن خارجية تبين ثبوتها من عدمه، ومن ثم فقوله في التعريف: «... **لمعرفة حال روايته من حيث التفرد، والموافقة، أو المخالفة...**»، يندرج ضمنه بيان حال الرواة؟

أقول: نعم، لكن إضافته إلى التعريف أفيد حتى يستقيم جامعاً مانعاً، والله أعلم.

والحمد لله، فقد وجدت ما يعضدني في هذا الرأي عندما جاء عند الأستاذ السامرائي في تعريفه للتخريج قال: «هو عزو الحديث إلى مصدره أو مصادره من كتب السُّنَّة المشرفة، وتتبع طرقه وأسانيده وحال رجاله

---

(١) وهذا التعريف من أجود التعريفات لو أن نص على بيان درجة الحديث التي هي الثمرة، فإن مجرد معرفة التفرد أو الموافقة والمخالفة لا تكون كافية في قبول الحديث ورده، كما أن في قصره التخريج على المصادر التي تعتمد على النقل المباشر فيه نظر! من جهة أن هناك مصادر فرعية هي الأصل في الروايات؛ لفقد المصادر الأصلية، فالتخريج منها بمثابة العزو للأصل، خاصةً إذا نقلت بالإسناد. وقد ذكرت رأيي في تعريف التخريج في كتابي «مصطلحات العزو والتوثيق في التخريج» وحاصله: «ذكر من أخرج الحديث ومخرجه، مع بيان اختلاف رواته وألفاظه، وذكر درجته عند الحاجة». (البكري).

وبيان درجته قوة وضعفاً»[١]، ولعل ما يقوي الرأيين ما جاء في نص الحافظ السيوطي قال: «العمدة في علم الحديث معرفة صحيح الحديث وسقيمه وعلله واختلاف طرقه ورجاله جرحاً وتعديلاً»[٢].

ويستعان على معرفة أحوال الرواة بأمور:

- من جمع طرق الحديث وتحديد مداراته وكيفية الرواية عنها، وإجراء عملية المقارنة بينه وبين غيره من الرواة، وهذا أثناء مراحل التخريج الفني الأولى.

- من نصوص الأئمة وأحكامهم على الرواية قبولاً ورداً، تصحيحاً وتضعيفاً أثناء مراحل التخريج الفني الأولى، وأثناء الدراسة العلمية للرواية سنداً ومتناً.

- من تراجم الرواة بالنظر في كتب الرجال، وفق المسألة المثارة في الرواية: فإن كان الإشكال في اسم الراوي، بحث عنه في كتب الأسماء والكنى والألقاب وكتب التراجم بصفة عامة، وإن كان في تواريخه، بحث عنه في كتب التواريخ والوفيات، وإن كان في حاله من العدالة والضبط، بحث عنه في كتب الجرح والتعديل، وإن كان في رواية معينة تفرد بها أو خالف وهو ثقة أو ضعيف، استعنا على معرفة الحقيقة بكتب العلل، وكتب الجرح والتعديل، وبتعقيبات الأئمة في كتب الرواية نفسها، هكذا فإن معرفة أحوال الرواة فيما أرى، تتم أيضاً بعزو ما يتعلق بهم إلى مصادرها الأصلية من كتب الرجال المتنوعة، وبذلك فإن التخريج في نظري لا يقتصر على عزو الحديث إلى مصادره الأصلية، بل

---

(١) مقدمة تحقيقه لتخريج أحاديث مختصر المنهاج للحافظ العراقي، وينظر: المفصل في أصول التخريج، ص٨، ولما وقعت عليه أثلج صدري وقوى اجتهادي والحمد لله.

(٢) طبقات الحفاظ، ص٥٣٤، وينظر: المفصل، ص٨.

يتعداه إلى عزو الرواة أيضاً إلى مصادرهم الأصلية عند البحث عن أحوالهم وكيفية رواياتهم، والله تعالى أعلى وأعلم.

تنبيهات:

بهذه المعاني المتنوعة للتخريج عند أهل الفن، وفي المصطلح، فإن نصيحتي للطلبة هي:

ضرورة الانتباه إلى استعمالها بهذه المعاني المختلفة في النصوص التي يقرؤونها، حتى لا يخلطوا بين معانيها من نص لآخر؛ لأن مفهوم العبارة يفهم في سياق النص الذي قيلت فيه، خاصة إذا علمنا أن العربية حمالة أوجه، وأنه ﷺ أوتي جوامع الكلم، مع التأكيد على ضرورة معرفة الهدف الأساس من التخريج في نواحيه العلمية، دون إهمال الجوانب الفنية له.

الفوائد التي يجنيها الباحث في مراحل التخريج الفني الأولى:

أثناء قيام الباحث بعملية تخريج الحديث من المصادر الأصلية، وجمع طرق الحديث منها؛ أي: بعملية التخريج الفني، سيقف على فوائد عديدة نذكر منها:

١ ـ الوقوف على أسانيد الحديث في مختلف كتب السُّنَّة؛ أي: التحقق من المصادر الأصلية التي روت هذا الحديث.

٢ ـ معرفة الرواة بأسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم... إلخ

٣ ـ معرفة المهمل من الرواة؛ فقد يأتي في أحد الأسانيد اسم بعض الرواة مهملاً كمحمد أو علي، وبتخريج الحديث وجمع طرقه، قد يتبين التعريف بهذا الاسم المهمل، ببيان نسبه أو كنيته... إلخ

٤ ـ معرفة المبهم من الرواة، فقد يذكر في أحد الأسانيد الراوي مبهماً مثل «عن رجل» أو «عن فلان»، وبالتخريج وجمع الطرق، قد نجده معيناً في إحداها.

٥ ـ معرفة الاتصال والانقطاع.

٦ ـ معرفة صيغ الأداء؛ وذلك بأن يروي أحد الرواة في بعض الطرق عن شيخه بالعنعنة ـ الأمر الذي يجعل الإسناد منقطعاً، والراوي متهماً بالتدليس ـ وبالتخريج يمكن الوقوف على طريق أو طرق، يروي فيها هذا المدلس عن شيخه بصيغة تفيد الاتصال كـ«سمعت» و«حدثنا» و«أخبرنا»، فتزول سمة الانقطاع والتدليس عن هذا الراوي في هذه الرواية.

٧ ـ معرفة شيوخ الراوي.

٨ ـ معرفة تلاميذ الراوي.

٩ ـ معرفة الأسانيد من حيث العلو والنزول.

١٠ ـ معرفة الزيادة والنقص في الأسانيد والمتون.

١١ ـ معرفة أحوال من اختلط من الرواة، وكيفية الرواية عنهم:

فإذا كان في إسناد الحديث الذي نريد تخريجه راوٍ اختلط، فبالتخريج يتضح لنا حال الرواية عنه، إذا كانت قبل اختلاطه أو بعده، أو إذا كان الراوي عنه من الذين لم يرووا عنه إلّا قبل الاختلاط.

١٢ ـ معرفة أقوال الأئمة في الحديث وأحكامهم عليه، والذي لا يتأتى بسهولة إلّا بالتخريج.

١٣ ـ معرفة حال الرواية، بناء على جمع طرقها، فقد تأتي بطريق ضعيف، وبالتخريج نجد لها طرقاً أخرى صحيحة، أو قد يكون الانقطاع في إحدى الطرق، وبالتخريج نجده متصلاً في طرق أخرى، أو قد ترتقي هذه الرواية من الضعف إلى الحسن بوجود متابعات وشواهد تقويها.

١٤ ـ بيان معاني الغريب؛ فقد يذكر لفظاً في إسناد الحديث غريباً، وبالتخريج نجده مذكوراً بطرق أخرى بألفاظ أخرى تبيّن معناه.

١٥ ـ معرفة المدرج: إذا كان الراوي قد أدرج كلاماً في المتن، أو

أضاف بعض الرواة إلى السند خطأ وغفلة، فبالتخريج وجمع الطرق، يمكن كشف ذلك.

١٦ ـ كشف أوهام الرواة وأخطائهم في الأسانيد أو في المتون.

١٧ ـ معرفة بعض الأحداث التاريخية والأزمنة والأماكن والقصص.

١٨ ـ كشف أخطاء النساخ.

١٩ ـ وأهم ما في الأمر، أنه يساعد على معرفة ثبوت الحديث من كلام أو فعل أو تقرير رسول الله ﷺ، أو أنه من كلام غيره موقوفاً أو مقطوعاً.

٢٠ ـ معرفة فقه الحديث؛ هل هو ناسخ أو منسوخ، هل هو مطلق أم مقيد، هل هو عام أو خاص.

٢١ ـ معرفة أسباب ورود الحديث.

٢٢ ـ التعامل المباشر مع كتب الرواية الأصول، والوقوف على مناهجها إذا كانت مرتبة على الأبواب الفقهية كالصحيحين، وكتب السنن، والموطآت، أو مرتبة على المسانيد كمسند الإمام أحمد بن حنبل... إلخ.

٢٣ ـ التعرف على أئمة الحديث ونقاده، وعلى كتبهم في الرواية وفي الجرح والتعديل وفي العلل... إلخ[١].

---

(١) أوصلتها في كتاب «فوائد التخريج» إلى خمس وثلاثين فائدة، وهذا سردها:

الفائدة الأولى: معرفة تسمية الحديث.

الفائدة الثانية: معرفة سبب ورود الحديث.

الفائدة الثالثة: معرفة أزمنة الأحداث.

الفائدة الرابعة: معرفة أمكنة الأحداث.

الفائدة الخامسة: معرفة كيفية تحمل الحديث.

= الفائدة السادسة: التعرف على كتب الحديث المختلفة.
الفائدة السابعة: التعرف على مصادر الحديث المخرج (أو الأحاديث المخرجة).
الفائدة الثامنة: معرفة ما فيه من علو ونزول.
الفائدة التاسعة: جمع أسانيد الحديث المختلفة في مكان واحد.
الفائدة العاشرة: تمييز المهمل.
الفائدة الحادية عشرة: معرفة المتابعات والشواهد.
الفائدة الثانية عشرة: معرفة نوع الحديث (ز).
الفائدة الثالثة عشرة: معرفة الانقطاع في الأسانيد، بصوره المختلفة.
الفائدة الرابعة عشرة: زوال احتمال التدليس ممن عرف به.
الفائدة الخامسة عشرة: معرفة رواة المختلط قبل الاختلاط وبعده.
الفائدة السادسة عشرة: معرفة ما فيه من صور التسلسل (ز).
الفائدة السابعة عشرة: معرفة ما فيه من المتفق والمفترق (ز).
الفائدة الثامنة عشرة: معرفة طبقات رواته (ز).
الفائدة التاسعة عشرة: معرفة مكررات الأسانيد.
الفائدة العشرون: ارتقاء الحديث بكثرة الطرق.
الفائدة الحادية والعشرون: معرفة العلل باختلاف صورها إسنادية كانت أو متنية.
الفائدة الثانية والعشرون: معرفة موضوع الحديث.
الفائدة الثالثة والعشرون: معرفة أبوابه وأحكامه.
الفائدة الرابعة والعشرون: معرفة مكررات المتون.
الفائدة الخامسة والعشرون: جمع ألفاظ الحديث المختلفة، وبيان ما بينها من فروق.
الفائدة السادسة والعشرون: معرفة الزيادات في المتون.
الفائدة السابعة والعشرون: معرفة الاختصار والرواية بالمعنى.
الفائدة الثامنة والعشرون: معرفة غريب الألفاظ.
الفائدة التاسعة والعشرون: تعيين المبهم.
الفائدة الثلاثون: معرفة المدرج.

تنبيهات مهمة:

ـ لهذا أوصي الطالب أو الباحث في هذا المقام، بأنه يجب عليه أن لا يهمل هذه الفوائد وغيرها، أثناء مرحلة التخريج الأولى، وهي البحث عن الرواية في مصادرها الأصلية، وعليه أن يسجل كل المعلومات في أوراق جانبية، أو على جهازه الإلكتروني، ليوظفها في مراحل التخريج المتتالية، سيّما عند المقارنة بين المرويات، وأثناء ترجمة الرواة، فإن كثيراً من العقبات العلمية التي تواجه الطالب عند الترجمة تزول بذلك(١).

ـ والذي ينبغي على الطالب أو الباحث التنبه إليه هنا أيضاً، هو ضرورة التمييز بين الهدف الرئيس من التخريج، وهذه الفوائد الجانبية التي يتحصل عليها أثناء عملية التخريج؛ لأن الخلط بينها يجعل التخريج غاية، والحقيقة على خلاف ذلك؛ فإن هذه الفوائد تعد وسيلة لتحقيق الهدف الأسمى من التخريج ـ كما رأينا سابقاً ـ.

وللوقوف عملياً على بعض هذه الفوائد، نسوق المثال الآتي:

قال الإمام الترمذي: الجامع، كتاب الزهد، ٤/٥٥٨.

١ ـ «حدثنا أحمد بن نصر النيسابوري وغير واحد قالوا: أخبرنا أبو مسهر، عن إسماعيل بن عبد الله بن سماعة، عن الأوزاعي، عن قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **«من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»**.

= **الفائدة الحادية والثلاثون:** نفي التفرد والغرابة.
الفائدة الثانية والثلاثون: معرفة أحكام الأئمة على الحديث.
الفائدة الثالثة والثلاثون: تصحيح التصحيفات.
الفائدة الرابعة والثلاثون: كشف الأوهام.
الفائدة الخامسة والثلاثون: معرفة لطائف الأسانيد (ز) (البكري).

(١) كيف ندرس علم تخريج الحديث، ص٢٩ ـ ٣٠، بتصرف.

* قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلّا من هذا الوجه».

٢ ـ «حدثنا قتيبة، حدثنا مالك بن أنس عن الزهري عن علي بن حسين قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»**.

قال أبو عيسى: «وهكذا روى غير واحد من أصحاب الزهري عن الزهري عن علي بن حسين عن النبي ﷺ نحو حديث مالك مرسلاً، وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة، وعلي بن حسين لم يدرك علي بن أبي طالب».

* وروى الإمام مالك هذا الحديث.

عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، أن رسول الله ﷺ قال: **«من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»**[1].

* ورواه الإمام أحمد بن حنبل قال:

١ ـ حدثنا ابن نمير ويعلى قالا: حدثنا حجاج ـ يعني ابن دينار الواسطي ـ عن شعيب بن خالد عن حسين بن علي قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن من حسن إسلام المرء قلة الكلام فيما ما لا يعنيه»**[2].

٢ ـ وقال: حدثنا موسى بن داود، حدثنا عبد الله بن عمر عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: **«من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»**[3].

* وقال ابن ماجه:

---

(١) الموطأ، ص١٢٠.

(٢) المسند، ٣/ ١٧٤.

(٣) المسند، ٣/ ١٧٧.

حدثنا هشام بن عمار. حدثنا محمد بن شابور. حدثنا الأوزاعي. عن قرة بن حيوئيل عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»**[١].

من هذا المثال تتضح لنا عدة فوائد هي:

١ ـ بالتخريج عرفت من أخرجه من الأئمة وهم: مالك وأحمد، والترمذي، وابن ماجه.

٢ ـ بالتخريج عرفت أن الحديث يروى متصلاً ومرسلاً.

٣ ـ بالتخريج عرفت أن مدار الحديث هو الإمام الزهري، واختلف عليه، فبعضهم يرويه عنه مرسلاً، وبعضهم يرويه عنه متصلاً.

٤ ـ جاء في بعض طرق الحديث: علي بن حسين، وفي أخرى علي بن حسين بن علي بن أبي طالب.

٥ ـ بالتخريج عرفت بعض شيوخ الأئمة، أحمد والترمذي وابن ماجه.

٦ ـ بالتخريج عرفت أن هناك زيادات في ألفاظ الحديث في بعض الطرق، كما هو الحال عند الإمام أحمد (قلة الكلام فيما لا يعنيه).

٧ ـ بالتخريج عرفت أن قرة في رواية الإمام الترمذي، هو قرة بن حيوئيل، كما بينته طريق الإمام ابن ماجه.

٨ ـ بعد أن روى الإمام الترمذي الحديث، أشار إلى بعض المسائل المهمة، التي تجعل الباحث يتوقف عندها في مراحل الدراسة المقبلة؛ كقوله عقب الرواية الأولى: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، إلّا من هذا الوجه».

وقال عقب الرواية الثانية: «وهكذا روى غير واحد من أصحاب

---

(١) السنن، ٢/ ١٣١٥ ـ ١٣١٦.

الزهري عن الزهري، عن علي بن حسين عن النبي ﷺ، نحو حديث مالك مرسلاً. وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة، وعلي بن حسين لم يدرك علي بن أبي طالب».

ولو قارنا كلام الإمام الترمذي مع ما ذكره ابن أبي حاتم في كتابه «العلل»، وما ذكره الإمام الدارقطني في كتابه «العلل» سوف تتبيّن لنا فوائد أخرى، كما سنوضح ذلك في المراحل القادمة.

مسائل ضرورية في التخريج:

التخريج الفني للحديث معناه: عزوه إلى مصادره الأصلية (التي ترويه بالأسانيد المباشرة)، مع بيان درجته عند الحاجة.

ـ فتقول مثلاً: أخرجه البخاري، في كتاب الطهارة، باب الوضوء، الجزء الأول ورقم الصفحة، ورقم الحديث إن وجد، ثم تذكر معلومات الطبع (عند أول ذكر للكتاب)، ورواه مسلم مع ذكر رقم الحديث، وهنا وجود حديثك فيهما أو في أحدهما معلم بصحته، فمن غير اللائق القول إنه صحيح، وإذا كان حديثك في غير الصحيحين تقول مثلاً: رواه الترمذي في كتاب الطهارة، باب الوضوء مما مست النار، الجزء، والصفحة ثم تذكر نص الترمذي في بيان درجته، على اعتبار أن من عادة الترمذي التعقيب على الروايات في جامعه، فإذا لم يعقب يفترض على المخرِج بعد عزو الحديث إلى جامع الترمذي إضافة (سكت ولم يعقب)، وإن شئت توسعت؛ فأضفت إليه قول غيره من الأئمة، لتختم بنص الشيخ الألباني في بيان درجته أيضاً، فلا بأس من ذلك.

ـ وإذا كنت تعد بحثاً، فإن معلومات الطبع تكتب عند ذكرك الكتاب ومؤلفه أول مرة، ويعاد ذكرها في آخر البحث عند كتابة فهرس المصادر والمراجع، ويمكن للباحث الاقتصار على ذكر اسم المؤلَّف والمؤلِّف وموضع المعلومة فيه بذكر الجزء والصفحة، دون ذكر معلومات النشر لأول

مرة، شرط أن يفصح على منهجه في التوثيق في مقدمة بحثه، وقد يكتفي بعض الباحثين بفتح قوس مباشرة بعد كتابة النص في الأصل، يسجل فيه مصدره فيه بذكر اسم المؤلف، أو عنوان الكتاب فقط، وبعضهم يضيف بيان الجزء والصفحة، وبعضهم يقتصر على المؤلف أو الكتاب، ثم يغلق القوس، وإن كنت لا أرى هذه الطريقة نافعة في الكتابات الحديثية خاصة إذا استلزم الأمر كتابة معلومات كثيرة، والاعتماد على مصادر ومراجع متنوعة، فقد يضيع القارئ بين ما جاء داخل القوس وما جاء في متن البحث، مع ضرورة بيان الطبعات إذا كان للكتاب أكثر من طبعة، اعتمدتها في بحثك، أو تعطي لكل طبعة رمزاً، وتبيّن كل ذلك في المقدمة.

ـ وإذا كنت تعد بحثاً في التحقيق، فعليك أن تذكر أغلب الأمور التي تتعلق بالحديث كأن تبيّن درجته من الصحة، أو الحسن أو الضعف، وما قيل عنه من اتصال، أو انقطاع، وما قيل في الجمع بين المرويات التي يبدو من ظاهرها التعارض، وما قيل في رواته خاصة المتكلم فيهم، أو من كان سبباً في الخطأ والوهم ورد الحديث... إلخ.

ـ وإذا طلب منك تخريج حديث دون تحديد اسم الصحابي فيه، فعليك أن تتوسع فيه، فتخرجه عن كل الصحابة الذين يروونه، ثم تفصل رواية كل صحابي، ببيان من أخرجها من الأئمة، مع ذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة، فتقول مثلاً: هذا الحديث رواه الأئمة عن فلان وفلان من الصحابة (عن أنس وأبي هريرة مثلاً)، أما حديث الصحابي فلان (أنس بن مالك مثلاً)، فأخرجه أو رواه فلان من الأئمة، وتذكر عنوان الكتاب، والباب، ورقم الجزء، والصفحة، ورقم الحديث، وتذكر كل من أخرجه من الأئمة على هذا الشكل، ثم تنتقل إلى الصحابي الثاني بذكر من أخرج حديثه من الأئمة، وهكذا، ويمكنك العزو بتحديد مدار الحديث عند كل صحابي فتقول مثلاً: «حديث أبي هريرة مداره على الزهري، رواه عنه (أي عن الزهري) فلان وفلان وفلان، واختلفوا عليه:

فرواه عنه فلان عن فلان عن فلان إلى منتهاه متصلاً، وخالفه فلان، فرواه عنه (أي عن الزهري) عن فلان عن فلان مرسلاً، وتوثق هذه المعلومات في الحاشية ببيان من روى هذا الحديث من الأئمة في كتب الرواية مع ذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة، ورقم الحديث إن وجد، وقد يكتفي بعض الباحثين اليوم بذكر رقم الحديث، وهكذا بالنسبة لرواية من بقي من الصحابة، واحداً بعد الآخر، ويمكن للباحث أن يبدأ بجمع الحديث عند من أخرجه من الأئمة فيقول مثلاً: «هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي، كلهم من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، ورواه مالك في الموطأ فقال: عن الزهري عن علي بن حسين عن النبي ﷺ مرسلاً.

وإذا كان الباحث يعد بحثاً في أبواب الأدلة المتعارضة ظاهراً، عليه أن يخرج كل الروايات تخريجاً علمياً بجمع أكبر عدد من طرقها من كتب السُّنَّة، مع التوثيق في الحاشية بذكر مواضع هذه الروايات في كتب السُّنَّة بكتبها وأبوابها وأجزائها وصفحاتها، ثم يحاول في خطوة ثانية إبراز وجه التعارض، ثم يبدأ بدفعه من خلال تتبعه الروايات وما جاء من نصوص وأقوال للأئمة في توفيقهم بين هذه الروايات، دون أن يغفل مسألة التوثيق في الحواشي.

ـ أما إذا طلب منك تخريج حديث مع ذكر الصحابي، فأخرجه عن هذا الصحابي وبيّن من رواه من الأئمة، فإذا وجدته مروياً عن غيره من الصحابة، فيمكنك بيان ذلك كفوائد ملحقة وكشواهد (وهي ليست حديثك المطلوب)، وبعد ذكرك معلومات تخريجه عن الصحابي المعين، يمكنك أن تقول: وللحديث شاهد أو شواهد من طريق الصحابي الفلاني، والفلاني، ثم توثق هذه المعلومات في الحاشية[1].

---

(١) ينظر: طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ، ص٢٠ ـ ٢١.

والحقيقة فإن التعبير عن كيفية تخريج حديث ما، متنوعة ترجع إلى حال روايته من جهة، وإلى براعة المخرّج وخبرته من جهة أخرى.

أنواع التخريج:

ما ذكرناه في العنصر السابق يقودنا إلى الكلام عن أنواع التخريج، حتى تتضح الفكرة عند الطالب أكثر، فنقول هي ثلاثة أنواع:

١ ـ التخريج المختصر:

ويقتصر فيه المخرِّج على ذكر المصدر الذي روى الحديث فقط، كما يصنع البيهقي والبغوي والعراقي، والنووي في كثير من كتبه كرياض الصالحين، والأذكار، والأربعين، وكثير من كتب الأحكام كالمنتقى للمجد ابن تيمية (ت٦٥٢هـ)، وعمدة الأحكام لعبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ)، والمحرر لابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ)، وبلوغ المرام لابن حجر، والجامع الصغير للسيوطي (ت٩١١هـ)، وغيرها[1]، ولم لا نضيف إليه صنيع المستشرقين في مفتاح كنوز السُّنَّة، والمعجم المفهرس، وهو ما يفعله المخرِج في كثير من الدراسات والأبحاث المعاصرة، عند ذكره مصادر السُّنَّة التي روي فيها حديثه، أكثرها أو بعضها، وبيان الكتاب والباب التي ذكرت فيه، مع أرقام الأجزاء والصفحات وأرقام الحديث، ومنهم من يكتفي في ذلك بذكر مصدر أو مصدرين من كتب السُّنَّة فيها حديثه، ويسكت عن بقية البيانات، بحسب تخصص الباحث أو عنايته بهذه المسألة.

وعرَّفه صاحب المفصل قال: «هو الذي يقتصر فيه المؤلف على رواية الحديث بأقوى أسانيد المؤلف أو بأعلاها وأشهرها ـ من حيث السند ـ وأدل ألفاظها وأدقها في العبارة عند مؤلفه على المعاني

---

(١) التخريج نشأته وأطواره، التويجري، بحث منشور على شبكة الألوكة.

والأحكام ـ من حيث المتن ـ[1].

وقسمه قسمين: أحدهما: وهو الأول مشمول في التعريف وغفل عن إضافة القسم الثاني إلى هذا الحد، كما سأبين، وهذا النوع من التخريج قسمان:

القسم الأول: يتعلق بالرواية، وهو القسم المذكور في التعريف، وفيه نقص في رأيي لأنه لم يشر إلى عبارته الدالة على من رواه من الأئمة المتقدمين، ومثاله صنيع الإمام البيهقي في السنن الكبرى لما يروي الحديث بسنده، ثم يشير إلى من رواه من المتقدمين، وهو الإخراج على مذهب من يرى أن هذه العبارة مخصوصة بذلك.

القسم الثاني: يتعلق بالعزو، وهو ما سقط من التعريف، ومثاله صنيع مؤلفات كتب التخريج المساعدة كالجامع الصغير للسيوطي، ومفتاح كنوز السُّنَّة والمعجم المفهرس وغيرها، وصنيع ابن رجب في جامع العلوم والحكم، والمنذري في الترغيب والترهيب، وغيرها، وما نراه اليوم في صنيع بعض المحققين من غير ذوي الاختصاص خاصة، عندما يكتفون في عزو الأحاديث بذكر مصدر أو أكثر من مصادر كتب السُّنَّة التي روتها، ومن اجتهد قليلاً أضاف بيان الدرجة، وهو التخريج على مذهب من يرى أن هذه العبارة تعني العزو إلى المصادر الأصلية.

وعليه يمكن القول: «التخريج المختصر هو الذي يقتصر فيه المؤلف على رواية الحديث بأقوى أسانيد المؤلف أو بأعلاها وأشهرها ـ من حيث السند ـ وأدل ألفاظها وأدقها في العبارة عند مؤلفه على المعاني والأحكام ـ من حيث المتن ـ مع بيان من رواه من الأئمة المتقدمين كما فعل البيهقي في سننه الكبرى، وقد يكتفى فيه بذكر موضع الحديث في مصدر أو أكثر من مصادره الأصلية، دون أو مع ذكر اسم

---

(١) ص١٢٢.

الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث إن وجد، كما هو الحال في منهج بعض كتب التخريج المساعدة، وفي بعض الأبحاث والدراسات والتحقيقات المعاصرة والحديثة».

وبهذا المعنى ندخل معنى التخريج المختصر كصنيع للأئمة في مؤلفاتهم، مثل عمل الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتاب «جامع العلوم والحكم»، وكذا صنيع بعض المحققين ممن يكتفي بذكر هذه المسائل أو صنيع بعض الباحثين عند استدلالهم بروايات في أبحاثهم.

دواعيه:

ويقصد بها الأسباب التي جعلت المخرج يلجأ إلى هذا النوع من التخريج، والرأي عندي، وإن تكلم بعض الأساتذة الأفاضل على دواعيه، أن أهم دافع للتخريج بأي نوع من هذه الأنواع الثلاثة، هي حاجة المخرِج، وعلاقته بالحديث المخرَج، والمسائل التي يقصدها من تخريجه، فإذا كان يريد الاكتفاء بمجرد العزو إلى كتب السُّنَّة مع بيان الدرجة، خرج حديثه تخريجاً مختصراً؛ لأن المقام والحاجة استلزمت ذلك، وإن كان يريد الاجتهاد أكثر ليضيف كلاماً عن متابعاته وشواهده، وذكر نصوص الأئمة في بيان درجته، أو حدد المدارات مع تخريجها فنياً بعزوها إلى مصادرها، خرج تخريجاً وسطاً، وإن كان المخرِج في موضع البحث الموسع عن مسائل متنوعة؛ كبيان أوجه الاختلاف والتعارض، وبيان أحوال الرواة من حيث الوهم والتفرد والمخالفة، ببيان المدارات وكيفية الرواية عنها، أو تتبع علل أو شذوذ، أو تعارض بين الاتصال والانقطاع أو الوقف والرفع إلى غير ذلك، خرج حديثه تخريجاً موسعاً، ولا بأس، بعد ذلك أن نذكر دوافع التخريج المختصر فيما ذكره الأساتذة الأفاضل، فيما اطلعت عليه:

١ ـ التيسير على الباحث وطالب العلم للحصول على المقصد في وقت قصير.

٢ ـ مراعات المقاصد الأساسية للتخريج دون تتمات وتوسع.

٣ ـ الحرص على تحديد أهم وأشهر مصادر التخريج مع بيان درجة الحديث.

٤ ـ تجنب الباحث الملل وتشتت النص خلال سرد الطرق والأسانيد المطولة[١].

٤ ـ أقول: والحاجة من التخريج هي الداعي الأساس للاختصار في عزوه.

مثاله: قول الحافظ ابن رجب: عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم لكن البينة على المدعي واليمين على من أنكر**». قال ابن رجب: حديث حسن، رواه البيهقي، وغيره هكذا، وبعضه في «الصحيحين»[٢]؛ فالحافظ ابن رجب، وهو من هو من العلماء، لم يكن قصده تخريج الحديث تخريجاً موسعاً؛ لأن همه في هذا الكتاب كان منصباً على بيان شرحه وإبراز حكمه وأحكامه، وغيرها من المسائل المتعلقة به، فاكتفى بتخريجه بشكل مختصر.

ومثاله أيضاً ما جاء في صنيع كثير من المحققين، وصنيع بعض الباحثين في مقالاتهم المقدمة بين يدي الملتقيات والندوات، وصنيع بعض أئمة المساجد عند إلقاء خطب الجمعة بذكر الحديث مع العزو إلى مصدره باختصار، وهكذا[٣].

ومثاله: قول السيوطي في الجامع الصغير بعد ذكر لفظ الحديث:

---

(١) المفصل في أصول التخريج، ص١٢٥.

(٢) جامع العلوم والحكم، ص٣١٩.

(٣) قد نؤاخذ على التكرار، فهو مقصود من أجل تيسير الفهم على الطالب المبتدئ بخاصة، فهو مقصودي من تأليف هذا الكتاب، أدعو الله ﷻ أن ينفع به.

«آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار» قال بعده: (حم ق ن) عن أنس (صح)[١].

وهو عزو إلى المصادر الأصلية باستعمال الرموز، يقصد به: رواه أحمد في المسند، والشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما والنسائي، كلهم من حديث أنس بن مالك ﷺ، و(صح)، تعني الدرجة عنده، وهو صحيح.

ومثاله: قول الشوكاني: ـ ولابن ماجه من حديث ابن عباس، وحديث النعمان بن بشير مثله، وقد سبق حديث النعمان لغيره في الجمعة، وعن أبي واقد الليثي، وسأله عمر ما كان يقرأ رسول الله ﷺ في الضحى والفطر؟ فقال: كان يقرأ فيهما بـ﴿قٓ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ ۝١﴾، و﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾».

قال الشوكاني في عزوه: رواه الجماعة إلا البخاري[٢].

عناصره:

قد يكتفى فيه بذكر مصدر واحد، أو أكثر مجردة.

وقد يضاف إليه ذكر المواضع.

وقد يضاف إليه بيان الدرجة.

وقد يذكر الصحابي.

٢ ـ التخريج المتوسط أو الوسط:

وهو عبارة عن التخريج المختصر مع إضافة بعض الجوانب المذكورة في التخريج الموسع؛ كوصف المتن مثلاً، أو الكلام عن شواهده ومتابعاته، والتوسع في العزو إلى مصادره مع بيان مداراته ولقاء

---

(١) الجامع الصغير، ١/٨.

(٢) نيل الأوطار، ٣/٢٩٦.

الرواة عندها، وبيان الدرجة بذكر بعض نصوص الأئمة، من أمثلة من يخرج بهذا النوع ابن الملقن في خلاصة البدر المنير، وكثيراً من تخريجات بعض المحققين لكتب السُّنَّة[١].

دواعيه:

أنبه هنا إلى أن دواعي التخريج بأنواعه، ترجع في الأساس إلى حاجة المخرِج وغرضه من التخريج أو إلى اختياره منهجاً معيناً لتخريج أحاديث كتاب معين؛ فيختار التوسط أو التوسع أو الاختصار هذا عند الأئمة، وعند الباحثين والطلبة تعود أيضاً إلى حاجته من تخريج حديث ما، فهل هو في مقام الاستدلال به؛ فيخرجه في الحاشية تخريجاً مختصراً، ولعله يريد التوسع بعض الشيء؛ فيضيف إضافات أخرى كبيان بعض متابعاته وشواهده، ودرجته... فيخرجه تخريجاً وسطاً، أو أن حاجته تقتضي التخريج الموسع من أجل تتبع علة، أو تعارض، أو غيرها مما ذكرناه سابقاً، فيخرجه تخريجاً موسعاً؛ وقد سبق التنبيه إلى ذلك فيما سبق قبل الكلام عن هذه الأنواع.

مثاله مما جاء في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف».

*** عبد الله بن يزيد الأنصاري الخطمي ـ وله صحبة ـ عن أبي أيوب.**

٣٤٦٥ (خ م س ق) ـ **حديث:** «جمع النبي ﷺ، في حجة الوداع، المغرب والعشاء بالمزدلفة».

خ في الحج (٢/ ٩٧) عن خالد بن مخلد عن سليمان بن بلال ـ وفي المغازي (٢١/ ٧٨) عن القعنبي عن مالك ـ م في المناسك (١٠/ ٤٧) عن يحيى بن يحيى عن سليمان بن بلال ـ و(١١/ ٤٧) عن قتيبة

---

(١) التويجري. على شبكة الألوكة.

ومحمد بن رمح، كلاهما عن الليث ـ ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد عن عدي بن ثابت عنه به. س في الصلاة (٧٣) عن قتيبة عن مالك به وفي الحج (١/ ٢٠٧) عن يحيى بن حبيب بن عربي عن حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد به. (ولعله في الكبرى) عن عمرو بن علي عن يحيى عن شعبة عن عدي به. ق في الحج (١/ ٦٠) عن محمد بن رمح[(١)].

فعزاه إجمالاً إلى البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه، ثم ذكر طرقه واجتماعها عند المدارات، مع بيان المواضع.

ومثاله: مما جاء في كتاب «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل»:

جاء الشيخ الألباني بحديث: **«من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»**.

قال الشيخ الألباني في تخريجه: صحيح: رواه البخاري موصولاً (٢/ ١٦٦)، ومعلقاً مجزوماً (٢/ ٢٥، ٤/ ٤٣٧)، ومسلم (٥/ ١٣٢)، وأبو داود رقم (٤٦٠٦)، وابن ماجه رقم (١٤) والدارقطني (ص٥٢ ـ ٥٢١)، وأحمد (٦/ ١٤٦، ١٨٠، ٢٤٠، ٢٥٦، ٢٧٠)، وأبو بكر الشافعي في: «الفوائد» (٢/ ١٠٦) وعنه القضاعي في مسند الشهاب (١/ ٢٩) والهروي في «ذم الكلام» (١/ ٤/ ١)، وغيرهم من طرق عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً، واللفظ لمسلم والدارقطني وأحمد، وفي لفظ لهم وهو لفظ الآخرين: **«من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»**، ولفظ الشافعي: **«ما ليس فيه»**، وسنده صحيح، وزاد الهروي: وقال أبو مروان العثماني ـ أحد رواته ـ: يعني البدع.

ثم قال الشيخ: «وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام،

(١) تحفة الأشراف، ٣/ ٧٤.

وهو من جوامع كلمه ﷺ؛ فإنه صريح في رد وإبطال كل البدع والمحدثات، واللفظ الأول أعم في الرد؛ فإنه يشمل كل عمل بالبدعة ولو كان المحدث لها غيره بخلاف اللفظ الآخر[(١)].

فانظر كيف عزا الشيخ الحديث إلى مصادره من كتب السُّنَّة التي روته بالأسانيد، ثم بين مواضعها في الأجزاء والصفحات، كما بين مداره على سعد بن إبراهيم، وفرق بين اللفظ عند مسلم والدارقطني، وأحمد من غيرها، مبيناً هذه الألفاظ، مع بيانه درجته، وختم ببيان اللطيفة المتعلقة بحكم البدعة[(٢)].

٣ ـ التخريج الموسع أو المطول، ويسميه بعض الأساتذة «التخريج العلمي»:

تعريفه: وهو التخريج الذي يقوم فيه المخرِج بإيراد الحديث بأسانيده مع الكلام على رواته، وبيان درجته، وتوضيح الغامض في متنه، ثم يذكر ما يكون له من شواهد وما يقع فيه من علل ونحو ذلك»[(٣)]، ومن أمثلة الكتب التي سارت على هذا النحو: البدر المنير لابن الملقن، ونصب الراية للزيلعي؛ وغيرهما.

دواعيه:

١ ـ إثبات تواتر حديث ما أو شهرته أو استفاضته، فإن ذلك لا يتأتى إلا بالتخريج الموسع.

٢ ـ الكشف عن العلة الواقعة في الحديث أو دفعها عنه، فالعلة في الحديث لا تكشف إلا بجمع طرقه، وتتبعها ومقارنتها والنظر في أحوال

---

(١) الإرواء، ١/١٢٨.

(٢) مع الإشارة إلى أن الشيخ قد يخرج الحديث تخريجاً واسعاً ومطولاً في مواضع أخرى من الكتاب، سأذكر مثالاً عنها في نوع التخريج الموسع.

(٣) المفصل، ص٢٥.

رواتها... إلخ ولهذا يقول ابن المديني: «الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تكشف علته» فالعلة تدرك بالتفرد والمخالفة، كما بينه ابن الصلاح وذلك لا يتأتى إلا بتخريج الحديث تخريجاً موسعاً، وجمع طرقه وتتبعها ودراستها وتحديد مداراتها، وكيفية النقل عنهم... إلخ[١].

٣ ـ كشف التفرد والشذوذ، والمناكير، الذي لا يتأتى إلا بجمع طرق الحديث وتحديد مداراته، ومقارنة الروايات بعضها ببعض، والنظر في كيفية النقل عن المدارات ومن تفرد من الرواة بما له أصل أو بما ليس له أصل، ومن خالف الرواة فشذ عنهم بروايته، ومن كانت روايته منكرة... إلخ.

٤ ـ كشف أخطاء النساخ: الذي يحصل بعد جمع الطرق والنظر فيها وتتبعها في الأصول الأصلية والمقابلة بها... إلخ، وذلك لا يتأتى إلا بالتخريج الموسع.

٥ ـ بيان درجة الحديث من حيث: الصحة أو الضعف أو الحسن وذلك لا يتأتى إلا بتخريجه تخريجاً موسعاً.

٦ ـ جمع متابعات الحديث وشواهده الذي لا يستعان عليه إلا بالتخريج الموسع.

٧ ـ دفع التعارض بين الأدلة، الذي لا يتأتى إلا بالتخريج الموسع.

عناصر التخريج الموسع[٢]:

١ ـ الدلالة على مصادر الحديث في كتب السُّنَّة التي روته بالأسانيد المباشرة.

---

(١) ينظر: المفصل بتصرف، ص٢٦

(٢) ينظر: المفصل مع تصرف واجتهاد خاص.

٢ ـ نقل الأسانيد كما هي بتفاصيلها، وقد يكتفى بذكر المدارات، وبيان مواضع التقاء الرواة عندها كما يفعل عادةً الحافظ المزي في التحفة.

٣ ـ سياق لفظ الحديث تاماً، كما يفعل الزيلعي عادةً، مع صياغته بكل طرقه الأخرى، وقد يكتفى بطرفه كما يفعل المزي عادةً.

٤ ـ بيان المدارات في كل لفظ، مع بيان أحوال الرواة، كما هو عند المزي عادة في التحفة، وعند ابن الملقن في البدر المنير، وغيرهما.

٥ ـ بيان المتابعات والشواهد.

٦ ـ بيان أوجه التعارض بين المتصل والمرسل والمرفوع والموقوف... إلخ.

٧ ـ الكلام عن علله، أو تفرداته... إلخ.

٨ ـ بيان الراجح من المرجوح من الروايات.

٩ ـ بيان الدرجة والحكم على الحديث.

١٠ ـ بيان أحكام فقهية وعقدية، وشرح غريب... إلخ.

١١ ـ دفع التعارض بين الأدلة، وبيان مسالك الأئمة في ذلك.

١٢ ـ تعقبات المخرِج على من تقدمه أو من عاصره من العلماء.

١٣ ـ إعراب بعض العبارات، أو ذكر بعض الاصطلاحات الفقهية والأصولية والحديثية؛ كالمجمل والمفصل والمطلق والمقيد، والمنطوق والمفهوم... إلخ.

مثاله:

ما جاء في الهداية في باب الحيض والاستحاضة: أقل الحيض ثلاثة أيام ولياليها، وما نقص من ذلك فهو استحاضة، لقوله ﷺ: «**أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام ولياليها، وأكثره عشرة أيام**»، وهو حجة على الشافعي رحمه الله في التقدير بيوم وليلة، وأكثره عشرة أيام

والزائد استحاضة، لما روينا، وهو حجة على الشافعي... إلخ»[١].

هذا الحديث كما نرى، استدل به المرغيناني دون بيان من رواه من أصحاب كتب السُّنَّة، فجاء الإمام الزيلعي فخرجه بالقول:

«الحديث الأول: قال النبي ﷺ: «**أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام**» قلت: (أي الزيلعي): روي من حديث أبي أمامة، ومن حديث واثلة بن الأسقع، ومن حديث معاذ بن جبل، ومن حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث أنس بن مالك، ومن حديث عائشة.

ـ **أما حديث أبي أمامة**: فرواه الطبراني في «معجمه»، والدارقطني في «سننه» من حديث حسان بن إبراهيم، عن عبد الملك عن العلاء بن كثير، عن مكحول عن أبي أمامة أن النبي ﷺ قال: «**أقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة، وأكثر ما يكون عشرة أيام، فإذا زاد فهي مستحاضة**» قال الدارقطني: عبد الملك مجهول، والعلاء بن كثير: ضعيف الحديث، ومكحول: لم يسمع من أبي أمامة، وأخرجه ابن عدي في «الكامل» ولين حسان بن إبراهيم وقال: إنه لا يعتمد الكذب، ولكنه يهم، وهو عندي لا بأس به. ورواه ابن حبان في «كتاب الضعفاء» من حديث سليمان بن عمر وأبي داود النخعي عن زيد بن جابر عن مكحول به، وأعله بأبي داود النخعي وقال: إنه يضع الحديث، وأعله بالعلاء بن كثير أيضاً، وقال: إنه يروي الموضوع عن الأثبات لا يحل الاحتجاج به إذا وافق الثقات فكيف إذا تفرد؟ قال: ومن أصحابنا من زعم أنه العلاء بن الحارث، وليس كذلك؛ فإن العلاء بن الحارث حضرمي، وهذا من موالي بني أمية، ذاك صدوق، وهذا ليس بشيء.

ـ **أما حديث واثلة**: فرواه الدارقطني في «سننه»: حدثنا أبو حامد

(١) نصب الراية تخريج أحاديث الهداية، ١/ ٢٥١.

محمد بن هارون، ثنا محمد بن أحمد بن أنس الشامي، ثنا حماد بن المنهال البصري عن محمد بن راشد عن مكحول عن واثلة بن الأسقع قال: قال رسول الله ﷺ: «**أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام**» قال الدارقطني: حماد بن منهال مجهول، ومحمد بن أحمد بن أنس ضعيف. وقال ابن حبان: محمد بن راشد كثرت المناكير في روايته فاستحق الترك.

ـ **وأما حديث معاذ:** فأخرجه ابن عدي في «الكامل» عن محمد بن سعيد الشامي: حدثني عبد الرحمٰن بن غنم، سمعت معاذ بن جبل يقول: إنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**لا حيض دون ثلاثة أيام، ولا حيض فوق عشرة أيام، فما زاد على ذلك فهي مستحاضة تتوضأ لكل صلاة إلا أيام أقرائها، ولا نفاس دون أسبوعين، ولا نفاس فوق أربعين يوماً، فإن رأت النفساء الطهر دون الأربعين صامت وصلت، ولا يأتيها زوجها إلا بعد الأربعين**»، وضُعِّف محمد بن سعيد هذا عند البخاري، وابن معين، وسفيان الثوري وقالوا: إنه يضع الحديث. وأخرجه العقيلي في «ضعفائه» عن محمد بن الحسن الصدفي، عن عبادة بن نسي، عن عبد الرحمٰن بن غنم، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا حيض أقل من ثلاث، ولا فوق عشر**»، وأعله بمحمد بن الحسن الصدفي وقال: مجهول بالنقل، وحديثه غير محفوظ.

ـ **وأما حديث الخدري:** فرواه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» من حديث أبي داود النخعي حدثني أبو طوالة عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «**أقل الحيض ثلاث وأكثره عشر، وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوماً**»، قال ابن الجوزي: قال ابن حبان: كان سليمان يضع الحديث، وهو أبو داود النخعي، وقال أحمد: كان كذاباً، وقال البخاري: هو معروف بالكذب، وقال يزيد بن هارون: لا يحل لأحد أن يروي عنه.

ـ **وأما حديث أنس**: فأخرجه ابن عدي في «الكامل» عن الحسن بن دينار، عن معاوية بن قرة، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: **«الحيض ثلاثة أيام، وأربعة، وخمسة، وستة، وسبعة، وثمانية، وتسعة، وعشرة، فإذا جاوزت العشر فهي مستحاضة»** وأعله بالحسن بن دينار وقال: إن جميع من تكلم في الرجال أجمع على ضعفه قال: ولم أرَ له حديثاً جاوز الحد في النكارة، وهو إلى الضعف أقرب، وهو معروف «بالجلد بن أيوب» عن معاوية بن قرة عن أنس موقوفاً، وقد رويناه كذلك فيما تقدم في «حرف الجيم».

ـ **وأما حديث عائشة**: فلم أجده موصولاً، ولكن قال ابن الجوزي في «التحقيق» وفي «العلل المتناهية»: وروى حسين بن علوان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: **«أكثر الحيض عشر وأقله ثلاث»** قال: وحسين بن علوان قال ابن حبان: كان يضع الحديث لا يحل كتب حديثه، كذبه أحمد، ويحيى بن معين. وكذلك ذكره ابن حبان في كتاب «الضعفاء» لم يصل سنده به، وقال ما نقله ابن الجوزي. قال ابن الجوزي في «التحقيق»: واستدل أصحابنا وأصحاب مالك والشافعي على أن أكثر الحيض خمسة عشر يوماً، بحديث رووه عن رسول الله ﷺ قال: **«تمكث إحداكن شطر عمرها لا تصلي»** قال: وهذا حديث لا يعرف، وأقره صاحب «التنقيح»[(١)] عليه[(٢)].

وانظر كيف ذكر الزيلعي رواة الحديث من الصحابة، ثم فصل في ذكر طرق حديث كل واحد منهم بأسانيده، مع ذكر ألفاظها والزيادات،

---

(١) هو: ابن عبد الهادي، وكان التحقيق والتنقيح موضوع رسالتي في مرحلة الدكتوراه تحت عنوان: «الموازنة بين الإمامين ابن الجوزي وابن عبد الهادي في نقد الحديث من خلال كتابي «التحقيق» و«التنقيح»».

(٢) نصب الراية، ١/ ٢٥١ ـ ٢٥٢.

وذكر من أخرجها من الأئمة بذكر أسماء كتبهم، ونصوصهم في بيان أحوال رواتها ودرجتها، مع ما أضافه هو من تعقيبات توضح أوهام بعض الأئمة، غير أنه لم يذكر مواضعها في هذه الكتب كما هو الحال في بعض كتب التخريج كالمعجم المفهرس، ومفتاح كنوز السُّنَّة؛ لأن تقسيم كتابه على الأبواب معلم بمكان وجودها في هذه المصنفات، فليستعن الباحث بكتب التخريج الأخرى أو بالكمبيوتر ليعرف مواضعها بدقة في هذه الأصول.

ومثال عنه من تحفة الأشراف:

*** عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج، أبو رفاعة الأنصاري عن جده رافع بن خديج.**

٣٥٦١ (ع) ـ حديث: «كنا مع النبي ﷺ بذي الحليفة فأصاب الناس جوع فأصابوا إبلاً فنصبوا القدر... الحديث بطوله، وفيه: قسم فعدل عشرة من الغنم ببعير، فند منها بعير، وفيه: «إنا لاقوا العدو غداً وليس معنا مدى».

خ في الشركة (١٦) عن محمد، عن وكيع، عن سفيان الثوري، عن أبيه سعيد بن مسروق عنه به، وفي الشركة (٣) عن علي بن الحكم الأنصاري ـ وفي الجهاد (١٩٠) وفي الذبائح (٣٦) عن مسدد، عن أبي الأحوص، عن سعيد بن مسروق، عن عباية بن رفاعة، عن أبيه، عن جده. و(٢٣) عن عمرو بن علي، عن يحيى بن سعيد، عن سفيان الثوري ـ و(٣/١٨) عن عبدان، عن أبيه، عن شعبة ـ و(٣٧) عن محمد بن سلام عن عمر بن عبيد ـ ثلاثتهم عن سعيد بن مسروق ـ بالقصتين الثانية والثالثة. و(٢٠) عن قبيصة عن سفيان ـ ببعض القصة الثالثة: «كل من أنهر الدم إلا السن والظفر» ز م في الأضاحي (٢/ ٤) عن إسحاق بن إبراهيم عن وكيع به. و(٤/ ٤) عن القاسم بن زكريا، عن حسين بن علي

الجعفي، عن زائدة، عن سعيد بن مسروق به و(٤/١) عن محمد بن المثنى، عن يحيى بن سعيد نحو حديث عمرو بن علي عنه (يعني عن يحيى بن سعيد) و(٤/٥) عن محمد بن الوليد، عن محمد بن جعفر، عن شعبة نحو حديث عبدان و(٣/٤) عن ابن أبي عمر، عن سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن مسلم، عن سعيد بن مسروق؛ قال سفيان: ثم حدثنا عمر بن سعيد بن مسروق عن أبيه، فذكر نحو حديث شعبة. د في الذبائح (١٥/١) عن مسدد به. ت في الصيد (١٨/١) عن هناد بن السري، عن أبي الأحوص به. و(١٨/٢) عن بندار، عن يحيى بن سعيد ـ بالقصة الثالثة. و(١٩/٢) عن محمود بن غيلان، [١٤٧/٣] عن وكيع ـ بالقصتين الأولى والثانية. وأعاده في السير (٤٠/١) عن هناد؛ و(٤٠/٢) محمود بن غيلان ـ بالقصتين الأولى والثانية. س في الحج (لعله في الكبرى) عن محمود بن غيلان بهما، وعن هناد بهما، وفي الصيد (١٧) عن أحمد بن سليمان، عن حسين بن علي بهما. وفي الذبائح (لا، بل في الأضاحي ٢١) عن هناد ـ بالقصة الثالثة و(والأضاحي ٢٠) عن محمد بن منصور، عن سفيان، عن عمر بن سعيد ـ بالقصة الثالثة و(الأضاحي ٢/٢٦) عن عمرو بن علي ـ بالقصتين الثانية والثالثة. و(الأضاحي ٢٦/١) عن إسماعيل بن مسعود عن خالد عن شعبة بهما. وفي الأضاحي (١٥/١) عن أحمد بن عبد الله بن الحكم، عن غندر، عن شعبة، عن سفيان الثوري ـ ببعض القصة الثانية: «كان النبي ﷺ يجعل في قسم الغنائم عشراً من الشاء ببعير» قال شعبة: وأكبر علمي أني سمعته من سعيد بن مسروق، وحدثني به سفيان عنه. ق في الضاحي (٢/٦) عن أبي كريب عن المحاربي وعبد الرحيم بن سليمان كلاهما عن سفيان الثوري ـ بالقصة الأولى. و(٢/٦) عن أبي كريب عن حسين بن علي بها. وفي الذبائح (٤/٥) عن محمد بن عبد الله بن نمير عن عمر بن عبيد نحو حديث محمد بن سلام عنه (يعني عن عمر بن عبيد) ـ مقطعاً

في موضعين ولم يقل: (عن عباية بن رفاعة عن أبيه عن جده) إلا «أبو الأحوص». وتابعه عبد الوارث بن سعيد، عن ليث بن أبي سليم، عن عباية بن رفاعة، [١٤٨/٣] ومبارك بن سعيد بن مسروق، عن أبيه، عن عباية بن رفاعة، وقال الباقون: عن عباية عن جده»[١].

ومثاله من إرواء الغليل:

٨٥ ـ (توضأ رسول الله ﷺ مرتباً وقال: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به»). ص٢٥.

قال الشيخ الألباني: لا أعلم له أصلاً بذكر الترتيب فيه إلا ما سيأتي من رواية ابن السكن عن أنس. والمعروف حديث ابن عمر قال: توضأ رسول الله ﷺ مرة مرة ثم قال: فذكره. رواه ابن ماجه (رقم ٤١٩)، والدارقطني (٣٠)، والبيهقي (١/ ٨٠) وكذا أحمد (رقم ٥٧٣٥)، وأبو يعلى (٢/ ٢٦٧) من طرق واهية عن زيد العمي عن معاوية بن قرة عنه. وزيد هذا ضعيف كما في «التقريب»، وقال في «التلخيص» (٣٠): إنه متروك. وله طريق أخرى عند الدارقطني والبيهقي من طريق المسيب بن واضح، ثنا حفص بن ميسرة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر به. وقالا: «تفرد به المسيب، وهو ضعيف». وروي عن زيد العمي بوجه آخر، أخرجه ابن ماجه (٤٢٠) والدارقطني عن عبد الله بن عرادة عن زيد بن الحواري عن معاوية بن قرة عن عبيد الله بن عرادة الشيباني، عن زيد بن الحواري، عن معاوية بن قرة، عن عبيد الله بن عمير عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ دعا بماء فتوضأ مرة مرة فقال: فذكره. وهو ضعيف أيضاً، لما عرفت من حال زيد، والراوي عنه ضعيف أيضاً. وروي من حديث زيد بن ثابت وأبي هريرة معاً، عند الدارقطني في «غرائب مالك»، وفيه علي بن الحسن الشامي، وقال الدارقطني: «تفرد به

---

(١) تحفة الأشراف، ٣/ ١١٥ ـ ١١٧.

وكان ضعيفاً»، ومن حديث عبد الله بن عكراش عن أبيه مثله، أخرجه الخطيب في تاريخه (١١/٢٨) وعبيد الله هذا قال البخاري: «لا يثبت حديثه»، والراوي عنه النضر بن صاهر ضعيف جداً كما قال ابن عدي.

قال الشيخ: «فأنت ترى أنه ليس في هذه الأحاديث ـ على ضعفها ـ ذكر الترتيب تصريحاً ولا تضميناً. نعم قال الحافظ في «التلخيص» (٣٠): «ورواه أبو علي بن السكن في «صحيحه» من حديث أنس ولفظه: «دعا رسول الله ﷺ بوضوء فغسل وجهه ويديه مرة، ورجليه مرة وقال: فذكر الحديث» ولكن الحافظ لم يفصح عن حال إسناده صحة أو ضعفاً ولا هو ساقه ليمكننا من الحكم عليه. والكتاب غير معروف اليوم، والحكم لله[1].

ملاحظة:

من الأساتذة من يقسم التخريج إلى نوعين هما:

١ ـ التخريج الفني: وهو الذي يقتصر فيه المخرِّج على ذكر مصدر أو مصادر الحديث، مع ذكر الكتب والأبواب، والأجزاء والصفحات، وأرقام الحديث، والأحكام عليها، وموضعها في العادة الحواشي والهوامش، وهنا يدخل فيه التخريج المختصر والمتوسط، فيما سبق ذكره.

٢ ـ التخريج العلمي: وينطبق عليه ما ذكر في مفهوم التخريج المطول أو الموسع.

ملاحظة مهمة:

إن مهمة المخرِّج، في مراحل التخريج الفنية الأولى، هي البحث عن أصل الحديث المطلوب، فإذا وجد تغيراً في الألفاظ أو في

---

(١) إرواء الغليل، ١/١٢٥ ـ ١٢٦.

الأسانيد، بالزيادة أو النقص، فليخرجه، وتبقى دراسة هذه المسائل للمراحل المقبلة من التخريج والتي قلنا إنها هي الهدف الأساس منه، لنعرف التفرد أو المخالفة، أو المشاركة. ودليلنا أن العمدة في التخريج الفني هي أصل الحديث، نص الحافظ السخاوي رحمه الله، مبيّناً ذلك، قال: «ثم إن أصحاب المستخرجات غير متفردين بصنيعهم، بل أكثر المخرجين للمشيخات والمعاجم، وكذا للأبواب، يوردون الحديث بأسانيدهم، ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالباً بعزوه إلى البخاري أو مسلم أو إليهما معاً، مع اختلاف الألفاظ، وغيرها يريدون **أصله** [...]»[1].

وقال الزيلعي: «وظيفة المحدث، أن يبحث عن **أصل** الحديث فينظر من خرجه، ولا يضره تغير ألفاظه، ولا الزيادة فيه أو النقص»[2].

و قال الحافظ العراقي، رحمه الله: «وحيث عزوت الحديث لمن أخرجه من الأئمة، فلا أريد بذلك اللفظ بعينه، بل قد يكون بلفظه، وقد يكون بمعناه، أو باختلاف على قاعدة المستخرجات»[3].

انشغال مهم:

إن كل ما ذكرناه سابقاً يتعلق بالتخريج من حيث استعمالاته وحده وفوائده... إلخ، فماذا بشأن علم التخريج؟؟.

يقودنا هذا الانشغال المشروع إلى الكلام عن علم التخريج فيما يأتي، ثم عن أهمية التخريج، وأهمية علم التخريج.

---

(١) فتح المغيث، ١/ ٥٥، الرواية في المحدث الفاصل، الرامهرمزي، ص٢٣٥، والفقرة نقلاً من الحديث الصحيح، عبد الكريم إسماعيل صباح، ص٥٨.

(٢) نصب الراية، ١/ ٢٠.

(٣) مقدمة كتاب المغني عن حمل الأسفار، ١/ ٧.

علم التخريج:

عرفه شيخنا حفظه الله، محمد أبو الليث الخير آبادي بقوله: «هو فيما أرى علم يبحث في أصول ومناهج، تيسر معرفتها أو تضمن الوصول إلى أماكن الحديث ومتابعاته وشواهده، في مصادره الأصلية أو شبه الأصلية، أو غير الأصلية، وإلى درجة الحديث من حيث القبول والرد»(١).

مناقشة التعريف:

١ ـ في ورقة سابقة لما جاء من تعريف علم التخريج، ذكر أستاذنا حفظه الله تعريف العلم بأنه فن الشيء، وفن الشيء ما تذكر فيه مسائله ومباحثه وقواعده(٢).

٢ ـ راح شيخنا يشرح مقاصده في هذا التعريف فشرح معنى عبارة: أصول ومناهج، والمتابعات والشواهد، والمصادر الأصلية وغير الأصلية وشبه الأصلية، وصيغ التعبير عن التخريج في هذه المصادر، كما شرح معاني درجة الحديث من حيث القبول والرد، بضربه أمثلة عن ذلك، وكل هذا محمود لشيخنا، وهي من إضافاته التي أفدنا منها ونفيد بها إن شاء الله؛ لأن كثيراً ممن عنى بالتأليف في هذا العلم تكلم عن التخريج وغفل عن تعريف هذا العلم.

٣ ـ غير إنني بالنظر في حد «العلم» وفي مباحث التخريج، أسمح لنفسي بالاجتهاد في اقتراح تعريف لعلم التخريج بالقول: «هو العلم يُعنى بالبحث في مسائل التخريج ومباحثه وقواعده من حيث: ماهيته ومعانيه، وأهميته، وفوائده، وعلاقته بأنواع الحديث، وفوائده، وطرقه، ووسائله، وأهدافه، ومصادره، وتعلقه بالمباحث الإسنادية».

---

(١) تخريج الحديث نشأته ومنهجيته، ص١٥.

(٢) نقلاً عن حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/ ٦، وينظر: التعريف في تخريج الحديث ومنهجيته، ص١٣.

٤ ـ ذكرت في التعريف هذه المسائل (وتركت أخرى خشية الطول)؛ لأنها تجمع بين مختلف القواعد والأسس التي يدرسها علم التخريج ومباحثه؛ لأني أرى أن قول أستاذنا: «... تيسر معرفتها أو تضمن الوصول إلى أماكن الحديث ومتابعاته وشواهده في مصادره الأصلية أو شبه الأصلية أو غير الأصلية، وإلى درجة الحديث من حيث القبول والرد»، عبارة متعلقة بحد التخريج خاصة، وإن كان شيخنا قد ذكر قبل ذلك عبارة أصول ومناهج، فإن علم التخريج يتناول ما ذكرته من مباحث ومسائل تشمل هذا المعنى وقواعد أخرى متعلقة به، ولعل النظم الآتي خير معبر على ما يجب أن يشمله كل علم من المبادئ:

إن مبادئ كل فن عشرة ... الحد والموضوع ثم الثمرة
الاسم الاستمداد حكم الشارع ... فضله نسبه الواضع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى ... ومن درى الجميع حاز الشرفا

أهمية التخريج وحاجة المسلمين إلى هذا العلم:

نتكلم في هذا العنصر عن أمرين: أهمية التخريج عموماً، وعن أهمية علم التخريج بخاصة:

ـ وتتمثل أهمية **التخريج** بمفهومه الواسع، في شرف العلم المتعلق به، وهو سُنَّة رسول الله ﷺ.

ـ كما تتمثل أهميته في خدمته علوم الحديث بصفة عامة؛ فإذا نُسِبت نصوص إلى رسول الله ﷺ خطأً أو عمداً، فإنه بتخريجها يتضح صحة نسبتها إلى رسول الله ﷺ، أو اختلاقها ونسبتها إليه عليه الصلاة والسلام كذباً وتلفيقاً، أو بيان ضعفها ومواضع العلل فيها... إلخ.

ـ وتتمثل أهمية التخريج في معرفة جهود العلماء والرواة من لدن الصحابة رضي الله عنهم إلى يوم الناس هذا في خدمة السُّنَّة النبوية والمحافظة عليها، والدفاع عنها، كونها المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية.

- وتتمثل أهمية التخريج في كونه السبيل إلى معرفة الأحاديث في مصادرها الأصلية، ومعرفة درجتها، وأحوال رواتها. . . إلخ.

- وتتمثل أهمية التخريج في معرفة كتب السُّنَّة بمختلف أنواعها ومناهجها.

- وتتمثل أهميته في التعرف على أئمة كتب السُّنَّة.

أما علم التخريج من حيث: مفهومه، وأهميته، وقواعده، ووسائله. . . إلخ، فأهميته غير خفية في:

- كونه العلم الذي يساعد الباحث على سلوك المنهج القويم في عزو الروايات إلى مصادرها الأصلية.

- كونه العلم الذي يساعد الباحث على معرفة المفاتيح والوسائل المساعدة على كشف مواضع الحديث.

- كونه العلم الذي يساعد الباحث على معرفة تاريخ تدوين السُّنَّة، وتدوين المصنفات فيها.

- كونه يساعد الباحث على معرفة التنوع المنهجي لكتب السُّنَّة، والكتب التي ألفت في التنظير والتقعيد لهذا العلم.

- كونه العلم الذي يساعد الطالب على معرفة فقه الحديث: أبواب التعارض، والناسخ والمنسوخ، والغريب، والخاص والعام، والمطلق والمقيد، وغيرها من المسائل.

- كونه العلم الذي يساعد على معرفة مباحث التخريج وأسسه وقواعده.

نشأة التخريج وعلم التخريج وتطورهما:

الحاجة أم الاختراع كما قيل؛ فلما لم يكن أهل العلم والطلب في حاجة إلى التأليف فيما يسمى اليوم بعلم التخريج، بجمع قواعده ورسم حدوده، وضبط شروطه، وبيان أنواعه، والكلام عن فوائده، وأهميته

وطرقه ومصادره. . . إلخ، لم يظهر عندهم مؤلفات متخصصة في كل هذا، وهذا شأن كثير من العلوم؛ كعلم مصطلح الحديث، ومختلفه، وناسخه ومنسوخه، وعلم الجرح والتعديل، وعلم العلل وغيرها، لكن كلامنا هذا يقتصر على معنى التأليف في هذه الأنواع كعلوم، جمعت قواعدها في مؤلفات خاصة، أما واقع هذه العلوم شأنها شأن التخريج، فقد مر بمراحل، وتطورت عبر القرون والأزمنة بحسب الحاجة إلى ذلك إلى أن جمعت في مؤلفات علمية متخصصة، فما هو واقع نشأة وتطور التخريج إلى أن أصبح علماً له قواعده وأسسه؟

إن التخريج كواقع عملي ظهرت بوادره الأولى في مراحل مبكرة من تاريخ الأمة، لعلي أرجع بها إلى صنيع الترمذي في الجامع، لما كان يعقب على رواياته بالقول: «وفي الباب عن فلان وفلان» فيذكر مجموعة ممن روى الحديث من الصحابة من غير الصحابي الذي روى الحديث من طريقه عادة، فهذا الصنيع يعد في نظري نوعاً من أنواع الدلالة على من روى الحديث من الصحابة، وإذا تقدمنا عن عصر الترمذي، ونظرنا في حال التخريج في عهد الصحابة والتابعين وتابعيهم بمعنى الرواية، وعزو الحديث إلى قائله، يمكننا القول إن رواية كل واحد منهم، على هذا المعنى، هي تخريج للحديث من طريقه، أي عزو الحديث إلى قائله، ولما جمعت الأحاديث في تلكم المصنفات في القرون الثلاثة الأولى، لما جمع مالك أحاديثه في «الموطأ»، وجمع البخاري أحاديثه في الجامع الصحيح، وجمع مسلم أحاديثه في مسنده الصحيح، وهكذا عند من تقدم وتأخر عنهم، فإن هذا يعد نوعاً من العزو إلى القائل، وإظهار الحديث عنده، وهو أحد استعمالات معنى التخريج، كما رأينا سابقاً، «بل وحتى البخاري ذكر في «صحيحه» بعض المعلقات لم يسندها في مواضع أخرى منه على عادته [. . .] أفرد الحافظ وصلها بثلاثة مؤلفات، فجاء من بعدهم من الحفاظ في القرنين الرابع والخامس، فتصدوا لتلك الأحاديث

المرسلة والمعلقة والمعضلة فأسندوها في مصنفات وضعوها لذلك [. . .]، فصنف الحافظ أبو عمر بن عبد البر كتاب «التمهيد لبيان ما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، فأسند فيه جميع أحاديث الموطأ وتكلم على من رواها عن مالك موصولة ومرسلة، وأوصل جميع تلك المراسيل إلا أربعة أحاديث ذكر أنها لم تقع له مسندة [. . .] أفرد الحافظ أبو عمرو بن الصلاح (ت٦٤٣هـ) جزءاً خاصاً لوصل تلك البلاغات الأربعة، وصنف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ) كتاب «معرفة السنن والآثار التي احتج بها» [. . .] وصل فيه كل ما احتج به الشافعي في كتبه من السنن والآثار [. . .]»[١]. ثم نجد بوادر التخريج بمعنى الدلالة على مواضع الأحاديث في مصادرها، تظهر أيضاً في عصر الرواية، عند من ألف مصنفات جمعت الأحاديث بأسانيدها، ثم بيان من رواها من المتقدمين، وهذا نوع من الدلالة، نضرب مثالاً على ذلك بالإمام البيهقي في كتابه السنن الكبرى، والبغوي في شرح السُّنَّة، وأبي نعيم وغيرهم، عندما كانوا يروون الأحاديث في مصنفاتهم بأسانيدهم إلى منتهاها، ثم يبينون في آخرها من رواها من أصحاب كتب السُّنَّة المتقدمة؛ كالبخاري ومسلم، وغيرهما، وبيان مواضع لقائهم بهم فيها، فصنيعهم هذا، يعد نوعاً من أنواع الدلالة والعزو وبيان من روى هذه الأحاديث من المتقدمين، إلى أن نصل إلى عهد الخطيب البغدادي الذي برع في تخريج أحاديث بعض الكتب المؤلفة في الانتقاء (كما بينا ذلك عند كلامنا عن علاقة التخريج بالانتقاء والانتخاب، وذكرنا عناوين لبعض هذه الكتب)، كما تكلم عن كثير من قواعد هذا العلم وبثها في كتبه من ذلك:

ما جاء في أبواب كتابه الكفاية في علم الرواية باب في جواز استثبات الحافظ ما شك فيه من كتاب غيره أو حفظه، وباب ذكر ما

---

(١) مستل من حصول التفريج بأصول التخريج، الغماري، ص٣٦ ـ ٣٧.

يجب ضبط واحتذاء الأصل فيه وما لا يجب من ذلك وقال فيه: «الواجب على من منع من الرواية على المعنى أن يقيد الكتاب ويضبطه، ويتبع فيه ألفاظ الراوي وما في أصله، إلا اللحن المحيل للمعنى، وما كان بسبيله.

ثم روى عن أبي زرعة الدمشقي أنه سمع عفان يقول: سمعت حماد بن سلمة رَحِمَهُ اللهُ يقول لأصحاب الحديث: ويحكم غيّروا ـ يعني قيدوا واضبطوا ـ، ورأيت عفّان يحض أصحاب الحديث على الضبط والتغيير، ليصححوا ما أخذوا عنه من الحديث[1].

فقواعد هذا العلم كانت في هذه الأثناء مجرد قواعد وأسس نظرية مبثوثة هنا وهناك في كتب الأئمة، كما كانت عبارة التخريج مستعملة عندهم في معانيها المتنوعة وبمقاصدهم منها كما رأينا بعض ذلك فيما سبق، فهذا القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) مثلاً يقول: «وكل هذا ـ يعني معرفة الأحاديث النبوية ـ إنما يوصل إليه، ويعرف بالتطلب والرواية، والبحث والتنقير عنه، والتصحيح له. ورحم الله سلفنا من الأئمة المرضيين، والأعلام السابقين، والقدوة الصالحين، من أهل الحديث وفقهائهم، قرناً بعد قرن، فلولا اهتبالهم بنقله، وتوفرهم على سماعه وحمله، واحتسابهم في إذاعته ونشره، وبحثهم عن مشهوره وغريبه، وتنخيلهم لصحيحه من سقيمه، لضاعت السنن والآثار، ولاختلط الأمر والنهي، وبطل الاستنباط والاعتبار[2].

وقال أيضاً في باب ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك:

---

(١) الكفاية، ص٢١٦، وص٢٤١، وينظر: نشأة علم التخريج وأطواره، د/عبد الله بن عبد المحسن التويجري، بحث جيد منشور في شبكة الألوكة:
http://www.alukah.net/sharia

(٢) الإلماع، ص٦، وينظر: نشأة علم التخريج وأطواره، د/عبد الله بن عبد المحسن التويجري.

«هذا مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه، وإلا تسودت الصحف واختلطت الروايات، ولم يحل صاحبها بطائل، وأولى ذلك أن يكون الأمر على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة أخرى ألحقت ـ إلى أن قال ـ: ومن الصواب أن لا يتساهل الناظر في ذلك ولا يهمله، فربما احتاج ـ إن أفلح ـ إلى تخريج حديث، أو تصنيف كتاب، فلا يأتي به على رواية من يسنده إليه إن لم يهتبل بذلك فيكون من جملة أصناف الكاذبين[١]».

كما ظهرت كتب المستخرجات التي اعتنى أصحابها فيها برواية أحاديث كتب متقدمة بأسانيدهم يلتقون فيها بشيوخ هذه المصنفات، وظهرت العناية بالانتقاء والانتخاب كتباً أو مرويات عادةً ما يبرز فيها المنتقي والمنتخب فوائد يبرز فيها مواضعها في كتب السُّنَّة المتقدمة وفوائد أخرى، وهذا أيضاً يعد نوعاً من الدلالة، والعزو إلى هذه المصادر.

ومن جهة أخرى فقد ألف كثير من علماء الفقه والأصول والعقيدة والتفسير وغيرهم، كتباً في هذه التخصصات مستدلين فيها بأحاديث لم يبينوا مواضعها في كتب السُّنَّة، إما لعلمهم بها، أو لمقاصد أخرى، أو لأنها عادة في التأليف درجوا عليها في ذلك العصر، وفي بيان ذلك يقول الحافظ العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم وعدم بيان من خرجه، وعدم بيان الصحيح من الضعيف إلا نادراً، وإن كانوا من أئمة الحديث، حتى جاء النووي فبين»[٢].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٨٩، وينظر: نشأة علم التخريج وأطواره، التويجري.

(٢) ينظر: الفيض القدير بشرح الجامع الصغير، ١/ ٢١، وقول العراقي لا يسلم له به، لأن الإمام النووي مسبوق بغيره من الأئمة، من أبرزهم نذكر جهود الحافظ =

وقال الغماري: «[...] ثم لما بعُد الزمان وطالت الأسانيد، صار المتأخرون من المصنفين يكتفون بإيراد الأحاديث معلقة بدون إسناد، ولا سيما من الفقهاء والصوفية الذين لا عناية لهم بالرواية، إلا أنهم كانوا على قسمين: قسم المحدثين، أو المحققين من غيرهم؛ فهؤلاء (أي هذا القسم) يوردون الأحاديث معلقة، ولكنهم يعزونها إلى الأصول، إما مع الكلام عليها تصحيحاً وتضعيفاً، أو عزواً مطلقاً، وقسم (أي القسم الثاني) لم يكن عندهم علم بالحديث ولا اعتناء بتحقيقه من الفقهاء والصوفية وغيرهم؛ فهؤلاء يوردون الأحاديث محتجين بها من غير عزو إلى مخرج، ولا نسبة إلى مصدر، فحصل التوقف في الاحتجاج بها والاعتماد عليها»(١)، فجاء بعدهم من أهل الحديث من انبرى لتخريج هذه الأحاديث، وبيان من رواها من أصحاب كتب السُّنَّة، إما بالكلام عنها والتوسع في بيان طرقها وعللها واتصالها وانقطاعها... إلخ كما فعل الزيلعي في كتابه نصب الراية تخريج أحاديث كتاب الهداية في الفقه الحنفي للمرغيناني، أو التوسط في البيان والكلام، كما هو عند الحافظ ابن حجر في كتابه التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، غير أن ذلك ليس على إطلاقه فيه، فالحافظ قد يجنح إلى التوسع في مواضع كثيرة من هذا الكتاب، أو تخريجاً مختصراً كما فعل الحافظ العراقي عند تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للغزالي في كتاب سماه المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، وفعل المنذري في كتابه الترغيب والترهيب، عند اكتفائه بذكر من روى هذه الأحاديث من الأئمة مع بيان درجتها أحياناً، غير أنهم لم

= الخطيب البغدادي في عزو أحاديث كتب كثيرة والكلام عن درجتها وعن أحوال روايتها ورواتها، والخطيب متوفى سنة ٤٦٣هـ، والنووي سنة ٦٧٦هـ.

(١) الغماري، ص٣٩.

يعنوا بذكر المواضع التي جاءت فيها هذه الأحاديث في كتب السُّنَّة؛ كذكر الكتاب والباب مثلاً.

قال الغماري مبيناً هذا الصنيع: «فتصدى كثير من الحفاظ والمحدثين لبعض المشهور والمتداول من تلك المصنفات، فخرجوا أحاديثها؛ ومنهم من كان من أهل الإسناد فأسندها جميعاً، أو أسند البعض، وعزا إلى غيره البعض، وهم أهل القرن السادس؛ فخرج الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ) أحاديث الشهاب للقضاعي، وخرج الحافظ أبو منصور شهردار بن شيرويه (ت٥٥٨هـ) أحاديث كتاب الفردوس لوالده الذي صنفه على منهاج الشهاب للقضاعي مرتباً على حروف المعجم، وذكر فيه نحو عشرة آلاف حديث غالبها موضوع ومنكر أو لا أصل له مما عجز والده عن تخريجه وإسناده، وسماه «مسند الفردوس» [. . .]، وخرج الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٤هـ) أحاديث «المهذب» في الفقه الشافعي لأبي إسحاق الشيرازي، ومن أهل القرن الثامن، وهو الذي ظهر فيه التخريج بكثرة، خرج ولي الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، أحاديث «مصابيح السُّنَّة» للبغوي، وزاد فيه زيادات في فصل استدركه عقب فصول الأصل في كل باب، وسماه «مشكاة المصابيح»[١]، ثم جاء في مرحلة لاحقة من العلماء من عنى بجمع الأحاديث المجموعة في كتب السُّنَّة على اختلاف مناهجها، ثم ترتيبها على الأبواب أو على حروف المعجم أو على الرواة والمسانيد والأطراف، ثم بيان مواضعها في كتب السُّنَّة، واستعمال رموز لأصحابها ودرجاتها كما فعل السيوطي في الجوامع، وكما فعل قبله المزي في تحفة الأشراف، ثم ظهرت عناية أهل المصطلح بالكلام عن أهمية

(١) المرجع نفسه، ٤٠ ـ ٤١.

التخريج بمعنى التصنيف على الأبواب فقال ابن الصلاح: «وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان:

ـ **إحداهما**: التصنيف على الأبواب، وهو **تخريجه** على أحكام الفقه وغيرها»[(١)]، ثم خصصوا للكلام عنه فصولاً وأبواباً فقال النووي: «فصل: وليشتغل **بالتخريج** والتصنيف إذا استعد لذلك، وتأهل له، فإنه كما قال الخطيب: يثبت الحفظ ويزكي القلب ويشحذ الطبع، ويكشف الملتبس، ويجيد البيان، ويحصل جميل الذكر، ويخلده إلى آخر الدهر، وقل من يمهر في علم الحديث، ويقف على غوامضه، ويستبين الخفي من فوائده، إلا من فعل ذلك[(٢)].

وهكذا مر التخريج بأطوار مختلفة إلى أن وصلنا إلى عصرنا الحاضر الذي أصبحت الحاجة فيه ماسة إلى التأليف في التخريج كعلم: تبين قواعده، وتنظر أسسه، وتجمع متفرقه، فانبرى للتأليف فيه لفيف من العلماء نذكر مجموعة منهم في العنصر الآتي:

المؤلفات في علم التخريج:

انتهينا من العنصر السابق إلى أن التأليف في التخريج كعلم جمعت قواعده في مؤلفات، إلى أن التأليف فيه كذلك نشأ في العصور المتأخرة للحاجة إلى معرفة قواعد وأسس هذا العلم، ولعل أقدم من اطلعت على تأليفه كتاباً متخصصاً في التنظير لعلم التخريج هو أحمد بن محمد بن الصديق الغماري المغربي، المتوفى في القاهرة سنة ١٣٨٠هـ في كتابه:

---

(١) المقدمة مع التقييد والإيضاح، ص٢٢٨، وجاء في كتاب «كيف ندرس علم تخريج الحديث» أن المقصود بهذه العبارة هو: (إبرازه وإظهاره للناس)، وقد فهمت من العبارة ما ذكرت، والله أعلم، ينظر: علم تخريج الأحاديث، ص١١.

(٢) إرشاد طلاب الحقائق، ١/٥٢٣، وينظر: نشأة علم التخريج وأطواره، التويجري.

ـ حصول التفريج بأصول العزو والتخريج؛ كتاب صغير الحجم، جمع فيه خلاصة تجربته في تدريس هذه المادة، حققته بشرى الحديوي، وطبعته دار الكتب العلمية ببيروت سنة ٢٠٠٠م.

ـ ثم تواتر التأليف في هذا العلم، ولعل من بين الأوائل الذين جمعوا قواعده، واعتنوا بالتأليف فيه، فضيلة الأستاذ الدكتور محمود الطحان، حفظه الله، في كتابه «أصول التخريج ودراسة الأسانيد»، نشر لأول مرة سنة ١٣٩٨هـ.

ـ كشف اللثام عن أسرار تخريج حديث سيد الأنام، لعبد الموجود محمد عبد اللطيف، نشر لأول مرة سنة ١٤٠٤هـ.

ـ طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ، لعبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، نشر لأول مرة سنة ١٩٨٧م.

ـ تخريج الحديث النبوي، لعبد الغني بن أحمد بن مزهر التميمي.

ـ التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، لبكر بن عبد الله أبو زيد.

ـ مباحث في علم التخريج ودراسة الأسانيد، لرتيبة بنت إبراهيم خطاب طاحون.

ـ تخريج الحديث (أصوله ـ طرائقه ـ مناهجه)، لمحمد محمود بكار.

ـ محاضرات في علم التخريج، لعذاب الحمش.

ـ علم تخريج الحديث وبيان كتب السُّنَّة، ليوسف مرعشلي.

ـ كيف ندرس علم التخريج، لحمزة المليباري وسلطان العكايلة.

ـ التخريج ودراسة الأسانيد، لحاتم بن عارف الشريف العوني.

كما يوصى بالاستعانة بالمجلات العلمية والتقارير والمواقع الإلكترونية والموسوعات مثل:

- مجلة الجمعية السعودية للسنة النبوية:

http://www.gameeitalsonh.sa.com

- موقع السُّنَّة النبوية وعلومها، ومشرفها العام د. فالح الصغير.

http://www.sonah.com

- ملتقى أهل الحديث. www.ahlalhadeeth.com

- الدرر السنية. http://www.dorar.net/mhadith.asp

- جامع الحديث النبوي. www.sonnh.com

- موقع الإسلام http://www.hadith.al-islam.com

- موقع المحدث http://www.muhaddith.org

- شبكة صيد الفوائد الإسلامية http://www.saaid.net

- شبكة المشكاة الإسلامية http://www.meshkat.net/new/home.phd

ومن أشهر الموسوعات والبرامج الحاسوبية نذكر:

- موسوعة الحديث الشريف، وهو من أهم البرامج الإلكترونية.

- إتقان الحرف بإكمال التحفة.

- مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، ومن برامجه: الموسوعة الذهبية، والألقية في السُّنَّة النبوية، وموقع المركز هو:

http://www.turath.com/arabic/index.php

- برامج أخرى مثل: مكتبة السيرة النبوية، ومكتبة علوم الحديث، وموسوعة التخريج الكبرى والأطراف الشاملة، ومكتبة الأجزاء الحديثية، ومكتبة الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

- شركة العريس http://www.elariss.com/ar/about.html، ومن برامجهم مكتبة الحديث الشريف.

- مؤسسة عبد اللطيف للمعلومات، ولها برامج متنوعة[١].
- المكتبة الشاملة.
- الألفية.

علاقة التخريج وعلم التخريج بالعلوم الشرعية الأخرى:

علاقته بكل العلوم:

يعد التخريج - باعتبار عزو الحديث أو الأثر إلى مصادره الأصلية - من باب التوثيق والأمانة العلمية، ومن هنا فهو يتعلق بكل العلوم الشرعية والدنيوية الأخرى؛ لأن التزام الأمانة العلمية في الاقتباس والنقل والتوثيق، شرط من شروط الأبحاث العلمية والثقافية والأكاديمية الجادة.

علاقته بالعلوم الشرعية:

أما تعلقه بالعلوم الشرعية، فباعتبار هذه العلوم كالعقيدة، والفقه وأصوله، والتفسير وعلوم القرآن، واللغة، والتاريخ، وغيرها تستمد مادتها من القرآن الكريم المصدر الأول للشريعة الإسلامية، ومن السُّنَّة النبوية المصدر الثاني، فالتخريج بمفهوم العزو، أو علم التخريج بمفهوم القواعد والأسس، تحتاج إليه كل العلوم الشرعية ولا تستغني عنه: فالفقيه، والأصولي، والمفسر، واللغوي، والمؤرخ... إلخ، كلهم في حاجة إلى معرفة مصادر الروايات التي يستدلون بها، ومعرفة درجتها، وهذا لا يتم إلا بالمرور عبر قناة التخريج وعلم التخريج؛ بعزو الحديث المستدل به إلى مصادره الأصلية وجمع طرقه، ومعرفة حال روايته ودرجته... إلخ.

علاقته بالحديث وعلومه:

أما علم الحديث، فيعد التخريج وعلم التخريج، في نظري،

---

(١) بعض هذه البرامج اطلعت عليها وأفدت منها، وبعضها أفدته من توصيف مقرر التخريج، بقسم السُّنَّة وعلومها، بجامعة الملك خالد، شكر الله لهم هذا الجهد.

العمود الفقري له، فهو روح الحديث وعلومه، لا يستغني عنه متخصص أو طالب علم:

فعلم مصطلح الحديث بحاجة إلى التخريج، وعلم الرجال والجرح والتعديل في حاجة إليه، وعلم العلل لا يستغني عنه؛ فإن العلة لا تكتشف إلا بتخريج الحديث وجمع طرقه، وتحديد مداراته. . .، وعلم المختلف لا يستغني عنه، وعلم الرواية، لا يستغي عنه، فهو كما قلت سابقاً روح الحديث وعلومه وعمودها الفقري، فمن لم يتفقه في التخريج وعلمه، يقصر باعه ويعجز فهمه عن إدراك مسائل وفروع علمية كثيرة في الحديث وعلومه، ولعل الأمثلة الآتية توضح ذلك.

جاء في النوع الرابع عشر في مقدمة ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: معرفة المنكر من الحديث.

قال ابن الصلاح: «بلغنا عن أبي بكر أحمد بن هارون البرديجي الحافظ: أنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته، لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجه آخر. قال ابن الصلاح: فأطلق البرديجي ذلك ولم يفصل. وإطلاق الحكم على التفرد بالرد والنكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث، والصواب فيه التفصيل الذي بيناه آنفاً في شرح الشاذ، وعند هذا نقول: المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ، فإنه بمعناه.

مثال الأول: وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات، رواية مالك عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن رسول الله ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم**» قال ابن الصلاح: «فخالف مالك غيره من الثقات في قوله: (عُمر بن عثمان، بضم العين)، وذكر مسلم صاحب الصحيح في كتاب التمييز، أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: (عَمرو بن

عثمان؛ يعني: بفتح العين)، وذكر أن مالكاً كان يشير إلى دار عمر بن عثمان؛ كأنه علم أنهم يخالفونه؛ وعمرو وعمر جميعاً ولد عثمان، غير أن هذا الحديث إنما هو عمرو بفتح العين، وحكم مسلم وغيره على مالك بالوهم فيه، والله أعلم»(١).

فهذا كلام علمي دقيق، فكيف عرف ابن الصلاح وغيره من النقاد ممن ذكر، وممن لم يذكر أن مالكاً خالف غيره من تلاميذ الزهري؟ وكيف عرفوا أن مدار الحديث هو الإمام الزهري؟ ومن التلاميذ الذين قالوا: عمرو بن عثمان، بفتح العين؟

فكل هذه الأسئلة والألغاز لا يجاب عنها إلا بتخريج الحديث وجمع طرقه ومعرفة مداره... إلخ، وقد حاولت تخريج الحديث وجمع بعض طرقه فيما سأذكره فيما يأتي ليتبين الطالب خاصة أهمية التخريج بالنسبة للحديث وعلومه.

١ ـ جمع بعض طرق هذا الحديث:

ـ قال الإمام البخاري: حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عَمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم**»(٢).

ـ قال الإمام مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم، واللفظ ليحيى، قال يحيى: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا ابن عيينة، عن الزهري عن علي بن حسين، عن عَمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، أن النبي ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر، ولا يرث الكافر المسلم**»(٣).

---

(١) المقدمة مع التقييد والإيضاح، ص٨٨ ـ ٨٩.

(٢) الجامع الصحيح، حديث رقم: ٦٧٦٤.

(٣) المسند الصحيح، حديث رقم: ١٦١٤.

ـ قال أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا سفيان، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم**»[١].

ـ قال الترمذي: حدثنا سعيد بن عبد الرحمٰن المخزومي، وغير واحد قالوا: حدثنا سفيان، عن الزهري، (ح) وحدثنا علي بن حجر فقال: أخبرنا هشيم، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم**»، حدثنا ابن أبي عمر قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا الزهري، نحوه.

قال أبو عيسى: وفي الباب عن جابر، وعبد الله بن عمرو، وهذا حديث حسن صحيح، هكذا رواه: معمر وغير واحد عن الزهري نحو هذا، وروى مالك عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عُمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ نحوه، وحديث مالك وهم، وهم فيه مالك، وقد رواه بعضهم عن مالك فقال: عن عَمرو بن عثمان، وأكثر أصحاب مالك قالوا: عن مالك... عن عمر بن عثمان، وعمرو بن عثمان بن عفان هو مشهور من ولد عثمان، ولا يعرف عمر بن عثمان، والعمل على هذا عند أهل العلم، واختلف أهل العلم في ميراث المرتد؛ فجعل بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، المال لورثته من المسلمين، وقال بعضهم: لا يرثه ورثته من المسلمين، واحتجوا بحديث النبي ﷺ: «**لا يرث المسلم الكافر**»، وهو قول الشافعي[٢].

ـ قال الإمام النسائي: أخبرنا محمد بن سلمة أبو الحارث

---

(١) السنن، حديث رقم: ٢٩٠٩.

(٢) الجامع، حديث رقم: ٢١٠٧.

المصري، قال: أخبرنا ابن القاسم، عن مالك قال: حدثني ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عُمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر**»[١].

قال الإمام ابن ماجه: حدثنا هشام بن عمار، ومحمد بن الصباح قالا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد رفعه إلى النبي ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم**»[٢].

- قال الإمام الدارمي: حدثنا نصر بن علي، حدثنا عبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم**»[٣].

- قال الإمام أحمد بن حنبل: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم**»[٤].

- قال ابن أبي شيبة: نا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، أن النبي ﷺ قال: «**لا يرث الكافر المسلم، ولا يرث المسلم الكافر**»[٥].

- قال الإمام سعيد بن منصور: نا سفيان، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ قال: «**لا**

---

(١) السنن الكبرى، حديث رقم: ٦٣٣٩.
(٢) السنن، حديث رقم: ٢٧٢٩.
(٣) السنن، حديث رقم: ٣٠٤١.
(٤) المسند، حديث رقم: ٢١٧٤٧.
(٥) المصنف، حديث رقم: ١٤٤.

يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم»[١].

قال الإمام عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر، ولا يرث الكافر المسلم**»[٢].

قال الإمام مالك: عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن عُمر بن عثمان، عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يرث المسلم الكافر**»[٣].

* فهذه بعض طرق هذا الحديث، وكان مثالاً لمسألة من مسائل علم مصطلح الحديث، قمنا بعزوه إلى مصادره الأصلية، فظهر لنا أن الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه، وغيرهم، كلهم من طريق الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد، عن النبي ﷺ، وخالفهم مالك فرواه عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله ﷺ، فقال عُمر بن عثمان بضم العين في عمر بن عثمان.

* فنكون بهذا الصنيع قد عزونا الحديث إلى هذه المصادر، وجمعنا أسانيده وألفاظه كما هي في الروايات السابقة، وجمع طرق الحديث من أهم المسالك لمعرفة حال الرواية قال ابن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطأه»[٤] وقال الخطيب البغدادي: «السبيل إلى معرفة علة الحديث، أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته،

---

(١) السنن، حديث رقم: ١٣٥.

(٢) المصنف، حديث رقم: ٩٨٥٢.

(٣) الموطأ، حديث رقم: ١٨٩١.

(٤) المقدمة ومعها التقييد والإيضاح للعراقي، ابن الصلاح، ص٩٧.

ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط»[١].

فمن مدار هذا الحديث، وهل فيه علة؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هذه العلة؟ وما أقوال النقاد وأحكامهم عليها؟

٢ ـ دراسة الحديث وبيان علاقة التخريج ببعض علوم الحديث من خلال النظر في هذا الحديث:

أ ـ الحديث مداره على الإمام ابن شهاب الزهري؛ رواه: ابن جريج، وسفيان بن عيينة، وهشيم، ومعمر، عنه عن علي بن حسين عن عَمرو بن عثمان (بفتح العين في عمرو)، عن أسامة بن زيد مرفوعاً، وخالفهم مالك فرواه بهذا الإسناد لكن قال: عن الزهري عن علي بن حسين عن عُمر بن عثمان (بضم العين في عمر).

ب ـ فبعزو الحديث إلى مصادره الأصلية، وجمع طرق الحديث، واعتبار أسانيده بعد رسم شجرة أسانيده، تبين لنا أن مالكاً خالف غيره من الثقات في شيخهم ابن شهاب الزهري.

ج ـ ومالك بن أنس وما أدراك من مالك بن أنس: الإمام، الحافظ، الثبت، الثقة، الناقد... إلخ، ورغم كل هذا وغيره، فإن النقاد حكموا على رواته بالوهم، والوهم منه لا من تلاميذه، ذكر الإمام مسلم في التمييز أن كل من رواه من أصحاب الزهري قال فيه: عمرو بن عثمان، بفتح العين، وذكر أن مالكاً كان يشير بيده إلى دار عُمر بن عثمان؛ كأنه علم أنهم يخالفونه، وقال الترمذي: «... وهذا حديث حسن صحيح، هكذا رواه: معمر وغير واحد عن الزهري نحو هذا، وروى مالك عن الزهري عن علي بن حسين عن عُمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ نحوه، وحديث مالك وهم، وهم فيه مالك، وقد رواه بعضهم عن مالك فقال: عن عَمرو بن عثمان، وأكثر أصحاب

---

(١) المصدر نفسه.

مالك قالوا: عن مالك... عن عمر بن عثمان، وعمرو بن عثمان بن عفان هو مشهور من ولد عثمان، ولا يعرف عمر بن عثمان...»، وقال ابن الصلاح: «فخالف مالك غيره من الثقات في قوله عمر بن عثمان، بضم العين».

د ـ فنلاحظ من جهة أخرى علاقة التخريج بالعلة كنوع من أنواع علم المصطلح أيضاً، والعلة هي أسباب خفية تقدح في الحديث مع سلامته في الظاهر، وهي تكثر في أحاديث الثقات، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفته غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك[1]...، فالعلة لم يتم كشفها إلا بعد عزو الحديث إلى مصادره وجمع طرقه، وتحديد مداره، ثم تحديد موضع المخالفة.

هـ ـ فهل قبل النقاد رواية مالك وفيها مالك، ومن هو مالك؟

لا لم يقبل النقاد حكمه وقضوا عليه بالوهم لمخالفته غيره من الثقات الذين نقلوا الحديث عن الزهري فقالوا فيه عَمرو بن عثمان، وعلى الرغم من أن بعض تلاميذ مالك رووه عنه فقالوا فيه مالك عن عَمرو بن عثمان فقد ردها النقاد؛ فقد روى النسائي في سننه من رواية: عبد الله بن المبارك، وزيد بن الحباب، ومعاوية بن هشام، ثلاثتهم عن مالك فقالوا في روايتهم عَمرو بن عثمان، كما قال أصحاب الزهري، لكن قال النسائي بعده: «الصواب من حديث مالك عن عُمر بن عثمان»، قال: «ولا نعلم أحداً تابع مالكاً على قوله عُمر بن عثمان»[2]، وقال ابن عبد البر في التمهيد: «إن يحيى بن بكير رواه عن مالك على الشك، فقال فيه عن عَمرو بن عثمان، قال: والثابت عن مالك عن عُمر بن

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح، ص٩٦ ـ ٩٧، بتصرف.

(٢) التقييد والإيضاح للعراقي، ومعه مقدمة ابن الصلاح، ص٨٩.

عثمان، كما روى يحيى وتابعه القعنبي وأكثر الرواة»[1].

وهكذا تظهر لنا علاقة التخريج بمباحث وأنواع علوم الحديث الأخرى؛ وخاصة ما يتعلق باختلاف الرواة من علوم الأسانيد.

كما أن التخريج نافع جداً ومهم فيما يتعلق بمتون الأحاديث المتعارضة في الظاهر، وهو ما يعرف بمختلف الحديث، لا يمكن الوقوف على التعارض، ولا على أحكام النقاد على الروايات... إلخ، إلا بجمع طرق الروايات المختلفة، وتتبعها واعتبارها، وهذا عين التخريج، وقس على هذا مختلف أنواع علوم الحديث، لهذا قلت في بداية كلامي: التخريج هو العمود الفقري لعلوم الحديث لا يستغني عنه متخصص أو طالب علم.

السؤال

ما الوسائل المساعدة على التخريج؟

عرفنا التخريج وأهميته وبعض المسائل العلمية المتعلقة به، فما الخطوة العلمية العملية الموالية؟ وما السؤال الذي ينتظر الطالب الإجابة عنه؟.

لا شك فإنه يسأل بعد ذلك عن كيفية تخريج حديث ما، ومن أين يبدأ في تخريجه، وإلى أين ينتهي، وهل هناك مفاتيح تساعده على تخريجه؟.

وقبل الإجابة عن هذه الانشغالات، تستوقفني مسألة أخرى تتعلق بما سيأتي من إجابة عن أسئلتك، نعرضه في صورة سؤال نجيبك عنه ثم نعود إلى سؤالنا عن الوسائل المساعدة على التخريج إن شاء الله.

---

(١) التقييد والإيضاح، المصدر نفسه.



السؤال الثاني

ما الفهارس؟
وما علاقة هذا الفن بالمسلمين؟

أولاً: تعريف الفهارس:

الفهرس لغة واصطلاحاً:

لغة:

الفهرس: بكسر الفاء والراء، يجمع على فهارس، وهو معرَّب من الفارسية «فهرست» قال ابن منظور: «فهرس كتابه، جعل له فهرساً، الفهرس الكتاب تجمع فيه الكتب، جمع فهارس، وهو معرَّب فهرست بإسكان السين، وتاءه أصلية، ومعناها: جملة العدد للكتب، فارسية»(١).

والفهرس: جمع فهارس، وفهرس الكتاب: العمل له فهرساً.

والفهرس: دفتر في أول الكتاب أو في آخره يتضمن ذكر ما فيه من الأبواب والفصول(٢).

والفهرس: الكتاب تجمع فيه أسماء الكتب مرتبة بنظام معين.

اصطلاحاً:

الفهرس عند المحدثين: هو الكتاب الذي يجمع فيه الشيخ،

---

(١) لسان العرب، ٤/ ٤٦٠

(٢) المنجد الأبجدي، ص٧٧٣.

شيوخه وأسانيده، وما يتعلق بذلك، وهو مثل الأثبات[(١)].

وهو لحق يوضع في أول الكتاب أو في آخره يذكر فيه ما اشتمل عليه الكتاب من الموضوعات والأعلام أو الفصول والأبواب، مرتبة بنظام معين[(٢)].

من هذه المعاني يتضح أن أصل الكلمة فارسي، واستعملت في العربية، وتطورت دلالتها حتى أصبحت تعني في العصر الحاضر ـ وفي البحث العلمي خاصة ـ الترتيب حسب حروف الهجاء[(٣)].

وهناك من يطلق الفهرس على أي قائمة تدل على موضع المعلومات، سواء أكانت مرتبة على الحروف أم غير مرتبة عليها[(٤)].

وجاء في تعريف آخر: «الفهرس عند المحدثين، هو الكتاب الذي يجمع فيه الشيخ شيوخه وأسانيده وما يتعلق بذلك، وهو مثل الأثبات، ومن أشهر الفهارس: فهرست ابن عطية (ت٥١٨هـ)، وفهرس شيوخ القاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، وفهرست ابن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ)[(٥)].

وإذا كان هذا هو المعنى المتداول للفهرس عند الباحثين والعلماء في هذا العصر، فإني أميل إلى إضافة معنى آخر للفهرس، وذلك من خلال تتبعي مناهج المحدثين خاصة في كتبهم قديماً وحديثاً، وهو أن الفهرس لا يعني فقط الترتيب على أحرف الهجاء، وإنما قد ترتب المسائل والكتب وفق نسق آخر كالترتيب على الأبواب، أو على المسانيد، أو على الطبقات، وغيرها، وبهذا فإن معنى الفهرس يكون

---

(١) معجم مصطلحات الحديث، ص٣٠٠ ـ ٣٠١.
(٢) ينظر: الفهارس ومكانتها عند المحدثين، د. سعد المرصفي، ص٢٩.
(٣) الفهارس ومكانتها عند المحدثين، ص٢٩، بتصرف.
(٤) المرجع نفسه.
(٥) معجم مصطلحات الحديث، محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي، ص٣٠٠ ـ ٣٠١.

أكثر اتساعاً في صنيع المحدثين خاصة، كما سنبينه في العناصر المقبلة، ويساعدني في هذا المنحى إشارة لطيفة من الدكتور سعد المرصفي صاحب كتاب الفهارس ومكانتها عند المحدثين قال: «الفهرسة التي هي تنظيم دقيق للعلم يصل بنا إلى منجزات السابقين وحضارة الأولين»[١].

ثانياً: معاني بعض المصطلحات المشابهة كالمعاجم والقواميس والموسوعات:

١ ـ المعاجم:

المعجم لغة: من العجم، جمع الأعجم الذي لا يفصح ولا يبين كلامه، وإن كان عربي النسب، وأعجمت الكتاب ذهبت به إلى العُجمة، وكتاب معجم إذا أعجمه كاتبه بالنَقط[٢] والعجم: النقط بالسواد مثل التاء عليه نقطتان، يقال أعجمت الحرف والتعجيم مثله ولا تقول عجمت، واستعجم عليه الكلام استبهم، والأعجم الذي لا يفصح ولا يبين كلامه وإن كان من العرب، والمرأة عجماء، والعواجم الأسنان[٣].

المعجم اصطلاحاً: مرجع يشتمل على مفردات لغة ما، مرتبة عادة ترتيباً هجائياً، مع تعريف كل منها، وذكر معلومات عنها من صيغ ونطق واشتقاق ومعانٍ واستعمالات مختلفة مثال ذلك: المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة[٤].

---

(١) ص٢٠.

(٢) لسان العرب، لابن منظور، ص٢٨٢٥، تحقيق عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي دار المعارف، ١١١٩م.

(٣) تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، ص١٩٨١،١٩٨٢، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة.

(٤) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مجدي وهبة، كامل المهندس، ص٢٨٤، ٢٨٥، الطبعة الثانية ١٩٨٤م، مكتبة لبنان.

وجاء في تعريف آخر: أن المعجم هو كتاب يضم أكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بشرحها، وتفسير معانيها على أن تكون المواد مرتبة ترتيباً خاصاً إما على حروف الهجاء أو الموضوع[١].

وفي اصطلاح المحدثين: المعجم، كتاب تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكونوا مرتبين على حروف الهجاء[٢]؛ كمعجم الطبراني الكبير، المؤلف في أسماء الصحابة على حروف المعجم عدا مسند أبي هريرة، أفرده في مصنف، يقال إنه أورد فيه ستين ألف حديث في اثني عشر مجلداً، وفيه قال ابن دحية: «هو أكبر معاجم الدنيا»[٣]، والمعجم الأوسط للطبراني أيضاً، ألفه في أسماء شيوخه، وهم قريب من ألفي رجل، يقال إن فيه ثلاثين ألف حديث، كان يقول فيه: «هذا الكتاب روحي»؛ لأنه تعب فيه، قال الذهبي: «وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر»، والمعجم الصغير للطبراني أيضاً، خرج فيه عن ألف شيخ، يقتصر فيه غالباً على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه، وكمعجم الصحابة لمحمد بن علي الهمداني الشافعي[٤].

ومعنى المعجم عند محمد عبد الرزاق الأسود هو: عبارة عن تجميع لمصطلحات علم الحديث الشائعة فيه، ثم شرحها بما يناسب كل مصطلح من هذه المصطلحات، وتكون مرتبة حسب حروف المعجم. كمعجم المصطلحات الحديثية لنور الدين عتر، ومعجم مصطلحات توثيق

---

(١) المعاجم العربية مدارسها ومناهجها، عبد الحميد محمد أبو سكين، ص٨، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م، الفاروق الحرفية للطباعة والنشر. وينظر: http://www.ta5atub.com/t6202-topic#ixzz2iHWZVYtl

(٢) الرسالة المستطرفة، الكتاني، ص١٣٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، ص١٣٦.

الحديث لعلي زوين[١].

فالمعجم يتقاطع إذن مع أحد معاني الفهرس، كونه يرتب مواده ترتيباً هجائياً، ويزيد عليه في المعنى الأخير، وهو إضافته شرح المصطلحات الواردة فيه، وهو في استعمال المتقدمين يتسع ليشمل أسماء الشيوخ، مع ذكر أحاديثهم، وقد يتسع ليشمل البلدان؛ كمعجم البلدان لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن السمعاني[٢].

ومن أهم ما ألف في المعاجم حديثاً[٣]:

- معجم المصطلحات الحديثية، للدكتور نور الدين عتر.
- معجم مصطلحات توثيق الحديث، للأستاذ علي زوين.
- قاموس مصطلحات الحديث النبوي، للأستاذ محمد صديق المنشاوي.

٢ ـ القاموس:

جمع قواميس، وهو معظم البحر وأبعده غوراً، سمي كتاب الفيروزآبادي في اللغة بذلك، لاتساعه وبعد غوره، ويطلق اليوم على كل كتاب في اللغة، فهو يرادف كلمة «معجم» و«كتاب لغة»[٤].

٣ ـ الموسوعات:

تُعدُ من الأعمال المهمة التي امتاز بها عصرنا الحاضر؛ حيث تقوم باستكتاب علماء الحديث من كل مكان في أبحاث حديثية محددة، ثم تجميعها في سفر ضخم بحيث تكتب الأبحاث بأسلوب يناسب العصر،

---

(١) الاتجاهات المعاصرة في دراسة السُّنَّة النبوية في مصر وبلاد الشام، ص٦٧.

(٢) هذا خطأ فمعجم البلدان إذا أطلق فلا ينصرف إلا إلى كتاب ياقوت الحموي (٦٢٦هـ) (البكري).

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المنجد الأبجدي، ص٧٨٢.

ومرتبة على ترتيب حروف المعجم، وغالباً ما تكتب هذه الموسوعات بجهود جماعية، ومنها: موسوعة علوم الحديث، لمحمود حمدي زقزوق[١].

فتشترك معاني هذه العبارات في ترتيب مسائلها ترتيباً على حروف الهجاء.

تاريخ ظهور الفهارس والمعاجم:

ذكر العطار أن العرب لم يكونوا أول من ابتكر تأليف المعاجم، بل سبقتهم أمم بقرون كالأشوريين، والصينيين، واليونان، قبل الميلاد، وذكر مجموعة من عناوين كتبهم في ذلك جميعها مفقودة، من الصعب البت في أنها معاجم، ولكن الثابت مما وصل إلى الخلف من المخطوطات التي قام علماء أوربا بطبع أكثرها، أن اليونان وضعوا معاجم، بعضها على الحروف الأبجدية، وأكثر من وضعوا هذه المعجمات من علماء جامعة الإسكندرية في عهد البطالسة وبعدهم[٢].

وعلل العطار عدم معرفة العرب للمعاجم بأنهم كانوا أمة أمية، ولم تكن حاجتهم داعية إلى تأليف معجم، حتى جاء الإسلام فدعت الحاجة إلى أن يسألوا عن معاني الكلمات ذات الاصطلاح الجديد، كما كانوا يسألون عن بعض الكلمات التي استغلق عليهم فهم معناها[٣].

ويشير الدكتور الأشقر حين يتحدث عن المعجم الذي وضعه الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة سبعين ومائة بالبصرة[٤] وقبله

---

(١) الاتجاهات المعاصرة في دراسة السُّنَّة، ص٦٨.

(٢) ينظر: الفهارس ومكانتها عند المحدثين، ص٤٣ إلى ٤٦.

(٣) المرجع نفسه، ص٤٥.

(٤) هكذا في الفهرست لابن النديم، ص٦٥، وجاء في كتاب الفهارس ومكانتها عند المحدثين أنه توفي في آخر الربع الثاني من القرن الهجري الثاني، ص٤٥، والراجح ما ذكره ابن النديم.

أشار ابن النديم في الفهرست، إلى أن الخليل أول من وضع معجماً في اللغة سماه «العين»، كان سبب تأليفه الكتاب هو انعدام تأليف يجمع كلام العرب كله، وقد حكى تلميذه الليث[1] ذلك فقال: «كنت أسير إلى الخليل بن أحمد، فقال لي يوماً: لو أن إنساناً قصد وألف حروف (أ ب ت ث) على ما أُمثّله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب، فتهيأ له أصل لا يخرج عنه شيء بتّةً، قال: فقلت له: وكيف يكون ذلك؟ قال: يؤلّفه على الثنائيّ والثلاثيّ والرباعيّ والخماسيّ، وإنه ليس يعرف للعرب كلام أكثر منه، قال الليث: فجعلت أستفهمه ويصف لي، ولا أقف على ما يصف، فاختلفت إليه في هذا المعنى أياماً، ثم اعتل وحججتُ، فما زلت مشفقاً عليه، وخشيت أن يموت في علته فيبطل ما كان يشرحه لي، فرجعت من الحج وسرت إليه، فإذا هو قد ألف الحروف كلها على ما في صدر هذا الكتاب، فكان يملي علي ما يحفظ وما شك فيه يقول لي: سل عنه فإذا صح فأثبته، إلى أن عملت الكتاب قال علي بن مهدي: فأخذت من محمد بن منصور نسخة هذا الكتاب، وهي «العين» انتسخها محمد بن منصور بن الليث بن المظفر»[2]، وبهذا وضع الخليل اللبنة الأولى والأصل الأصيل للفهارس.

ثم جاء العلماء بعد الخليل فوضعوا كتب اللغة على حروف

---

(١) هو: الليث بن المظفر بن نصر بن سيار، صاحب الخليل، كان رجلاً صالحاً، ومن أكتب الناس في زمانه، بارع في الأدب بصيراً بالشعر، والغريب، والنحو، وكان كاتباً للبرامكة، وكانوا معجبين به، فارتحل إليه الخليل وعاشره، فوجده بحراً فأغناه، وأحب الخليل أن يهدي إليه هدية تشبهه فاجتهد في تصنيف كتاب العين فصنفه له وخصّه به دون النّاس، وأحبره وأهداه إليه. ينظر: شهاب الدين الحموي، معجم الأدباء، ج٥، ص٢٢٥٤، والصفدي، الوافي بالوفيات، ج٢٤، ص٣١٣.

(٢) ابن النديم، الفهرست، ص٦٥ ـ ٦٦.

المعجم؛ إذ وَجدوا أن ترتيب الحروف على ما صنع الخليل فيه عَنَت وإرهاق، لا يتقنه إلّا من كان مثل الخليل، ورأوا أن الألف كما تكون حرفاً معتلاً تكون همزةً؛ أي: حرفاً غير معتل، وأنها لا تكون حرف علة في أول الكلمة، فقلدوا الخليل في أصل النظر والفكر، فرتبوا على ترتيب المعجم، وكلهم اعتبر أصل الكلمة بعد نفي الزوائد عنها، فمنهم من رتب على أوائل الكلمات كترتيب المصباح المنير الذي بدأ بما أوله همزة، ومنهم من رتب على أواخر الكلمات، فقسم الكلمات إلى أبواب على عدد الحروف، ثم رتب كلّ باب على فصول باعتبار أوائل الكلمات مثل «الصحاح».

وبهذا كان ترتيب اللغة على حروف المعجم هو الأساس والأصل للفهارس.

ثم اخترع علماء الإسلام قياساً عليه ترتيب الأعلام على حروف المعجم، وأول من فعل ذلك الإمام البخاري في جامعه الصحيح، قال: «باب تسمية من سُمِي من أهل بدر في الجامع الذي وضعه أبو عبد الله على حروف المعجم»، ثم ألف العلماء ما لا حصر له من الكتب في التراجم على اختلاف أنحائها ومراميها، على حروف المعجم، ومن أهم من اعتنى بهذا التأليف وكان لهم السبق في هذا الفن؛ علماء الحديث، فكانت لهم مؤلفات ضخمة واسعة، وأخرى صغيرة موجزة وأقدمهم كتاب الضعفاء الصغير للإمام البخاري[1] وبعده كتاب «الضعفاء والمتروكين» للإمام النسائي، ثم جاء ابن سعد في كتابه «الطبقات»[2]، ثم «الكامل في

(١) الصحيح أن كتاب «الضعفاء» الصغير هو قطعة من «الضعفاء الكبير» رواها آدم بن موسى الخواري. أشرت لهذا في ترجمته في (الزوائد). (البكري).

(٢) ابن سعد متقدم على الجميع، فقد كانت وفاته سنة (٢٣٠هـ) (البكري).

معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث» لابن عدي الجرجاني[١]، قال الشيخ أحمد شاكر، رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن فن الفهارس عموماً، والفهارس لكتب الحديث على الخصوص، لم تثبت قواعده إلى الآن، وإن كان أئمتنا المتقدمون، رضوان الله عليهم، جاهدوا في سبيله جهاداً كبيراً؛ فاخترعوا لمفردات اللغة العربية ترتيب معاجمها على الحروف الهجائية، وسبقوا إلى ذلك سائر الأممّ[٢].

نعم، يرجع فضل السبق في وضع فهارس العلوم والفنون للمسلمين فقد ألّف ابن دريد (ت٣٢١هـ، ٩٣٣م) كتاب «الجمهرة»، وهو معجم لغوي مرتب على الحروف الهجائية، وقد سبق بذلك أول مجموعة كلمات إنجليزية هجائية بنحو سبعة قرون، وقبل أول معجم لاتيني ظهر في أوربا بأكثر من ثلاثة قرون.

قال الدكتور محمد أحمد الغمراوي في كتابه «مرشد المتعلم»: «فالعرب هم أسبق الأمم الحديثة قاطبة إلى القواميس: تأليفاً واستعمالاً للترتيب الهجائي فيها، ومع ذلك فإن أكثر المتأدبين يعتقدون أن الترتيب الهجائي شيء ابتدعه الإفرنج، واختصت به القواميس الإفرنجية»[٣]

أنواع الفهارس عند المسلمين:

لإثبات صحة ما قلناه سوف نقوم بعرض هذه الأنواع ونشأتها، وهذا كما يأتي:

أولاً: الفهارس المعجمة:

لقد كان العرب هم أسبق الأمم إلى إنشاء المعاجم تأليفاً،

---

(١) أحمد شاكر، تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة، ص٤٧ ـ ٥٦ بتصرف.
(٢) مقدمة مفتاح كنوز السُّنَّة ص (خ).
(٣) المصدر نفسه.

واستعمالاً للترتيب الهجائي، وكان أول من ابتكر المعجم هو إمام اللغة العربية ومخترع العروض الخليل بن أحمد الفراهيدي(١)، في أواسط القرن الهجري الثاني، عندما ألف كتابه «العين» في اللغة، وكان سبب تأليفه الكتاب، انعدام تأليف يجمع كلام العرب كله، وقد حكى تلميذه الليث ذلك فقال: «كنت أسير إلى الخليل بن أحمد، فقال لي يوماً: لو أن إنساناً قصد وألف حروف (أ ب ت ث) على ما أُمثِّله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب، فتهيأ له أصل لا يخرج عنه شيء بتّةً، قال فقلت له: وكيف يكون ذلك؟ قال: يؤلِّفه على الثنائيّ والثلاثيّ والرباعيّ والخماسيّ، وإنه ليس يعرف للعرب كلام أكثر منه، قال الليث: فجعلت أستفهمه ويصف لي، ولا أقف على ما يصف فاختلفت إليه في هذا المعنى أياماً، ثم اعتل وحججتُ، فما زلت مشفقاً عليه وخشيت أن يموت في علته، فيبطل ما كان يشرحه لي، فرجعت من الحج وسرت إليه فإذا هو قد ألف الحروف كلها على ما في صدر هذا الكتاب، فكان يملي علي ما يحفظ وما شك فيه يقول لي سل عنه فإذا صح فأثبته، إلى أن عملت الكتاب، قال علي بن مهدي: فأخذت من محمد بن منصور نسخة هذا الكتاب، وهي العين انتسخها محمد بن منصور بن الليث بن المظفر»(٢)، وبهذا وضع الخليل اللبنة الأولى والأصل الأصيل للفهارس.

---

(١) هو: أبو عبد الرحمٰن الخليل بن أحمد الأزدي من فراهيد البصرة، ولد سنة مائة للهجرة، برع في علم العروض فاستخرج واستنبط منه، ومن علله ما لم يستخرج أحد، ولم يسبقه إلى مثله سابق من العلماء كلهم، كان عالماً صدوقاً عابداً من خيار عباد الله المتقشفين في العبادة، روى عن أيوب السختياني وخلق، وعنه حماد بن سلمة، والنضر بن شُميل، وغيرهما، توفي سنة ١٧٠هـ. ينظر: محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، ج١، ص٢٢، ابن حبان، الثقات، ج٨، ص٢٢٩ ـ ٢٣٠، الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص٤٥.

(٢) ابن النديم، الفهرست، ص٦٥ ـ ٦٦.

ثم جاء العلماء بعد الخليل فوضعوا كتب اللغة على حروف المعجم؛ إذ وجدوا أن ترتيب الحروف على ما صنع الخليل فيه عَنَت وإرهاق، لا يتقنه إلّا من كان مثل الخليل، ورأوا أن الألف كما تكون حرفاً معتلاً تكون همزةً؛ أي: حرفاً غير معتل، وأنها لا تكون حرف علة في أول الكلمة، فقلدوا الخليل في أصل النظر والفكر، فرتبوا على ترتيب المعجم، وكلهم اعتبر أصل الكلمة بعد نفي الزوائد عنها، فمنهم من رتب على أوائل الكلمات كترتيب المصباح المنير الذي بدأ بما أوله همزة، ومنهم من رتب على أواخر الكلمات، فقسم الكلمات إلى أبواب على عدد الحروف، ثم رتب كلّ باب على فصول باعتبار أوائل الكلمات مثل «الصحاح».

وبهذا كان ترتيب اللغة على حروف المعجم هو الأساس والأصل للفهارس، ثم اخترع علماء الإسلام قياساً عليه ترتيب الأعلام على حروف المعجم، وأول من فعل ذلك الإمام البخاري في جامعه الصحيح، قال: «باب تسمية من سُمِي من أهل بدر في الجامع الذي وضعه أبو عبد الله على حروف المعجم»، ثم ألف العلماء ما لا حصر له من الكتب في التراجم على اختلاف أنحائها ومراميها، على حروف المعجم، ومن أهم من اعتنى بهذا التأليف، وكان لهم السبق في هذا الفن علماء الحديث، فكانت لهم مؤلفات ضخمة واسعة، وأخرى صغيرة موجزة وأقدمهم كتاب الضعفاء الصغير للإمام البخاري، وبعده كتاب «الضعفاء والمتروكين» للإمام النسائي، ثم جاء ابن سعد في كتابه «الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث» لابن عدي الجرجاني[1].

---

(١) أحمد شاكر، تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة، ص٤٧ ـ ٥٦ بتصرف. قلت: سبق النقل قريباً، وتم التعليق عليه هناك. (البكري).

ثانياً: فهارس الأطراف:

لقد ابتدع علماء الإسلام نوعاً طريفاً من الفهارس سموه الأطراف[١]، وهذا النوع من الفهارس يعنى بمتون الأحاديث أكثر، وهو يقتصر على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مرتباً على حروف الهجاء مع الجمع لأسانيده، إما على سبيل الاستيعاب أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة[٢]، وهذا النوع صنفه المحدثون في أواخر القرن الأول، وذلك قبل سنة ٩٦هـ، وقد جمع العلامة المحدّث الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رَحِمَهُ ٱللَّهُ عشرةَ نصوص شافية كافية شاهدة بالسبق المبكر إلى تدوين الأطراف، نكتفي منها بشاهدين:

أخرج الإمام الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بإسناده عن ابن عون قوله: «رأيت حماداً[٣] يكتب عند إبراهيم[٤] فقال له إبراهيم: ألم أنهك؟ قال: إنما هي أطراف»[٥].

وقال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة إسماعيل بن عياش الحمصي (ت١٨٢هـ): «قال وكيع: أخذ إسماعيل مني أطرافاً لإسماعيل بن أبي خالد؛ فرأيته يخلط في أخذه»[٦].

وبعد أن ساق هذه النصوص علق عليها قائلاً: «ولقد كانت في القرنين الأول والثاني من الهجرة عملاً خاصاً جزئياً يقوم به المحدث لنفسه ليستذكر به الأحاديث، وقد تلاحق صنع هذا النوع من الفهارس حتى صار

(١) أحمد شاكر، تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة، ص٥٧.

(٢) الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص١٦٧.

(٣) هو: حماد بن أبي سليمان الكوفي، ت١٢٠هـ.

(٤) هو: إبراهيم النخعي، ت٩٦هـ.

(٥) سنن الدارمي، ج١، ص٤١٥.

(٦) تهذيب التهذيب، ج١، ص٣٢٤.

في القرن الرابع وما بعده علماً قائماً بنفسه، وألفت فيه تآليف كثيرة»[(١)]، ومن هذه الكتب: أطراف الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي (ت٤٠١هـ) ـ، وأطراف الكتب الخمسة ـ البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ـ لأبي العباس أحمد بن ثابت الأصبهاني (ت بعد ٥٢٠هـ) ـ، وكتاب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ أبي الحجاج المزي (ت٧٤٢هـ)، وهو بأطراف الكتب الستة، وكتاب ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث للشيخ عبد الغني النابلسي الدمشقي (ت١١٤١هـ)، وهو بأطراف الكتب الستة وموطأ الإمام مالك[(٢)]، وغيرها كثير.

وهكذا تلاحقت هذه النوعية من الفهارس حتى زماننا الحاضر؛ إذ قلما تجد كتاباً من الكتب ليس له فهرسة لأطراف أحاديثه.

ثالثاً: فهرس المعنى والمضمون:

ويعني هذا النوع من الفهارس: أن يعمد الباحث إلى استخلاص معاني الأحاديث ومضامينها ثم تجعل كعنوان للباب وترتب تلك المعاني ترتيباً هجائياً، ثم تذكر الأحاديث التي تنطوي تحت ذلك الباب مع العزو إلى أماكن وجودها في كتب السُّنَّة، وتعود الجذور الأولى لهذا النوع إلى الإمام مجد الدين أبي السعادات مبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت٦٠٦هـ) ـ في كتابه جامع الأصول، حيث عمد إلى الأحاديث المضمنة للأصول، فاعتبرها وتتبعها، واستخرج معانيها، وبنى الأبواب على المعاني التي دلت عليها الأحاديث[(٣)]، وهو أصل منهج كتاب مفتاح كنوز السُّنَّة، **وبهذا نستطيع الحكم على أن فنسنك لم يكن مبتكراً لهذه الطريقة، وإنما أخذها عن التراث الإسلامي.**

---

(١) أحمد شاكر، تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة، ص٩٠.

(٢) الكتاني، الرسالة المستطرفة، ص١٦٧ ـ ١٧٠.

(٣) مجد الدين بن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول، ج١، ص٦.

رابعاً: فهرس الألفاظ المشهورة:

وهذا النوع من الفهارس يعتمد على انتقاء الكلمة المشهورة من الحديث بحيث يسهل على من حفظ الحديث أو قرأه معرفة تلك الكلمة، فتؤخذ تلك الكلمات المشهورة وترتب ترتيباً هجائياً، ثم يعزى الحديث الذي انتقيت منه تلك الكلمة إلى مواطنه من كتب السُّنَّة، وقد قام بهذا النوع من الفهارس الإمام ابن الأثير الجزري ـ أيضاً ـ في كتابه جامع الأصول، وقد جعل ذلك في الأحاديث المجهولة الموضع التي يمكن أن تنطوي تحت أبواب متعددة، فاستخلص منها الكلمات المشهورة وأفرد لها في آخر الكتاب باباً أثبتها هناك، وجعلها مرتبة حسب حروف الهجاء، مسطورة في هامش الكتاب وبإزائها ذكر موضعها من أبواب الكتاب[1]، ونلاحظ أن هذا هو منهج المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف، الذي صنعه جماعة من المستشرقين وتعاقبوا عليه في مدة ٥٣ سنة بين تأليفه وطبعه، **وظنّ من ظنّ أنه من مبتكراتهم واختراعاتهم، فالإمام ابن الأثير قد أسس هذا المنهج ومشى عليه من قبلهم بثمانية قرون، وما هم إلا مقتبسون فقط**.

خامساً: ترتيب الأحاديث على الحروف المعجمة من الفهرسة:

لم يكتفِ علماء الإسلام بهذه الفهارس، فاخترع الحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) نوعاً آخر من الفهارس لكتب الحديث، رتّب الأحاديث فيه على حروف المعجم باعتبار أوائل اللفظ النبوي الكريم، وعمل في ذلك كتباً كثيرة أشهرها «الجامع الكبير» أو «جمع الجوامع»، و«الجامع الصغير»، قال الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ معظماً لهذا العمل الجليل الذي لم يسبق إليه مثله: «وأنا أعتقد أن المطابع لو كانت معروفة

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص٦٨.

في عصر السيوطي لوَضَع عمله عملاً كاملاً، ولجعل هذه الكتب فهارس لكتب السُّنَّة على الطراز الحديث»[١].

سادساً: الفهارس الببلوجرافية:

لم يقتصر ابتكار المسلمين وسبقهم إلى الفهرسة في المجالات السابقة فقط، بل كان ذلك في مجال الفهارس الببلوغرافية، أو ما يسمى «بالضبط الببليوغرافي» فها هو كتاب «الفهرست» لابن النديم (ت٣٨٠هـ)؛ هذا الكتاب فهرسة علميةٌ دقيقة، وبتعبير عصرنا نشرةُ إحصاءٍ ببلوغرافي للمؤلفات التي صدرت حتى زمان المؤلف، ومن الطريف أنه سمى كتابه: **«الفهرست»، وهذا يدل على أن المسلمين ابتكروا الفهارس بلفظها، ومعناها**[٢].

كما يدخل في هذا الباب ما تواترت به الأخبار عن فهارس الخزانات الكبرى مثل: دار الحكمة في بغداد، والقاهرة، ومكتبة قرطبة، تلك الفهارس التي كانت تبلغ عشرات المجلدات[٣].

بعد هذا نخلص إلى أن الفهارس صنعها المسلمون منذ القرن الأول الهجري وطوروها إلى أنواع مختلفة فيما بعد، وأخذوا يتفننون فيها في مختلف علومهم إلى أن وصلت إلينا غضة طرية، **وبهذا أخذها عليهم المستشرقون وكسوها ثوباً جديداً وساعدهم في ذلك ظهور المطابع، فأوهم عامة المسلمين أنها من ابتكارهم، ثم أنكروا فضلهم عليهم.**

---

(١) أحمد شاكر، تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة، ص٥٩.

(٢) الفهرست في الأصل فارسية لفظًا ومعنى، عربت (فهرس) على هذه المعاني المذكورة فمنها ما بقي على أصل الاستعمال، ومنها ما نقل للترتيب على الحروف. (البكري).

(٣) الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، ت: عبد العظيم محمود الدّيب، ج٢٠، ص١٩.

أهمية الفهارس:

يظن بعض من لم يتمرس بالبحث، ويتدرب على استخدام وسائله وأدواته، أن صناعة الفهارس هي مجرد جمع وترتيب، لا تتصل بالعمل العلمي، ولا تمت إليه بسبب، ولكن من له أدنى تأمل يدرك أن هذا عمل علمي جاد، فصناعة الفهارس له قيمة وأهمية قصوى، فهو في حقيقة الأمر تحليلٌ للنص المفهرس، ولا يكون هذا التحليل إلا بعد فهمٍ عميق للكتاب المراد فهرسته، فهمٍ يدرك مراميه، ويحيط بمغزاه، ويتذوّق لغته، ويفقه منهجه، عندها يستطيع أن يصنع فهارسه، ويدل على هذا ما يكون من التفنن في الفهارس وابتكار أنواعها، مما يشهد بفقه مضمون الكتاب المفهرس، وإحاطة المحقق به، وهذه عملية صعبة وشاقة، ومن صعوبتها تبرز أهميتها.

وفي هذا الصدد يقول الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا عمل قيم جليل، لا يدرك خطره وفائدته إلّا من ابتلي بالعناء في البحث والمراجعة، وعَجَز أو وصل إلى ما يريد البحث عنه»[1]، وقال العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة: «هذا العمل فيه بَذْلُ جهد كبير، وتحمل مشقاتٍ كثيرة؛ فقد صار نوعاً من أنواع التأليف، والإتقان فيه صعبٌ وعَسِر، ويحتاج إلى حَبْس النفس عليه مدة طويلة، ولذا يتردد طالب العلم بين الإقدام عليه، لتقريبه المطلوب بيسر وسهولة، والإحجام عنه لما يأكل من الذهن والزمن. . .»، وقال العلامة الطناحي مشيداً بأهمية هذا العمل وفضله: «لو كان لي من الأمر شيء، في الدراسات العليا بالجامعات العربية، لجعلتُ موضوع الماجستير والدكتوراه فهرسة كتاب من كتب التراث، فهرسة تفصيلية كاشفة، وسوف يكون هذا العمل مجدياً على الطالب، وعلى الدراسات العليا نفسها، بدلاً من الموضوعات التي

---

(١) تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة، ص٤١.

تهرّأت واستُهلكت، وأصبحنا بها ندور حول أنفسنا، فإذا فُهرست كتب كل فن من فنون التراث على هذا النحو الكاشف الجامع، أمكن لنا أن نقدم صورة حقيقية لفكرنا العربي الإسلامي، بدلاً من أن نُغرق في مدحه ببلاهة، أو نُسرف في ذمه بجهل»، ثم في مقام آخر يغضب غضبة مُضرية على الذين يجهلون قيمة وأهمية الفهارس؛ فيردّونها على صاحبها؛ ولا يقبلونها سنداً للترقية في السلك «الأكاديمي» الجامعي، فيقول: «وأمر عجيب، وهو ما سمعناه أخيراً، من أن لجان الترقيات، في بعض الجامعات العربية، وقد رفضت ـ ضمن ما قدم لها من أعمال ـ فهرسةً علميةً لفنٍّ من فنون التراث، من داخل كتاب كبير، من أمهات الكتب، بحجة أن الفهرسة عملٌ آليٌّ ميكانيكي، لا يمثل جهداً علمياً!»(١).

وعليه فلو لم تكن لهذه العملية أهمية في الأوساط العلمية، وأنها عملاً ميكانيكاً آلياً فقط لما شغل بها علماء أعلام أنفسهم، ولتركوها لأتباعهم، ولما نسبوها إلى أنفسهم، ولما تمدّحوا بها، كما رأينا في نشأة الفهارس.

كما تظهر أهمية الفهارس في عزوف «كثير من الناس عن السُّنَّة وكتب الحديث والاستفادة منها، بسبب عجزهم عن المراجعة في الكتب عندما تشتد بهم الحاجة إلى ذلك؛ ولهم بعض العذر في تقصيرهم؛ لأن الباحث عن حديث في كتب السُّنَّة كثيراً ما يلاقي عناء جمّاً حتى يجد طلبته، وفي بعض الأوقات قد لا يصل إلى ما يريد.

يقول رحمه الله أحمد شاكر في مقدمته لكتاب مفتاح كنوز السُّنَّة: (هذا مسند الإمام أحمد، مثلاً، في ستة مجلدات كبار، وفيه أكثر من ثلاثين ألف حديث، وأحاديثه ليست مرتبة على الأبواب، كيف يبحث فيه

---

(١) الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، ت: عبد العظيم محمود الدّيب، ج٢٠، ص٣٢ ـ ٣٥، بتصرف.

القارئ، وهو لا يجد دليلاً له أو مرشداً؟! وهذا أيضاً كتاب الطبقات لابن سعد في ثمانية مجلدات، وكله تراجم للأعلام، والمؤلف يروي أحاديث كثيرة في أثناء التراجم، والباحث يحتاج إليها، فما الطريق إلى الوصول؟! نعم إن له فهرساً على أوائل الأحاديث الشريفة، ولكن قد يكون القارئ غير حافظ للفظ الحديث، وإنما يعرف معناه، وأكثر من ذلك أن يريد البحث عن أحاديث واردة في مسألة معينة، وهو لا يعرف ما ورد فيها!

وما لنا نضرب المثل بهما، والصعوبات فيهما معروفة؟ وأمامنا الكتب الأخرى المرتبة على الأبواب كالكتب الستة وغيرها، فكثيراً ما يعجز الممارس لها عن الوصول إلى حديث بعينه يبغيه فيها![١].

لهذا كان ترحيب العلماء كبيراً بهذه الفهارس؛ فانظر إلى المرحوم الشيخ محمد رشيد رضا، وهو يبدي إعجابه الكبير بكتاب مفتاح كنوز السُّنَّة قال: «لو وجد بين يدي مفتاح لسائر كتب الحديث لوفر علي أكثر من نصف عمري الذي أنفقته في المراجعة، ولكنه لم يكن ليغنيني عن هذا الكتاب (مفتاح كنوز السُّنَّة)؛ فإن ذاك إنما يهديك إلى مواضع الأحاديث القولية التي تعرف أوائلها، وهذا يهديك إلى جميع السنن القولية والعملية وما في معناهما؛ كالشمائل والتقريرات والمناقب والمغازي وغيرها، فلو كان بيدي هو أو مثله من أول عهدي بالاشتغال بكتب السُّنَّة لوفر علي ثلاثة أرباع عمري الذي صرفته فيها، ولمكنني من الاستجابة لمن اقترحوا علي أن أضع كتاباً جامعاً للمعتمد منها، وكتاباً آخر للمشكل منها في نظر علوم هذا العصر وفلسفته والجواب المقنع عنه»[٢].

---

(١) مقدمة مفتاح كنوز السُّنَّة، وينظر: الفهارس ومكانتها عند المحدثين، ص٣٢.

(٢) الفهارس ومكانتها عند المحدثين، ص٣٣.

كما تتمثل أهمية الفهارس في كونها تنظيماً يوفر على الباحث الوقت والجهد[1].

كما تعد وسائل مفتاحية، تسهل على الناظر معرفة المسائل والمواضيع في أصولها من كتب السُّنَّة وغيرها، خاصة في عصرنا هذا، فإن مجرد نظرة إلى فهارس كتاب معين تغنيك في معرفة المسائل المذكورة فيه.

دور الفهارس في خدمة البحث العلمي:

استفاد المسلمون منذ القديم من علم الفهرسة، واستخدموه في خدمة البحث العلمي؛ من أجل التيسير على طلبة العلم؛ لأن كتب العلم في أي فن كان من فنونه كنزٌ مغلق، ومفتاحه هو الفهارس، فهي بألوانها المختلفة تدل على هذه الكنوز المخبوءة في ثنايا الكتب، كما أن كتب التراث متداخلة الأسباب، متشابكة الأطراف، وقلما نجد كتاباً منها مقتصراً على فنٍّ بعينه، دون الولوج إلى بعض الفنون الأخرى؛ لدواعي الاستطراد والمناسبة، وهذا يؤدي إلى أن نجد الشيء في غير مظانه، فمثلاً: نجد كتاباً مثل «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي، فيه من نوادر الفنون والعلوم ما قد لا يوجد في غيرها: من أصول الدين، وأصول الفقه، والفقه، والتفسير، والحديث وعلومه، والتاريخ والجغرافيا، وغيرها، وقد شغل فهرس مسائل الفنون في كتاب الطبقات هذا قريباً من مائة صفحة، حصراً لعناوين المسائل فقط، فهل كان الباحث بمستطيع الوصول إليها لولا هذا الفهرس الذي صنعه المحققان له؟، وعليه فإنَّ للفهارس فوائد كثيرة في خدمة العلوم والباحثين، والتي نجملها في:

١ ـ معرفة المدى الزمني الذي عاشته كتب التراث، وذلك يظهر

---

(١) المرجع نفسه، ص٣٤.

من فهرسة الكتب المذكورة أسماؤها في داخل الكتاب، مثل أسماء الكتب ودواوين الشعراء التي ذكرها البغدادي (ت١٠٩٣هـ) في مقدمة (الخِزانة) وفي أثنائها، وهذا سيصحح كثيراً من المعلومات والمقولات التي سادت وذاعت؛ كالقول بأن معظم كتب التراث قد ضاع أيام فتنة التتار في القرن السابع.

٢ ـ ضم النظير إلى نظيره، وبخاصة في الموسوعات، وسيؤدي هذا إلى اكتشاف بعض الأخطاء وتصحيحها.

٣ ـ جمع آراء العلماء المنثورة في ثنايا الكتب، والتي لا يجمعها كتاب واحد؛ كأن نجمع آراء نحوي من النحاة من المطوّلات مثل «الأشباه والنظائر» للسيوطي، و«خزانة الأدب» للبغدادي.

٤ ـ جمع شعر الشعراء الذين ليس لهم دواوين، ونسبة الشعر المجهول النسبة، فإذا أضيف إلى ذلك ذكر بحر البيت، أمكن معرفة أكثر البحور دوراناً على ألسنة الشعراء.

٥ ـ جمع نصوص بعض الكتب المفقودة، وهناك بعض الكتب المطولة، تنقل نصوصاً كثيرة من هذه المفقودات.

٦ ـ جمع فقه السلف من الصحابة، والتابعين، والأئمة الذين لم تدون مذاهبهم، والفقهاء الذين لم تعرف لهم كتب مدونة بأسمائهم[1].

وقد ظهرت مجموعات لفقه بعض الصحابة والتابعين مثل فقه عمر وفقه ابن عباس، وفقه ابن مسعود، وفقه عبد الله بن عمر، وغيرهم، ولا يكون ذلك إلا بفهرسة كتب الفقه، وعرض ما في هذه الفهارس على ما في هذه المدونات.

٧ ـ جمع المسائل الخلافية، وتصنيفها وتبويبها، ووضعها في صعيد

---

(١) نقلاً من الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، ت: عبد العظيم محمود الدّيب، ج٢٠، ص٢٧ ـ ٣٠ بتصرف يسير.

واحد بين يدي الباحثين، ثم مقارنتها بما هو مذكور في كتب الخلاف، فما هو بين أيدينا من هذه الكتب الخلافية لا يحوي كل هذه المسائل.

٨ ـ يفيد فهرس المسائل الخلافية في أمرٍ آخر، حيث يحكي عن المخالفين قولاً أو رأياً لا يوجد في كتبهم المشهورة والموجودة بين أيدينا، بل قد نجد عكسَ الحكم المحكي عنهم. مما يفتح المجال أمام البحث لتفسير ذلك.

٩ ـ تفيد فهرسة كتب الفقه ـ للمتقدمين والمتأخرين ـ في معرفة فقه الأئمة الذين نسمع بكتبهم، ولم نرها، كما تفيد تصحيح هذه النقول بمقارنتها بعضها ببعض.

١٠ ـ تفيد فهرسة الكتب الفقهية فهرسة تحليلية في معرفة التطوّر الفقهي، فكلما ارتقينا إلى القرون المتقدمة، ونشرنا نصوص أئمتها، وعرفنا مصادرهم، أمكن تتبع جذور المسائل والأحكام الفقهية، ومعرفة مَنْ أخذ عمن، ومعرفة الأقوال المهجورة، والبحث عن أدلتها، ووجه ضعفها، ولماذا هُجرت؟.

١١ ـ مما يفيده فهرس الكتب، بالإضافة إلى ما ذكر، أنه يؤكد أو ينفي صحة نسبة كتابٍ ما إلى هذا الإمام أو ذاك.

١٢ ـ سهولة الدلالة على مضامين الكتاب وفوائده، وهذا أمر قد ينظر إليه ناظرٌ باستخفاف، ولكن: «لا يعرف الشوق إلا من يكابده»، «ومن ذاق عرف»[1].

الترتيب المفهرس عند المحدثين:

باعتبار المعنى الذي استقر في ذهني، واقتنعت به من خلال تعريفات الفهارس، والمعاجم والقواميس وغيرها، في أنها بصفة عامة،

---

(١) الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، ج٢٠، ص٣٠ ـ ٣١.

عبارة عن ترتيب معين للكلمات، أو المواضيع، وغيرها، يختار الكاتب ترتيب مؤلفه عليه، فإني أرى أن المحدثين كان لهم فضل السبق في التأليف المفهرس، إن صح التعبير، وإن تقدمنا عليهم قليلاً نقول إن فضل الترتيب المفهرس كان السبق فيه للمسلمين، خاصة لما فكروا في ترتيب مفردات اللغة العربية ومعانيها على الحروف الهجائية، كما سبق الكلام عنه، وبالعودة إلى الكلام عن أهل الحديث، أقول إن المحدثين جمعوا في القرون الهجرية الأولى أحاديث رسول الله ﷺ، وما أثر عن الصحابة والتابعين، ورتبوها وفق فهرسة دقيقة أبينها في العناصر الآتية:

أولاً: الترتيب على الأبواب:

يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله مبيناً واقع تدوين السُّنَّة: «اعلم أن آثار النبي ﷺ، لم تكن في عصر الصحابة وكبار التابعين مدونة في الجوامع ولا مرتبة لأمرين:

أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك، كما ثبت في «صحيح مسلم»، خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم.

الآخر: لسعة حفظهم وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة، ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار، وتبويب الأخبار، لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار، واتسع الخرق على الرافع، وكاد أن يلتبس الباطل بالحق؛ فأول من جمع في ذلك، الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام أهل الطبقة الثانية في منتصف القرن الثاني، فدونوا الأحكام؛ فصنف الإمام مالك الموطأ بالمدينة، وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم»[١]

---

(١) ينظر: الرسالة المستطرفة، الكتاني، ص٦.

وقال في «إرشاد الساري»: «منهم من رتب على المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ومنهم من رتب على العلل: بأن يجمع في كل متن طرفه واختلاف الرواة فيه، ومنهم من رتب على الأبواب الفقهية...»[١].

والشاهد من النصين، هو أن أهل الحديث كانوا من الأوائل الذين فكروا في التصنيف المرتب؛ أي: المفهرس، وقصدهم الأساس في ذلك، تيسير الوصول إلى الحديث في موضعه، ورفع المشقة؛ فجمعوا الأحاديث في عصر الرواية على ترتيبات متنوعة أهمها:

١ ـ التصنيف على الأبواب:

ومنها الجوامع، والجامع في اصطلاح المحدثين: ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث؛ أي: أحاديث العقائد، وأحاديث الأحكام، وأحاديث الرقاق، وأحاديث آداب الأكل والشرب، وأحاديث السفر والقيام والقعود، والأحاديث المتعلقة بالتفسير، والتاريخ والسير، وأحاديث الفتن، وأحاديث المناقب، والمثالب[٢]، ومن أمثلة ما ألف في هذا النوع من الترتيب: موطأ الإمام مالك، وفيه أقوال الصحابة، وفتاوى التابعين وأقواله... إلخ، والجامع الصحيح للإمام البخاري، والمسند الصحيح للإمام مسلم، وجامع الترمذي، ومصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، ومستدرك الحاكم، والسنن الكبرى للبيهقي، وسنن الدارقطني، والمستخرجات، وغيرها، وهي مرتبة كما قلت على الأبواب الفقهية، وبعبارة أخرى على الموضوعات.

٢ ـ التصنيف على المسانيد:

والمسند في اصطلاحهم، ذكر الأحاديث على ترتيب الصحابة رضي الله عنهم،

---

(١) الرسالة المستطرفة، الكتاني، ص٧.

(٢) ينظر: تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، مقدمتها، ١/٥٣.

بحيث يوافق حروف الهجاء، أو يوافق السوابق الإسلامية، أو يوافق شرف النسب؛ فإن جمع على حروف التهجي، فالأحاديث المروية عن أبي بكر الصديق ﷺ تقدم، وكذا أحاديث أسامة بن زيد، وأنس بن مالك ونحوهما، على أحاديث الصحابة الأُخر، وإن جمع على السوابق الإسلامية، تقدم العشرة المبشرة بالجنة، وتذكر أحاديث الخلفاء الراشدين على الترتيب، ثم أحاديث أهل بدر وأهل الحديبية، ثم مسلمة الفتح، ثم أحاديث النسوة الصحابيات، وتقدم الأزواج المطهرات على كلهن، وإن جمع على القبائل والأنساب، فتكتب أولاً مسانيد بني هاشم خصوصاً الحسن والحسين وعلي ﷺ، ثم أحاديث القبائل التي هي الأقرباء منه ﷺ في النسب، وحينئذٍ تقدم أحاديث عثمان ذي النورين على أحاديث أبي بكر الصديق، وأحاديث الصديق وطلحة بن عبيد الله على أحاديث عمر بن الخطاب[١].

ألا ترى إلى هذا الترتيب العجيب في عصور تقدمت عصر الفهرسة والأجهزة الآلية بقرون عديدة من الزمن؟!

٣ ـ التصنيف على الأطراف:

وهي كتب يذكر فيها طرف الحديث الدال على بقيته ويجمع أسانيده إما مستوعباً، أو مقيداً بكتب مخصوصة، والكتب المصنفة على الأطراف كثيرة منها: الأشراف على معرفة الأطراف لابن عساكر، ذكر فيه أنه جمع أطراف سنن أبي داود وجامع الترمذي والنسائي وأسانيدها، ورتبها على حروف المعجم، ومنها تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي قال في مقدمته: «أما بعد، فإني عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب ـ إن شاء الله تعالى ـ أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام، وهي صحيح محمد بن إسماعيل البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وجامع أبي عيسى الترمذي، وسنن أبي عبد الرحمٰن النسائي، وسنن أبي

(١) المصدر نفسه، ١/ ٥٤.

عبد الله بن ماجه، وكتاب العلل للترمذي، وهو الذي في آخر الجامع له، وكتاب الشمائل له، وكتاب عمل اليوم والليلة للنسائي، ومنها أطراف المسند المعتلي بأطراف الحنبلي للحافظ ابن حجر وغيرها[١].

٤ ـ التصنيف على حروف الهجاء:

ومثاله جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، قصد فيه استيعاب الأحاديث النبوية، وقسمه إلى قسمين:

أحدهما: ساق فيه لفظ الحديث مرتباً ترتيب اللغة على حروف المعجم.

والآخر: الأحاديث الفعلية المحضة، أو المشتملة على قول وفعل، أو سبب أو مراجعة ونحو ذلك، مرتباً على مسانيد الصحابة، قدم العشرة ثم بدأ بالباقي على حروف المعجم في الأسماء ثم بالكنى كذلك، ثم بالمبهمات، ثم بالنساء، ثم بالمراسيل، طالع لأجله كتباً كثيرة، ومنها الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور، ومنها جامع الأصول لأحاديث الرسول لابن الأثير الجزري، فانظر إلى هذا الترتيب البديع لكتب السُّنَّة وعلومها، لا أعرف في الدنيا علماً حظي بمثل هذا الترتيب وهذا التصنيف.

خلاصة الكلام: إن بيان فن الفهرسة عند المسلمين أمر مهم، كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق، وإن كلامنا الآتي عن المفاتيح التي ستساعدنا على عزو الروايات إلى مصادرها، له تعلق بهذا الفن، باعتبار أن ما سنذكره من مفاتيح ووسائل هو عبارة عن تلكم الفهارس التي رتبت فيها الأحاديث وفق مناهج متنوعة ذكرناها غير مفصلة فيما سبق، ونتكلم عنها ببعض التفصيل في العناصر الآتية إن شاء الله تعالى، وعليه نعود إلى عرض السؤال الثاني المتعلق بانشغال الطالب عن كيفية التخريج بعدما عرف ماهيته.

---

(١) المصدر نفسه، ٥٨.



السؤال الثالث

كيف نخرج حديثاً؟

(وما الوسائل المساعدة على التخريج؟)

نتناول في هذا الباب مسائل متنوعة منها:

الوسائل المساعدة على التخريج من حيث:

- تعريفها.
- أنواعها.
- المؤلفات الخاصة بكل طريقة.
- وعيوبها ومزاياها.... إلخ.

الوسائل المساعدة على التخريج:

بعد تعرفنا على التخريج وأهميته، وأهدافه، وفوائده، نحاول الإجابة عن السؤال الذي يدور في ذهن كل طالب مبتدئ ألا وهو: كيف نخرج حديثاً؟ وهل هناك وسائل تساعدنا في عملية التخريج؟ وإذا كان الجواب بالإثبات، فما هذه الوسائل؟

يفيدنا تاريخ تدوين هذا العلم خاصة، وتدوين السُّنَّة النبوية الشريفة عموماً، أن أئمة الحديث قد عنوا بهذا الفن منذ عهد مبكر، خاصة لمّا بدأ بعض أهل الفقه والتصوف، في نهاية القرن الثالث، وبداية القرن الهجري الرابع، يؤلفون كتبهم، مستدلين فيها بأحاديث دون بيان من رواها من أئمة الحديث في كتب الرواية المعروفة، فجاء من أئمة

الحديث من تصدى لهذه الظاهرة، وخرج الأحاديث المذكورة في هذه الكتب، بعزوها إلى مصادرها الأصلية، ولعل البوادر الأولى لهذا الفن ترجع إلى ما قبل هذه الفترة؛ إذ يعد جامع الإمام الترمذي، في عصر الرواية، أنموذجاً فريداً لعزو المرويات إلى من رواها من الصحابة، بقوله عادة بعد رواية الحديث في الباب: «وفي الباب عن فلان وفلان وفلان، ويذكر جملة من الصحابة الذين رووا ذاك الحديث في الباب. وإن كان قصد الإمام الترمذي الأساس هو ذكر من روى الحديث من الصحابة في الباب، ولا شك أنه يعرف مروياتهم ويحفظها، ولكنه اكتفى بما ذكره في الباب مع الإشارة إلى البقية مما يعرفه فيه، خشية الإطالة لو ذكرها كلها، فإن عمله هذا يعد صورةً من صور عزو المرويات إلى مصادرها، ثم تطور الأمر بعد ذلك لتمتزج الرواية عند بعض الأئمة بعزو المرويات إلى مصادرها من كتب الرواية المتقدمة، كما رأينا ذلك عند الإمام البيهقي وغيره، ثم ظهر من الأئمة من اعتنى بوضع فهارس خاصة بكتب السُّنَّة، أسهمت في تسهيل التعرف على مواضع الأحاديث في كتب الرواية، إلى أن ظهر من الأئمة من اعتنى ببيان مواضع الأحاديث في كتب السُّنَّة، وذكر الأئمة الذين رووها في كتبهم، ثم ظهر من وضع رموزاً خاصة لكتب السُّنَّة مثل: استعمال الحرف (خ) للدلالة على صحيح البخاري، و(م) لصحيح مسلم، ... وهكذا، واعتنى بعض المستشرقين، في القرن الماضي، بوضع فهارس تدل على مواضع الأحاديث في بعض كتب السُّنَّة، مما جعل كثير من العلماء والباحثين في مختلف التخصصات، يعتقد، ويجزم البعض الآخر، بأن فن الفهرسة من وضع الغربيين[١]، ثم إن استعمال المستشرقين رموزاً لمؤلفي كتب السُّنَّة، لا يعد عملاً من ابتكارهم، كما قد يعتقد البعض ممن ليس له اطلاع بمناهج المسلمين،

---

(١) وقد تكلمنا عن هذه المسألة بشيء من التفصيل في العنصر السابق.

فإن أهل الحديث هم أول من اعتنى بوضع هذه الرموز والتفنن فيها، وأضرب مثالاً بصنيع الإمام رزين في كتابه «تجريد الصحاح الستة»، وهو من علماء أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السادس، ومثالاً آخر بابن الأثير، والذي تأثر في كتابه «جامع الأصول» بمنهج رزين، وبنى عليه، لنصل إلى عصر الإمام السيوطي الذي استعمل الرموز، وتفنن فيها في جوامعه وهكذا.

والباحث المبتدئ عن كيفية التخريج، بعد فهم معناه في الإجابة عن السؤال الأول، من هذا الكتاب، لا يستطيع أن يتيه في بطون كتب السُّنَّة للبحث عن حديثه فيها، دون الاستعانة بمفاتيح وأدلة ترشده إلى مواضع حديثه فيها، وقد استعمل السادة من أساتذتنا وشيوخنا الأفاضل الذين ألفوا في علم التخريج في هذا العصر، فيما وقفت عليه واطلعت عليه ولا أدعي الاستيعاب، عبارة «طرق التخريج»، واستعملت، بعد تدريسي هذه المادة وتفاعلي معها، عبارة «الوسائل والمفاتيح المساعدة على التخريج»، وأبدأ كلامي عنها بذكر تعريفها ومفهومها فيما أرى والله أعلم.

تعريف الوسائل المساعدة على التخريج:

لم أقف، فيما اطلعت عليه من مصادر ومراجع تعنى بعلم التخريج، على من عرّفها، لهذا فإني ـ وبناء على الخبرة غير القصيرة في تدريس هذه المادة ـ أجتهد في تعريفها بالعبارة الآتية: «هي مجموع الوسائل والآليات والمفاتيح المساعدة على الوقوف على الروايات بمختلف أحكامها ودرجاتها في مصادرها الأصلية من كتب السُّنَّة التي روتها بالأسانيد المباشرة».

ـ وأعني بالآليات والوسائل والمفاتيح: **الوسائل التقليدية**، وهي الكتب المؤلفة وفق مناهج متنوعة، تعين على معرفة مواضع الأحاديث في

كتب الرواية، **والوسائل** الحديثة، المتمثلة في الأقراص المرنة والمضغوطة، وغيرها، ومواقع الإنترنت، والبرامج الإلكترونية، وغيرها من الوسائل الحديثة المساعدة على كشف مواضع الأحاديث في مصادرها الأصلية.

ـ أعني بالروايات: الأحاديث النبوية المرفوعة، أو الروايات الموقوفة، أو المقطوعة، أو الموضوعة... إلخ.

أنواعها:

بالنظر إلى ما جاء في الفقرة السابقة، من اختيارنا عبارة «الوسائل المساعدة على التخريج»، فإننا نقسمها إلى قسمين كبيرين هما:

١ ـ وسائل التخريج التقليدية، ويسميها بعض الأساتذة الأفاضل: «الورقية»: ونقصد بها، المؤلفات المصنفة وفق منهجيات مختلفة، والتي يستعين بها الطالب والباحث على معرفة الرواية في مصادرها الأصلية.

٢ ـ وسائل التخريج الحديثة: ونقصد بها، الآليات والبرامج الإلكترونية، والأقراص، والمواقع، التي يستعين بها الطالب والباحث في الوصول إلى مواضع الروايات في مصادرها الأصلية.

وفيما يأتي نتكلم عن هذه الوسائل بأنواعها المختلفة.

أولاً: الوسائل والمفاتيح التقليدية:

وهي كما جاء فيما ذكرناه سابقاً، فهارس تنقسم إلى خمسة مفاتيح، يسميها السادة الأساتذة والشيوخ الأفاضل «طرق التخريج»، وهي كتب جمع فيها أهل العلم بالحديث، الروايات المسندة في مختلف كتب السُّنَّة، بعد حذفهم أسانيدها، وفق ترتيب مفهرس متنوع، مع اكتفاء بعضهم بمجرد العزو كما هو الحال مثلاً لما جاء في المعجم المفهرس ومفتاح كنوز السُّنَّة، وكلاهما من تأليف لفيف من المستشرقين، وتوسع بعضهم في الكلام عن أسانيدها وأحوال رواتها كما هو الحال مثلاً في

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ المزي، تتوقف الإفادة منها على معرفة حال الباحث وعلاقته بالنص الذي يريد تخريجه والوقوف عليه في مصادره الأصلية من كتب السُّنَّة التي تروى فيها الأحاديث بأسانيدها؛ كالصحاح، والجوامع، والسنن، والمسانيد، وغيرها[١]:

ـ فإما أن يعرف الباحث أول لفظ من متن هذا النص، سواء أحفظه كله أم حفظ طرفه الأول فقط.

ـ أو أن يعرف راوي الحديث، إن كان صحابياً، أو من دونه.

ـ أو يعرف موضوع الحديث.

ـ أو يعرف متن الحديث أو بعضه، لكنه لا يعرف راويه، ويشكل عليه الموضوع الذي يدرجه فيه؛ وهذا إذا كان الحديث يشتمل على مباحث مختلفة وأحكام متنوعة.

ـ أو أن يكون الباحث في درجة راقية من العلم والمعرفة، والاطلاع على الأسانيد والمتون، وما يتعلق بذلك من علوم، فهذا قد يعرف مباشرة حال الحديث، ودرجته، وما فيه من علل أو شذوذ... إلخ. وفيما يأتي تعريف موجز بهذه المفاتيح.

أولاً: إذا كان الباحث يعرف موضوع الحديث:

فإنه يستعين بمجموعة من المفاتيح المساعدة على كشف الحديث في مصادره الأصلية من كتب الرواية.

---

(١) ما عدا بعض الاجتهادات اليسيرة، فإن ما سيذكر هنا هو من النقل عن المؤلفات المثبتة في مواضعها من الحواشي، وقد ترددت مليّاً في كتابتها أم عدم كتابتها؛ لأنه قد يظن أنها من الحشو، لأن ما ذكر في هذه الكتب، وغيرها يغني عن حشو الكتاب بها، ثم استقر رأيي على كتابتها، أحياناً مع بعض الاختصار، وأحياناً مطولة، كي أمكن الطالب من معرفتها في الكتاب، خاصة إذا تيسر حصوله عليه، ولم يتيسر له الحصول على غيره.

المؤلفات فيها[(١)]:

المؤلفات في هذه الطريقة كثيرة جداً، ويكفي أن يعلم الباحث أن كل كتاب رتبت أحاديثه على الموضوعات فهو من كتبها، ويمكن تقسيم هذه المؤلفات إلى مجموعات على غير استيعاب لذكر الأمثلة.

١ ـ كتب تخريج أحاديث عامة:

مثل كتاب: «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» للمتقي الهندي، و«منتخب كنز العمال» له.

٢ ـ كتب تخريج أحاديث كتب معينة:

مثل: «مفتاح كنوز السُّنَّة» لفنسنك، و«المغني عن حمل الأسفار في الأسفار» للعراقي، وغيرهما.

٣ ـ كتب في تخريج أحاديث كتب الفقه:

مثل: «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي، و«الدراية في تخريج أحاديث الهداية» لابن حجر، و«التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لابن حجر أيضاً، وغيرها.

٤ ـ كتب في تخريج أحاديث الأحكام:

مثل: «منتقى الأخبار من حديث سيد الأخيار» لمجد الدين ابن تيمية، و«بلوغ المرام من أدلة الأحكام» لابن حجر وغيرهما.

٥ ـ كتب في تخريج أحاديث الترغيب والترهيب:

مثل: «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذري، و«الزواجر عن اقتراف الكبائر» لابن حجر الهيتمي، وغيرهما.

---

(١) ينظر: كيف ندرس علم تخريج الحديث، حمزة المليباري وسلطان العكايلة، ص٣١ ـ ٤٣، وينظر أيضاً: علم تخريج الأحاديث (أصوله، طرائقه، مناهجه)، د. محمد محمود بكار.

٦ ـ كتب في تخريج أحاديث التفسير:

مثل: «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي، و«فتح القدير في فني الرواية والدراية من علم التفسير» للشوكاني، وغيرهما.

٧ ـ كتب في تخريج أحاديث السيرة النبوية:

مثل: «الخصائص الكبرى» للسيوطي، و«مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا» للسيوطي أيضاً.

٨ ـ كتب السُّنَّة نفسها، المرتبة على الموضوعات مثل: «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«الموطأ»، و«السنن الأربعة»، و«السنن الكبرى» للبيهقي، ومستدرك الحاكم، وغيرها، تعد من باب الفهرسة بالموضوعات، ويستعان بها على الوصول إلى مواضع الروايات مباشرة في مصادرها الأصلية، إذا كان الباحث متمرساً عليها، حافظاً لرواياتها، ومن هنا جاء ما سماه العلماء بالطريقة الخامسة من طرق التخريج[1]، وهي إذا كان المخرج عالماً بمواضع الروايات ومواضيعها.

وفيما يلي تعريف ببعض الكتب المساعدة على التخريج بهذه الطريقة.

---

(١) قد يستشكل الطالب المبتدئ هذا الكلام، إذ كيف يمكن أن تكون كتب السُّنَّة كتب رواية تعزى إليها الروايات، وفي الوقت ذاته مفاتيح مساعدة على التخريج؟
لو تمعنت فيما ذكرناه عند كلامنا عن فن الفهرسة عند المسلمين، باعتبارها نوعاً من الترتيب لعرفت أن كتب السُّنَّة ـ وإن جمعت فيها الروايات بالأسانيد ـ فإنها لم تكن مجموعة فيها جمعاً عشوائياً، بل رتبت فيها هذه المرويات على نسق معين: فمنهم من رتبها على المسانيد، ومنهم من رتبها على الأبواب الفقهية... إلخ، وهكذا كما ترى ألفوها وفق نوع من الفهرسة والترتيب والنظام، لكن كما قلت، فإن الاستعانة المباشرة بها لا تتسنى إلا للمتمرس العارف الحافظ للأسانيد والمتون، ولهذا تكلم السادة الأفاضل من أساتذة علم التخريج عن هذه الطريقة، وجعلوها طريقةً خامسةً تساعد على معرفة الروايات في مواضعها من كتب السُّنَّة لمن كانت هذه حاله.

أولاً: مفتاح كنوز السُّنَّة[١]:

مؤلفه: الأستاذ فنسنك، وترجمه إلى العربية العلامة الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ اللهُ، وأسماه «مفتاح كنوز السُّنَّة».

موضوعه: جعله مؤلفه فهرساً لثلاثة عشر كتاباً من أمهات كتب الحديث، وهي: مسند الإمام أحمد بن حنبل، «صحيح الإمام البخاري»، «صحيح الإمام مسلم»، «سنن الإمام الدارمي»، «سنن الإمام أبي داود»، «جامع الإمام الترمذي»، «سنن الإمام النسائي»، «سنن الإمام ابن ماجه»، وهذه الثمانية هي أصول السُّنَّة، ومصادرها الصحيحة الموثوق بها، ويندر أن يكون حديثاً صحيحاً خارجاً عنها، ليس موجوداً في أحدها، ثم «موطأ الإمام مالك»، و«مسند الإمام أبي داود الطيالسي»، وهو من علماء القرن الثاني توفي سنة ٢٠٤هـ، ثم سيرة ابن هشام المتوفى سنة ٢١٨هـ، وهي اختصار وتهذيب لأول كتاب ألف في السيرة، وهو كتاب محمد بن إسحاق المتوفى سنة ١٥١هـ، ثم كتاب المغازي للإمام محمد بن عمر الواقدي المتوفى سنة ٢٠٧هـ، ثم أعظم كتاب جمع سيرة النبي ﷺ، وتراجم الصحابة والتابعين فمن بعدهم، كتاب «الطبقات الكبير» للإمام الحافظ الثقة، محمد بن سعد، وهو تلميذ الواقدي وكاتبه.

والكتاب الرابع عشر: المسند المنسوب للإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المتوفى سنة ١٢٢هـ، وهو عمدة في الفقه عند علماء الزيدية من الشيعة، ولو صحت نسبته إلى الإمام زيد، لكان أقدم كتاب موجود من كتب الأئمة المتقدمين. غير أن الراوي له عن زيد، رجل لا يوثق بشيء من روايته عند أئمة الحديث، وهو أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي: رماه العلماء بالكذب في الرواية، قال الإمام أحمد: «كذاب يروي عن زيد بن علي عن آبائه أحاديث موضوعة».

---

(١) ينظر: المرجعين السابقين، حمزة المليباري، ومحمد بكار.

ترتيبه: رتب الأستاذ فنسنك كتابه على المعاني والمسائل العلمية والأعلام التاريخية؛ فقسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك، ثم رتب عناوين الكتاب على حروف المعجم، واجتهد في جمع ما يتعلق بكل مسألة من الأحاديث والآثار الواردة في هذه الكتب: فاعتمد في مسند الطيالسي على طبعة حيدرآباد سنة ١٣٢١هـ، وفي مسند زيد على طبعة ميلانو سنة ١٩١٩م، والأحاديث في الكتابين لها أرقام متتابعة، فأشار إلى أرقامها فيهما.

واعتمد في مسند الإمام أحمد على طبعة القاهرة سنة ١٣١٣هـ، وفي طبقات ابن سعد على طبعة ليدن سنة ١٩٠٤ و١٩٠٨م، وفي سيرة ابن هشام على طبعة غوتنغن سنة ١٨٥٩ ـ ١٨٦٠م، وأشار إلى أرقام الصفحات في كل منها.

ولكثرة الطبعات في سائر الكتب الستة و«الموطأ» و«سنن الدارمي»، اعتمد على أرقام ابتدعها لكل واحد باصطلاح له أبان عنه في مقدمة كتابه: وذلك أنه قسم كلاً منها، ما عدا «الصحيحين»، و«الموطأ» إلى كتب أو مجموعات للأبواب، وكل كتاب إلى الأبواب التي ذكرها مؤلفه، وجعل لكل كتاب منها رقماً متتابعاً، ثم لكل باب من كل كتاب رقماً متتابعاً، وأشار إلى مواضع الأحاديث بأرقام الكتب والأبواب، إلا في كتاب التفسير من «صحيح البخاري»، وهو المرقم برقم (٦٥) فاعتمد على عدد سور القرآن، وأشار إلى كل سورة برقمها في موضعها من المصحف.

أما «صحيح البخاري»، فإن طبعة ليدن فيها أرقام الكتب والأبواب من عمل مصححها، وأما «صحيح مسلم»، فإنه ليس فيه تراجم للأبواب من عمل مؤلفه، بل التراجم التي كتبت على حاشيته، من وضع الشراح الذين جاءوا بعده، وأهمهم الإمام النووي رحمه الله. ويوجد في «صحيح مسلم» كثير من المتابعات، وهي الأسانيد التي يروى بها حديثاً تأكيداً

للإسناد الأول الذي رواه به؛ فالراوي الثاني يتابع الراوي الذي ذكر قبله في روايته ويؤيده، فرأى الأستاذ فنسنك أن يعتبر الأحاديث الأصول في الأبواب ويدع الإشارة إلى المتابعات، ورقم الأحاديث الأصول في كل كتاب من كتب صحيح الإمام مسلم بأرقام متتابعة يشير إليها في كتابه.

وأما موطأ الإمام مالك، فقسمه إلى كتب؛ لأنه لم يكن مقسماً تقسيماً واضحاً، ثم وضع أرقاماً متتابعة للكتب والأحاديث فقط، وترك ما لا يحتوي إلا آراء الإمام مالك وغيره من الأئمة؛ لأنها ليست من مقاصد هذا الفهرس. والطبعات التي اعتمد عليها في تقسيم الكتب والأبواب في الكتب الثمانية هي:

- البخاري: طبعة ليدن سنة ١٨٦٢ ـ ١٨٦٨ و١٩٠٧ ـ ١٩٠٨م.
- مسلم: طبعة ليدن بولاق سنة ١٢٩٠هـ.
- أبو داود: طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠هـ.
- الترمذي: طبعة بولاق سنة ١٢٩٢هـ.
- النسائي: طبعة القاهرة سنة ١٣١٢هـ.
- ابن ماجه: طبعة القاهرة سنة ١٣١٣هـ.
- الدارمي، طبعة دلهي سنة ١٣٣٧هـ.
- الموطأ: طبعة القاهرة سنة ١٢٩٧هـ.

وقد وضع الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي جداول مفصلة للكتب والأبواب والأحاديث في كل كتاب من هذه الكتب الثمانية، لتكون مرشداً للقارئ يستعين بها على البحث عما يريد من الأحاديث.

فائدته:

كان الباحث يجد عناءً كبيراً في الوصول إلى طلبته من هذه الكتب؛ فمسند الإمام أحمد مثلاً، فيه أكثر من ثلاثين ألف حديث، وأحاديثه ليست مرتبة على الأبواب، فكيف يصل فيه الباحث إلى حديثه

وهو لا يجد دليلاً يرشده إليه؟ وهذا طبقات ابن سعد في ثمانية مجلدات، كله في تراجم الأعلام، والمؤلف يروي أحاديث كثيرة في أثناء التراجم، فكيف يصل إليها الباحث إن لم يجد دليلاً يرشده إليها؟

يقول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله مبيناً أهمية هذا الكتاب، ومصوراً معاناته قبل طبعه: «وها أنا أشتغل بعلوم الحديث وكتبه منذ خمس وعشرين سنة، وقد تلقيت كثيراً منها سماعاً وقراءةً عن الأعلام وكبار الشيوخ [. . .] ومع ذلك؛ فإني طالما أعياني تطلب بعض الأحاديث في مظانها، وأغرب من هذا أني لبثت نحو خمس سنين وأنا أطلب حديثاً معيناً في سنن الترمذي، وهو كتاب تلقيته كله عن والدي سماعاً، ولي به شبه اختصاص وكبير عناية».

ملاحظة: مفاتيح هذا الكتاب يجدها الباحث في مقدمته، فما عليه إلا أن يرجع إليها كي يعرف أرقام الكتب والأبواب[(١)].

و للتخريج بهذه الطريقة، يستعين الباحث بأصناف من الكتب تقوم مقام الفهرس الموضوعي مثل:

- كتاب «الجمع بين الصحيحين» لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر المشهور بالحميدي (ت٤٨٨هـ).
- و«جامع الأصول من أحاديث الرسول» لابن الأثير (ت٦٠٦هـ).
- و«مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي (ت٨٠٧هـ).
- و«المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» لابن حجر (ت٨٥٢هـ).

يضاف إليها لواحق الفهارس الموضوعية: وهي كتب مخصوصة بمواضيع أخرى غير التخريج، لم يضعها أصحابها فهارس للأحاديث، لكن منهجيتها تساعد في معرفة مواضع الأحاديث، مثل:

---

(١) المرجع السابق، ص١٥٢.

- «الترغيب والترهيب» للمنذري (ت٦٥٦هـ).

ثانياً: كتاب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال

أولاً: التعريف بصاحب الكتاب:

هو الشيخ الإمام العالم الكبير المحدث علي بن حسام الدين عبد الملك بن قاضي خان الشهير بالمتقي الشاذلي البرهان فوري الهندي، ولد بمدينة برهان فور بالهند سنة ٨٨٥هـ، وقيل سنة ٨٨٨هـ.

نشأ محباً للعلم، طالباً حريصاً عليه مع الزهد والورع وكثرة الطاعة، ارتحل إلى كثير من البلدان، فأفاده ذلك علماً جماً، ويعد من أكابر علماء عصره، ارتحل إلى مكة ومات بها بعد أن جاوز ردهاً من الزمن.

قال العيدروسي: «مؤلفاته نحو مائة، ما بين كبير وصغير»، وأفرد عبد القادر بن أحمد الفاكهي مناقبه في كتاب سماه «القول النقي في مناقب المتقي»، توفي رحمه الله سنة ٩٧٥هـ[١].

ثانياً: التعريف بالكتاب وموضوعه:

جمع المؤلف في كتابه هذا كل أحاديث الجامع الكبير للسيوطي مع زيادات الجامع الصغير، وزيادات الجامع، فاحتوى الكتاب على أحاديث أكثر من ثمانين كتاباً من كتب السُّنَّة، وعلى أكثر من ستة وأربعين ألف حديث مع بيان من أخرجها من الأئمة، ومن رواها من الصحابة فمن دونهم.

وهذا تفصيل ذلك الإجمال:

ألّف الحافظ السيوطي ثلاثة كتب؛ الغرض منها تيسير الوقوف على الحديث لمن نشد ذلك فألّف:

---

(١) طرق تخريج حديث رسول الله: أبو محمد عبد المهدي بن عبد الهادي، دار الاعتصام، ١٩٨٠م، ص١٥٥.

• «الجامع الكبير» وقسّمه إلى قسمين:

- قسم الأحاديث القولية.

- قسم الأحاديث الفعلية.

ثم لخص من قسم الأحاديث القولية كتابه «الجامع الصغير»، انتقى فيه الأصح والأخصر وابتعد عن التكرار، وزاد فيه ما ليس في الجامع الكبير، ثم ألّف كتاباً ثالثاً على منوال الجامع الصغير سمّاه «زيادة الجامع»(١).

ثالثاً: أسباب التأليف:

إن هذه الكتب الثلاثة السابقة جمعت من الأحاديث ألوفاً، ومن الآثار صنوفاً، فرأى صاحب كنز العمال أن فيها عيوباً تعود إلى الترتيب على حروف المعجم هي:

• أن من أراد أن يكشف منه حديثاً، وهو عالم بمفهومه لا يمكنه، إلّا إذا حفظ رأس الحديث إن كان قولياً أو اسم راويه إن كان فعلياً، ومن لا يكون كذلك تعسّر عليه ذلك.

• أن من أراد أن يحيط ويطلع على جميع أحاديث البيع مثلاً أو أحاديث الصلاة، لم يمكنه ذلك إلّا إذا قلّب جميع الكتاب ورقة ورقة؛ وهذا عسير جداً.

• أن الأبواب والفصول والتراجم بمنزلة الشرح للأحاديث؛ وذلك أن بعض الأحاديث مجمل، وبعضها مفصل ذكر فيه سببه وقصته، وبعضها ليس كذلك(٢).

---

(١) طرق تخريج الأحاديث، المرجع السابق، ص٥٥ ـ ٥٦.

(٢) محمد محمود بكار، علم تخريج الأحاديث، ص١٧٥.

رابعاً: دراسة المضمون:

مراحل التأليف وترتيب الكتاب

لكي يقوم المؤلف بدمج أحاديث تلك الكتب الثلاثة مع اختلافها في الترتيب والمنهج، كان عليه أن يمر بخمس مراحل:

١ ـ **المرحلة الأولى**: جمع أحاديث الجامع الصغير وزوائده، قام بتبويبها على حسب الأبواب الفقهية، وسمّى هذا المؤلف الجديد: «منهج العمال في سنن الأقوال».

٢ ـ **المرحلة الثانية**: بوّب ما بقي من أحاديث قسم الأقوال من الجامع الكبير على حسب الأبواب الفقهية أيضاً، وسمّى المؤلف الجديد: «الإكمال لمنهج العمال».

٣ ـ **المرحلة الثالثة**: جمع الكتابين «منهج العمال» و«الإكمال» معاً مبيناً أحاديثهما، بأن يضع الترجمة أي العنوان، ثم يذكر تحتها ما يناسبها من أحاديث منهج العمال، ثم يذكر كلمة «الإكمال» ثم يذكر ما يناسبها من أحاديث الإكمال لمنهج العمال، وسمّى هذا التأليف الجديد: «غاية العمال في سنن الأقوال».

٤ ـ **المرحلة الرابعة**: بوّب أحاديث قسم الأفعال من الجامع الكبير على الأبواب الفقهية، وسمّاه: «مستدرك الأقوال بسنن العمال».

٥ ـ **المرحلة الخامسة**: جمع بين كتابي «غاية العمال» و«مستدرك الأقوال» في مؤلف واحد؛ يذكر الكتاب من «غاية العمال» ثم يذكره من «مستدرك الأقوال»، فمثلاً يذكر كتاب الإيمان من غاية العمال، أي من الأحاديث القولية وبعد أن تنتهي أحاديثه يذكر كتاب «الإيمان» من المستدرك؛ أي من الأحاديث الفعلية، وسمّى هذا المؤلف: «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال».

وقد وضع كل مجموعة من الأحاديث تحت ما يناسبها من عناوين

وأبواب، ورتّب تلك العناوين على حروف المعجم[1]، أي أنه رتبها على حروف الهجاء، فابتدأ بالكتب المعاصرة، وهي:

* الإيمان.
* الأذكار.
* الأخلاق.
* الإجازة.
* الإيلاء.

وأتبعها بالكتب التي أولها باء، ثم التي أولها تاء، حتى انتهى إلى آخر حروف المعجم[2].

خامساً: طريقة التخريج بالكتاب:

إذا أردت تخريج الحديث من كنز العمال، فتأمل في أي موضوع هو، ثم استعن بفهرس الموضوعات لترى أي باب أو موضوع يكون تحته ثم تدرّج معه متنقلاً من منهج العمال إلى الإكمال فما بعده حتى تصل إلى مرادك، ثم بعد ذلك فك رموزه[3].

مثال على ذلك:

حديث «**لا حسد إلّا في اثنتين، رجل أتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار، ورجل أتاه الله مالاً فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار**».

ـ تبحث عنه في فضل القرآن، وفضل القرآن مذكور ضمن كتاب الأذكار، فتبحث في كتاب الأذكار، فتجد الباب السابع في تلاوة القرآن وفضائله، الفصل الأول من فضائله، فمظنة هذا الحديث في هذا الفصل،

(١) علم تخريج الأحاديث، المرجع السابق، ص١٧٣ ـ ١٧٤.
(٢) علم تخريج الأحاديث، المرجع السابق، ص١٥٨.
(٣) طرق التخريج، المرجع السابق، ص١٧٥.

فتتبعه في هذا الفصل فتجده فيه رقم ٢٣٣٩، ورقم الصفحة، ورقم الجزء.

وبعده تجد تخريجه هكذا (حم. ق. ت. هـ. عن ابن عمر).

فتفك هذه الرموز، وتقول:

ذكره في كنز العمال، الجزء الأول، وتذكر رقم الصفحة، ورقم الحديث، وعزاه، إلى أحمد، والبخاري، مسلم، والترمذي، وابن ماجه عن ابن عمر، ثم ترجع إلى المصنفات التي دلك عليها، لتجد حديثك هناك.

سادساً: رموز الكتاب:

- (خ) للبخاري.
- (م) مسلم.
- (ق) لهما.
- (د) لأبي داود.
- (ت) للترمذي.
- (ن) للنسائي.
- (هـ) لابن ماجه.
- (٤) لهؤلاء الأربعة.
- (٣) لهم إلّا ابن ماجه.
- (حم) لأحمد في المسند.
- (عم) لابنه في زوائده.
- (ك) للحاكم، فإن كان في مستدركه أطلق، وإلّا بيّنه.
- (خد) للبخاري في الأدب.
- (تخ) للبخاري في التاريخ.
- (حب) لابن حبان في صحيحه.
- (طب) للطبراني في الكبير.

- (طس) له في الأوسط.
- (طص) له في الصغير.
- (ص) لسعيد بن منصور في سننه.
- (ش) لابن أبي شيبة.
- (عب) لعبد الرزاق في الجامع.
- (ع) لأبي يعلى في مسنده.
- (قط) للدارقطني، فإن كان في السنن أطلق، وإلّا بيّنه.
- (فر) للديلمي في مسند الفردوس.
- (حل) لأبي نعيم في الحلية.
- (صب) للبيهقي في شعب الإيمان.
- (هق) له في السنن.
- (عد) لابن عدي في الكامل.
- (عق) للعقيلي في الضعفاء.
- (خط) للخطيب، فإن كان في التاريخ أطلق، وإلّا بيّنه[١].

سابعاً: مميزات الكتاب وعيوبه:

- يتميز الكتاب بأنه مرتب على الأبواب الفقهية.

- أنه بحق كما سمّاه صاحبه «كنز»، فهو كنز من كنوز السُّنَّة، جمع أحاديث كتب عدة، قال مؤلفه في مقدمته: «فمن ظفر بهذا التأليف فقد ظفر بجمع الجوامع مبوب مع أحاديث كثيرة ليست في جمع الجوامع؛ لأن المؤلف، رَحِمَهُ اللهُ، زاد في الجامع الصغير وذيّله أحاديث لم تكن في جمع الجوامع»[٢].

---

(١) كنز العمال، المصدر السابق، ص٦.

(٢) كنز العمال، المصدر السابق، ج ١، ص٤٠.

● من عيوبه أنه قسّم الأحاديث إلى المراحل الخمس السابقة في منهج الكتاب وترتيبه، فأبعدها عن بعضها، فجاء الكتاب غير متصل الحلقات.

ثامناً: المؤلفات على هذا الكتاب:

ـ المرشد إلى كنز العمال، وهو فهرس للكتاب على حروف المعجم رتبه نديم مرعشلي، وابنه أسامة، وهو في مجلدين.

ـ منتخب كنز العمال، وهو له(١).

ويستطيع الباحث الاستعانة بأنواع أخرى من المفاتيح والفهارس حسب موضوعات الأحاديث، وهي أنواع:

أولاً: مفاتيح وفهارس لكتاب معين مثل:

الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد الشيباني، لأحمد عبد الرحمٰن البنا الساعاتي.

منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود، للساعاتي أيضاً.

كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي.

الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لابن بلبان الفارسي.

ثانياً: مفاتيح وفهارس لعدة كتب مثل:

ـ «مجمع الزوائد» و«منبع الفوائد لنور الدين الهيثمي»، جمع فيه زوائد مسند أحمد، وأبي يعلى، والبزار، و«معاجم الطبراني الثلاثة على الكتب الستة»، ورتبها على الكتب والأبواب الفقهية.

ـ «الجمع بين الصحيحين»، للحافظ عبد الحق الإشبيلي.

ـ «جامع الأصول من أحاديث الرسول»، لابن الأثير الجزري.

ـ «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية»، للصاغاني، جمع فيه بين الصحيحين.

---

(١) علم تخريج الأحاديث، المرجع السابق، ص١٧٤.

- «إتحاف المهرة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة» للبوصيري جمع فيه زوائد عشرة مسانيد على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد، وهي:

- «مسند الطيالسي»، الحميدي، مسدد، ابن منيع، ابن أبي شيبة، عبد بن حميد، ابن أبي أسامة، أبي يعلى الموصلي، إسحاق بن راهويه.

ورتب فيه الأحاديث على الكتب والأبواب الفقهية.

- «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» لابن حجر العسقلاني جمع فيه زوائد المسانيد: أبي داود الطيالسي والحميدي ومسدد بن مسرهد ومحمد بن يحيى العدني وأبي بكر بن أبي شيبة وأحمد بن منيع وعبد بن حميد والحارث بن محمد بن أبي أسامة على الكتب الستة ومسند أحمد، إلا أنه تتبع ما فات الهيثمي في مجمع الزوائد من زوائد أبي يعلى كما ذكر جزءاً من مسند إسحاق بن راهويه الذي حصل عليه ورتب الكل على الكتب والأبواب الفقهية. وفي ما يلي تعريف بأحد هذه الفهارس:

ثالثاً: جامع الأصول لابن الأثير الجزري

أولاً: المؤلف:

هو الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري ثم الموصلي المعروف بابن الأثير.

ولد سنة أربع وأربعين وخمسمائة (٥٤٤هـ) في جزيرة ابن عمر، وهي بلدة فوق الموصل بينهما ثلاثة أيام. نشأ بها وتلقى من علمائها معارفه الأولى، من تفسير ونحو ولغة وفقه، ثم تحول سنة ٥٦٥هـ إلى الموصل، وفيها بدأت معارفه تنضج وثقافته تزداد، أقام بها إلى أن توفيَّ.

وصفه من أرخ له بأنه من محاسن الزمان، ذو دين متين، وطريقة مستقيمة، عارفٌ وفاضلٌ ورعٌ، عاقلٌ سيدٌ، ذو بر وإحسان، فقد جمع

بين علم العربية والقرآن والنحو واللغة والحديث والفقه، وصنف تصانيف مشهورة، وألف كتباً مفيدة منها:

- غريب القرآن والمعروف بالنهاية.
- الشافي في شرح مسند الشافعي.
- الإنصاف بين الكشف والكشاف جمع فيه بين تفسيري الثعلبي والزمخشري.
- الماهر في الفروق في النحو.

كانت له علاقة وطيدة مع السلاطين والأمراء، أقعد في آخر حياته، فلزم بيته صابراً محتسباً، يقصده العلماء، ويفد إليه السلاطين والأمراء إلى أن توفي ـ رحمه الله تعالى ـ سنة ٦٠٦هـ بالموصل.

إليك بعد هذا وصف لمنهجه المتبع في التخريج من خلال كتابه البديع «جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ».

ثانياً: منهج مؤلفه فيه:

ذكر المؤلف في مقدمته أن أول عمل قام به هو حذف الأسانيد، فلم يثبت إلا اسم الصحابي الذي روى الحديث عن النبي ﷺ، إن كان خبراً أو اسم من يرويه عن الصحابي إن كان أثراً، اللَّهُمَّ إلا أن يعرض في الحديث ذكر اسم أحد رواته فيما تمس الحاجة إليه، فإنه يذكره لتوقف فهم المعنى المذكور في الحديث عليه.

أما متون الأحاديث فقد أثبت منها ما كان حديثاً عن الرسول ﷺ، أو أثراً عن أصحابه أو ما وجد من أقوال التابعين والأئمة المجتهدين في الأصول التي جمعها في كتابه، فلم يذكرها إلا نادراً.

واعتمد في النقل من كتابي البخاري ومسلم على «الجمع بين الصحيحين» للإمام أبي عبد الله الحميدي، وذكر أنه أحسن في ذكر طرقه، واستقصى في إيراد رواياته وأن إليه المنتهى في جمع هذين

الكتابين، وأما باقي الكتب الأربعة، فقد نقلها من الأصول التي قرأها وسمعها، كما اعتمد على نُسخ أخرى غير مسموعة له.

وقد عول في المحافظة على ألفاظ البخاري ومسلم أكثر من غيرهما من باقي الأئمة الأربعة، اللَّهُمَّ إلا أن يكون في غيرهما زيادة أو بيان أو بسط، فإنه يذكرها، كما كان يتتبع الزيادات من جميع الأمهات ويضيفها إلى مواضعها.

وقد عول على الطريقة التي اتبعها أصحاب الأصول الستة في الترتيب والتبويب؛ لأن كل واحد منهم قد ذكر أحاديث في أبواب من كتابه، ذكرها غيره في غير تلك الأبواب، فعمد إلى الأحاديث المضمنة في هذه الأصول، فاعتبرها وتتبعها واستخرج معانيها، وبنى الأبواب على المعاني التي دلت عليها الأحاديث.

وكل حديث انفرد بمعنى أثبته في باب يخصه، وما اشتمل من الأحاديث على أكثر من معنى إلا أنه بأحدها أخص، وهو فيها أغلب، فقد أثبته في الباب الذي هو أخص به وأغلب عليه، وإذا كان يشتمل على أكثر من معنى ولا يغلب أحد المعاني على الآخر، فقد أورده في آخر الكتاب في اللواحق.

ثم إنه خرج أسماء الكتب المودعة في الكتاب، وجعلها مرتبة على حروف المعجم طلباً لتيسير كلفة الطلب، وتقريباً على المريد بلغة الأرب.

وقد أثبت ما وجده في كتب الغريب واللغة والفقه من معنى مستحسن، أو نكتة غريب أو شرح وافٍ في آخر كل حرف على ترتيب الكتب[١] بعد الاحتياط فيما نقله، وما لم يجده فيها وهو قليل، فقد ذكر فيه ما نسخ له بعد سؤال أهل المعرفة والدراية.

---

(١) أما المحقق للنسخ؛ فقد عدل عن صنيعه هذا، وأثبت غريب كل حديث وشرحه عقبه تيسيراً للقارئ.

ومما لا شك فيه أنه قد أسدى بتأليفه هذا الكتاب العظيم إلى الإسلام وأهله يداً لا تزال مشكورة ما دام في الدنيا من يدين بهذا الدين، ويتبع سبيل المؤمنين، فجزاه الله تعالى وسلفه وخلفه ممن نهج نهجه وسلك سبيله في خدمة هذا الدين خير الجزاء.

مثال:

ـ (د. عبد الله بن معاذ الفاضل العامري رضي الله عنه) قال: قال رسول الله ﷺ: «**ثلاث من فعلهن فقد طعم طعم الإيمان: من عبد الله وحده، وعلم أنه لا إله إلا الله، وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه، رافدة عليه كل عام؛ ولم يعط الهرمة، ولا الدرنة، ولا المريضة، ولا الشَرَطَ اللئيمة، لكن من وسط أموالكم، فإن الله لم يسألكم خيره، ولم يأمركم بشره**» أخرجه أبو داود.

شرح الغريب:

ـ رافدة عليه، الرافدة: الفاعلة من الرفد، وهي الإعطاء والإعانة؛ أي: معينة له على أداء الزكاة، غير محدثة نفسه بمنعها، فهي ترفده وتعينه.

ـ الهرمة: المسنة: الكبيرة في السن من كل حيوان.

ـ الدرنة: أراد بها: الرديئة، فجعل الرداءة درناً، والدرن: هو الوسخ.

ـ الشرط: الرذيلة من المال؛ كالصغيرة والمسنة والعجفاء، ونحو ذلك.

ـ اللئيمة: أردأ المال وأرذله[1].

تنبيه: إن طريقة التخريج بحسب موضوع الحديث، تحتاج من

---

(١) جامع الأصول، ١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

الباحث أن تكون عنده قدرة على تذوق الأحاديث وإدراك فقهها، واستنباط موضوعها، ومن لم يكن كذلك؛ فإنه يتعثر في الوصول إلى مواضع تلك الأحاديث من كتب الرواية.

ميزات التخريج بهذه الوسيلة وعيوبه.

مزايا هذه الطريقة:

- أنها لا تحتاج شيئاً زائداً على الحديث؛ فلا تحتاج إلى سلامة مطلع الحديث شأن طريقة التخريج بمعرفة أول حرف من الحديث، ولا تحتاج إلى دراية بالاشتقاقات اللغوية شأن طريقة التخريج بكلمة من كلمات الحديث، ولا تحتاج معرفة الراوي الأعلى للحديث، شأن طريقة التخريج بمعرفة الراوي الأعلى، وإنما تحتاج من الطالب معرفة معنى الحديث[١].

- أنها تربي في الباحث ملكة فقه الحديث، فبعد تعوده على استعمالها مدة طويلة من الزمن، يصبح الباحث ذا قدرة على معرفة موضوع الحديث الذي هو فقهه[٢].

أنها تمكن الباحث من الوقوف على حديثه، والأحاديث التي في موضوع حديثه، مما ينشطه في البحث، ويساعده في التدقيق[٣].

ومن عيوبها:

- قد يخفى على الباحث معنى حديثه، فلا يستطيع تحديد موضوعه، فلا يمكنه إذ ذاك الاعتماد على هذه الطريقة في تخريج حديثه.

- قد لا يتفق رأي الباحث مع رأي المؤلف، فيخرج المؤلف

---

(١) طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ، ص١٥١، بتصرف.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه، ص١٥٢.

الحديث في موضوع، أو يفرقه على الأبواب، ويبحث عنه الباحث في موضوع آخر فلا يجده فيه[١].

ثانياً: إذا كان الباحث يعرف أول لفظ من متن الحديث:

ألف العلماء فهارس كثيرة ومتنوعة، رتبت فيها الأحاديث حسب أوائل حروفها، على نسق المعاجم، مع ذكر من رواها من الأئمة، فإن أردت التخريج بها، لا بد أن تكون عارفاً بأول حديثك، ثم تنظر أول حرف منه، والمؤلفات بهذه الطريقة كثيرة نذكر منها: الجامع الكبير أو جمع الجوامع، والجامع الصغير للحافظ السيوطي (ت٩١١هـ).

أولاً: جمع الجوامع أو الجامع الكبير للإمام السيوطي:

أولاً: مؤلفه:

هو الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمٰن بن أبي بكر محمد الخضيري السيوطي الشافعي، صاحب المؤلفات في كل فن حتى زادت على خمسمائة مؤلف، وهو حافظ حجة، يحفظ من الأحاديث النبوية الشريفة ٢٠٠ ألف حديث، وقال عن نفسه: «لو وجدت أكثر من ذلك لحفظت».

اشتغل بالإفتاء والتدريس والقضاء والتأليف، وكانت حياته حافلة بالعلم وطلبه والتأليف فيه، حتى توفي ليلة الجمعة التاسع من جمادى الأولى سنة ٩١١هـ.

ثانياً: الكتاب ومنهج صاحبه فيه:

ألّف السيوطي كتابه الجامع الكبير أو جمع الجوامع، فجمع فيه ما تيسر له من الأحاديث النبوية الشريفة التي قاربت مئة ألّف حديث في كتابه، تمييزاً له عن كتاب آخر اختصره منه، وسمّاه الجامع الصغير.

---

(١) المرجع نفسه بتصرف.

قسّم الإمام السيوطي كتابه إلى قسمين:

أحدهما: ضمّنه الأحاديث القولية.

الآخر: ضمّنه الأحاديث الفعلية.

ويعني بالقولية تلك الأحاديث التي تبدأ بلفظ النبي ﷺ، مباشرة[(١)].

أما الفعلية، فهي عكس السابقة بأن لم تتخصص للفظ النبي ﷺ بأن كانت:

- أحاديث فعلية محضة: بأن يروي الصحابي فعلاً فعله الرسول ﷺ.
- أحاديث مشتملة على فعل وقول.
- أحاديث اشتملت على سبب.
- أحاديث اشتملت على مراجعة أو نحو ذلك.

وجعل الأحاديث القولية قسماً على حدة والأحاديث الفعلية قسماً على حدة، ورتب الأحاديث القولية على حسب الصحابي، بأحرف الهجاء على الحرف الأول من الحديث فما بعده، ورتب الأحاديث الفعلية على حسب الصحابي؛ بأن يذكر تحت ترجمة الصحابي ما رواه عن رسول الله ﷺ، أو ما فعله هو، ورتب الصحابة في هذا القسم أيضاً، فذكر العشرة المبشرين بالجنة أولاً:

- أبو بكر الصديق.
- عثمان بن عفان.
- سعد بن أبي وقاص.
- طلحة بن عبيد الله.

---

(١) محمد محمود بكار، علم تخريج الأحاديث، ص٤٤ ـ ٤٩.

- عبد الرحمٰن بن عوف.
- عمر بن الخطاب.
- علي بن أبي طالب.
- سعيد بن زيد.
- الزبير بن العوام.
- أبو عبيدة بن الجراح.

ثم رتب بقية الصحابة على حروف المعجم في أسمائهم، ثم في كناهم، ثم ذكر المبهمات، ثم ذكر النساء على نفس الترتيب السابق للرجال، ثم ذكر الأحاديث المرسلة مرتباً رواتها (الذين أرسلوها) على حسب حروف المعجم في أسمائهم وكناهم[(١)].

ثالثاً: رموز الكتاب:

بعد أن يذكر الحديث سواء كان في قسم الأقوال أو في قسم الأفعال، يذكر بعده من أخرجه من الأئمة مستعملاً رموزاً لمن أكثر التخريج عنه، وهذه رموزه:

* (خ) للبخاري.
* (م) لمسلم.
*(حب) لابن حبان.
* (ك) للحاكم فإن كان في مستدركه أطلق وإلّا بيّنه.
* (ض) للضياء المقدسي في المختارة.
* (د) لأبي داود السجستاني.
* (ت) للترمذي، وينقل كلامه على الحديث.
* (ن) للنسائي.

---

(١) طرق تخريج الحديث، ص٤٥ ـ ٤٦.

* (ه) لابن ماجه.
* (ط) لأبي داود الطيالسي.
* (حم) أحمد بن حنبل في مسنده.
* (عم) لعبد الله بن الإمام أحمد في زياداته على المسند.
* (عب) لعبد الرزاق.
* (ص) لسعيد بن منصور.
* (ش) لابن أبي شيبة.
* (ع) لأبي يعلى.
* (طب) للطبراني في الكبير.
* (طس) له في الأوسط.
* (طص) له في الصغير.
* (قط) للدارقطني، فإن كان في السنن أطلق وإلّا بيّن.
* (حل) لأبي نعيم في الحلية.
* (ق) للبيهقي، فإن كان في السنن أطلق وإلّا بيّن.
* (هب) للبيهقي في شعب الإيمان.
* (عق) للعقيلي في الضعفاء.
* (عد) لابن عدي في الكامل.
* (خط) للخطيب، فإن كان في التاريخ أطلق وإلّا بيّن.
* (كر) لابن عساكر في تاريخه.

وإذا عزا الحديث لابن جرير فالمراد في تهذيب الآثار، أما إذا كان في التفسير أو التاريخ فإنه يبيّن.

رابعاً: التصحيح والتضعيف:

لم تقتصر جهود الحافظ السيوطي في هذا الكتاب على جمع

الأحاديث وعزوها إلى من أخرجها من الأئمة، ومن رواها من الصحابة، وإنما تعدت ذلك إلى قضية الحكم على الحديث بالصحة أو الحسن أو الضعف، وقد حرص الإمام جاهداً أن ينأى بكتابه عن الموضوع، فهو يذكر ما في الحديث من ضعف، وقد يبيّن سبب ذلك.

ولقد نهج السيوطي، رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في بيان صحة الحديث من ضعفه منهجاً جمع بين الاختصار والفائدة، فذكر أن الكتب التي يخرّج منها ثلاثة أقسام، وهي:

القسم الأول: قسم إذا عزا إليه فهو معلم بالصحة ومن هذه الكتب:

١ ـ صحيح البخاري.

٢ ـ صحيح مسلم.

٣ ـ صحيح ابن حبان.

٤ ـ مستدرك الحاكم وهو ينبه على ما تُعُقِبَ الحاكم فيه.

٥ ـ المختارة للضياء المقدسي.

٦ ـ «موطأ مالك».

٧ ـ «صحيح ابن خزيمة».

٨ ـ «صحيح أبي عوانة».

٩ ـ «الصحاح» لابن السكن.

١٠ ـ «المنتقى» لابن الجارود.

١١ ـ «المستخرجات».

القسم الثاني: قسم اشتمل على الحديث الصحيح والحسن والضعيف فبينه غالباً، ومن هذه الكتب:

- «سنن أبي داود».
- «جامع الترمذي».

- «سنن النسائي».
- «سنن ابن ماجه».
- «مسند أبي داود الطيالسي».
- «مسند أحمد بن حنبل، وزيادات ابنه عبد الله عليه».
- «مصنف عبد الرزاق».
- «مصنف ابن أبي شيبة».
- «سنن سعيد بن منصور».
- «مسند أبي يعلى».
- «معاجم الطبراني الثلاثة الكبير والأوسط والصغير».
- «مؤلفات الدارقطني» (السنن، وغيرها).
- «الحلية» لأبي نعيم.
- «السنن الكبرى» للبيهقي.
- «شعب الإيمان» للبيهقي.

قال: «وكل ما في مسند أحمد فهو مقبول، فإن الضعيف الذي فيه يقرب من الحسن».

القسم الثالث: قسم ليس فيه إلّا الحديث الضعيف، وهذه الكتب هي:

١ ـ «الضعفاء» للعقيلي.

٢ ـ «تاريخ بغداد» للبغدادي.

٣ ـ «نوادر الأصول» للحكيم الترمذي.

٤ ـ «تاريخ ابن الجارود».

٥ ـ «الكامل في الضعفاء» لابن عدي.

٦ ـ «تاريخ دمشق» لابن عساكر.

٧ ـ «تاريخ نيسابور» للحاكم.

٨ ـ «مسند الفردوس» للديلمي.

فيستغني بالعزو إلى هذه الكتب أو بعضها عن بيان ضعف الحديث، وعليه فلقد اكتفى السيوطي في بعض المواطن عن الدلالة عن درجة الحديث من حيث الصحة والضعف، بالعزو إلى الكتب ذاكراً أن العزو إلى بعضها دليل الصحة، وإلى بعضها يحتاج لبيان، وإلى البعض الثالث دليل الضعف، وهكذا بيّن درجة الحديث مع الاختصار(١).

خامساً: طريقة التخريج بهذا الكتاب:

إذا أردت تخريج حديث بهذا الكتاب تتأمل الحديث الذي معك أولاً هل هو من الأحاديث القولية أو من الأحاديث الفعلية.

ـ فإن كان من القولية فاعرف بدايته وابحث عنه فيها تجده إن شاء الله تعالى.

ـ بعد وصولك إلى الحديث حاول فك رموزه، وذلك بالرجوع إلى مقدمة الكتاب، تأكد من مرتبة الكتب التي أشار إليها في التصنيف الذي أشار إليه في المقدمة للاستعانة بذلك في الحكم على الحديث.

ـ وإن كان من الأحاديث الفعلية؛ فاعرف راويه الأعلى:

فإن كان متصلاً ـ بمعنى أن الذي رفعه إلى النبي ﷺ صحابي، فاعرف اسم هذا الصحابي.

ـ فإن كان من العشرة المبشرين بالجنة؛ فهو في أول قسم الأفعال.

ـ وإن كان من غيرهم، فأسماؤهم مرتبة على حروف المعجم وكذا كناهم ثم النساء.

ـ أما إذا كان الحديث مرسلاً ـ بمعنى الذي أضافه إلى

---

(١) أبو محمد عبد المهدي، طرق تخريج الحديث، ص٥٠

الرسول ﷺ، تابعي فمن دونه، فابحث عنه في المراسيل، وهي في آخر الكتاب مرتبة على حروف المعجم في أسماء من رفع الحديث إلى الرسول ﷺ، وقد بيّنّا ترتيب الكتاب.

فإذا عثرت على حديثك، فإنك ستجد بعده رموزاً، فعليك فكّها أيضاً[١].

سادساً: مميزات الكتاب:

١ ـ الكتاب موسوعة علمية ومرجع كبير، احتوى على ما يقرب من مائة ألف حديث كما زعم البعض.

٢ ـ أنه جمع أحاديث كتب، وصول الباحث إليها صعب إن لم يكن مستحيلاً.

٣ ـ أنه رتّب هذه الأحاديث ترتيباً بديعاً.

٤ ـ أنه تعرض لقضية تصحيح الحديث وتحسينه وتضعيفه، وهذا له ما له عند أصحاب الشأن والمتخصصين فيه.

٥ ـ سهولة الانتفاع بالكتاب والاستفادة منه.

سابعاً: عيوب الكتاب:

١ ـ أن الاستفادة منه لا تتحقق إلّا لمن عرف متن الحديث خاصة أوله.

٢ ـ أن من رام أحاديث موضوع، فعليه أن يقلب كل الكتاب.

ثامناً: المؤلفات على الجامع الكبير[٢]:

١ ـ «فتح البصير في التعريف بالرجال المخرّج لهم في الجامع

---

(١) طرق تخريج الحديث، ص٥١ ـ ٥٢، محمد محمود بكار، علم تخريج الأحاديث، ص٥٣ ـ ٥٤.

(٢) محمد محمود بكار، علم تخريج الأحاديث، ص٥٤ ـ ٥٥.

الكبير» لأبي العلاء إدريس العراقي (ت١١٨٤م) ترجم فيه للرواة المخرج لهم في الكتاب.

٢ ـ «الدرر اللوامع في الكلام على أحاديث جمع الجوامع»، ولم يكتمل للمؤلف السابق، تكلم فيه عن أحاديثه بالأحكام المناسبة، لما رأى أن السيوطي في الجامع الكبير لم يحكم على أحاديثه.

ومن بين المؤلفات المساعدة على التخريج بهذه الطريقة، كتاب «صحيح الجامع الصغير وزيادته» للشيخ الألباني، وضعيف الجامع الصغير وزيادته» له أيضاً.

ثانياً: صحيح الجامع الصغير وزيادته «الفتح الكبير»:

ألّف جلال الدين السيوطي جامعه الكبير الذي سمّاه «جمع الجوامع» قسّمه قسمين:

أحدهما: في الأحاديث القولية، وجعلها مرتبة على الحروف.

الآخر: في الأحاديث الفعلية، وجعلها مرتبة على مسانيد الصحابة.

وقبل أن تخترمه المنية، اختصر منه الجامع الصغير وسمّاه بهذا الاسم، وقد فرغ من تأليفه سنة ٩٠٧هـ، كما صرّح به في آخره. ثم بدا له بعد ذلك، قبل وفاته بقليل، أن يذيّله من جامعه الكبير، ومن غيره فذيّله بجامع صغير آخر يقرب حجمه، من حجمه وقد قال السيوطي في خطبته ما نصّه: «هذا ذيل على كتابي المسمّى الجامع الصغير من حديث البشير النذير وسمّيته «زيادة الجامع» رموزه كرموزه والترتيب كالترتيب، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكلت وإليه أنيب».

ولما كان ترتيب «الجامع الصغير» وذيله واحداً، وكذلك الحروف المرموز بها فيهما لكتب الحديث متحدة أيضاً فما صنعه الشيخ يوسف النبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفتح الكبير»، أنه خرجهما وجعلهما كتاباً واحداً في غاية الحسن، وغاية للنفع للخاصة والعامة.

ورغم كل الجهود لإخراج الجامع الكبير في صورة أكثر إفادة لطالب الحديث إلّا أن فيه نقصاً من ثلاثة وجوه:

١ ـ فاته قسم كبير من الأحاديث حتى ما كان منها في الكتب الستة، ولذلك فإن الباحث لا يجد فيه بغيته من الحديث في كثير من الأحيان.

٢ ـ أن أحاديثه لم ترتب ترتيباً دقيقاً وإن كان نص في المقدمة: أنه رتّبه على حروف المعجم مراعياً أول الحديث فيما بعده، فإنه لم يلتزم بذلك.

٣ ـ أنه وقع فيه ألوف من الأحاديث الضعيفة والمنكرة، وفيه الحسنة والموضوعة والباطلة.

• أما فيما يخص النقص١ و٢؛ فقد قام باستدراكهما الشيخ جلال الدين السيوطي بنفسه، وكذا النبهاني بضمه للزيادة للجامع.

أما الأمر الثالث، وهو من أهم الأمور كلها، فلم يقم به أحد سوى ما قام به العلامة المناوي في كتابه الكبير «فيض القدير في شرح الجامع الصغير» فإنه أطال النفس في نقد أحاديث الجامع وبيان مرتبتها من الصحة والضعف، ولكنه لم يستوعب بالنقد جميع الأحاديث.

• ولهذا بادر الشيخ ناصر الدين الألباني بدراسته، وإخراجه من ميدان الفكر إلى عالم الوجود، ولقد طبع على قسمين، كل قسم في كتاب:

أحدهما: خاص بالحديث الثابت المحتج به عند العلماء ويشمل الصحيح والحسن منه، سمّاه «صحيح الجامع الصغير وزيادته».

الآخر: خاص بما لا يحتج به منه، ويشمل الضعيف، والضعيف جداً، والموضوع، وسمّاه «ضعيف الجامع الصغير وزيادته».

منهج الإمام في صحيح الجامع الصغير وزيادته:

أولاً: قام بتحقيق الكتاب بأوجز الطرق، وذلك بأن كتب تحت كل حديث مرتبته من الصحة والضعف وجعلها خمس مراتب: صحيح، حسن، ضعيف، ضعيف جداً، موضوع.

ثانياً: قام بتذييل المرتبة بذكر المصدر الذي حقق منه الكلام على الحديث ونقل منه المرتبة.

ثالثا: إذا عزى الحديث إلى أي مؤلف من مؤلفاته، فلا يكون الحديث فيه قد صحّح أو ضعّف إلّا بعد دراسة إسناده، وتحقيق القول فيه.

رابعاً: يذكر المصدر الذي أحيل عليه تحت الحديث الواحد أكثر من مصدر واحد.

خامساً: استدراكه على السيوطي بنفس طريقته بأن يرمز فيمن رمز له ويصرح فيمن صرح له ذلك عقب بيان درجة الحديث من الصحة أو الحسن مثاله ما يأتي:

٦٦٨ ـ ٣٠٨ «إذا صليتم الجمعة فصلوا بعدها أربعاً»

(صحيح) (د. ه) عن أبي هريرة، «صحيح أبي داود» ١٠٣٦، الإرواء ٦١٨: م

فأنت ترى أنه عزاه لأبي داود وابن ماجه دون مسلم فاستدركه عليه الألباني، والأمثلة على ذلك كثيرة.

سادساً: وضع له فهرساً عاماً شاملاً لجميع أحاديثه مرتباً على الأبواب الفقهية مع ترتيب هذه الأبواب على حروف المعجم. كما صنع بأحاديث المجلد الأول من سلسلة الأحاديث الضعيفة.

سابعاً: وقد اعتمد على نفس رموز «الجامع الكبير» للسيوطي ورموز الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى «الجامع الصغير»، وهو كالآتي:

* (خ) للبخاري
* (م) لمسلم
* (ق) لهما
* (د) لأبي داود
* (ت) للترمذي
* (ن) للنسائي
* (هـ) لابن ماجه
* (ع) لهؤلاء الأربعة
* (٣) لهم إلّا ابن ماجه
* (حم) أحمد في مسنده
* (عم) لابنه عبد الله في مسنده
* (ك) للحاكم فإن كان في مستدركه أطلق وإلّا بيّنه
* (خد) للبخاري في الأدب
* (تخ) له في التاريخ
* (حب) لابن حبان في الصحيح
* (طب) للطبراني في الكبير
* (طس) له في الأوسط، (طص) له في الصغير
* (ص) لسعيد بن منصور في سننه
* (ش) لابن أبي شيبة
* (عب) لعبد الرزاق في الجامع
* (ع) لأبي يعلى في مسنده
* (قط) للدارقطني، فإن كان في السنن أطلق وإلّا يبيّن
* (فر) للديلمي في مسند الفردوس

* (حل) لأبي نعيم في الحلية
* (هب) للبيهقي في شعب الإيمان
* (هق) له في السنن الكبرى
* (عد) لابن عدي في الكامل
* (عق) للعقيلي في الضعفاء
* (خط) للخطيب، فإن كان في التاريخ أطلق وإلّا يبيّن.

ويدخل في هذه الطريقة كتاب «فيض القدير» للمناوي، وكتاب «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» للشيخ يوسف النبهاني، وكتاب «موسوعة أطراف الحديث لمحمد السعيد بسيوني. وهناك فهارس معجمية مقيدة بأنواع خاصة من الأحاديث مثل المقاصد الحسنة للسخاوي، وكتاب أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب للبيروتي، وغيرها من المفاتيح.

مزايا التخريج بهذه الوسيلة وعيوبها:

- من مزايا هذه الطريقة، سرعة الوصول إلى الحديث المطلوب، إذا كنت تحفظ أول طرف منه.

- ومن عيوبها صعوبة الوصول إلى الحديث المطلوب إذا ضاع منك أول حرف من طرفه الأول، فمثلاً لو كان حديثك المطلوب: «نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية: البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة»[١]، ونسيت طرفه الأول، بل أول حرف منه وبحثت مثلاً في كلمة: «ذبحنا»، فإنك لن تجد حديثك بالبحث بهذه الطريقة، وإليك تعريف بالجامع الكبير للإمام السيوطي رحمه الله.

---

(١) رواه مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه في الحج، باب الاشتراك في الهدي وإجزاء البقرة والبدنة كل منهما عن سبعة، ص٤٨٩.

ومن عيوبها أيضاً أن من رام أحاديث موضوع واحد، فعليه أن يقلب كل الكتاب.

ثالثاً: إذا كان الباحث يعرف أي كلمة من متن الحديث أو بعض الكلمات منه:

يستعين الباحث على التخريج بهذه الطريقة بكتاب «المعجم المفهرس»

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث:

أولاً: مؤلفه:

هو آرند جان فنسنك المتوفى سنة ١٩٣٩م، ومعه مجموعة من المستشرقين، وقد شاركهم في هذا العمل الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد وضع مؤلف الجزء الثامن مقدمة مفيدة تكلم فيها عن مشروع تأليف «المعجم المفهرس» لألفاظ الحديث النبوي، وعرض فيها عرضاً تاريخياً لمشروع الكتاب منذ الفكرة في إنشائه وحتى كملت أجزاؤه الثمانية، ثم ختم المقدمة بذكره قائمة تحتوي على أسماء المساهمين في مشروع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، والذي استغرق اثنين وستين عاماً من عام ١٩١٦م وحتى عام ١٩٨٧م، ثم وضع إرشادات للقارئ بيّن فيها رموز الكتاب، والنسخ المطبوعة من دواوين السُّنَّة التي اعتمد عليها حين تأليف الكتاب.

وفات المؤلفين وضع مقدمة تبيّن طريقة الكتاب وتنظيمه حتى طبع الجزء الثامن، فاستدرك ذلك مؤلفه «ويم رافن ويان يوست وتكسام» فوضع مقدمة في أوله كما أشرنا إلى ذلك آنفاً.

وقد جاء ترتيب المعجم على طريقة ترتيب المعاجم اللغوية إلّا أن اهتمامه كان بترتيب الكلمات البارزة وكلما كانت الكلمة بارزة ونادرة؛ كان الكشف عن حديثها أسهل وأيسر وترتيب هذه الكلمات على حروف المعجم.

ثانياً: دوافع تأليفه:

لعل من الدوافع الأساسية التي دعت إلى تأليف الكتاب هي:

١ ـ ما رآه المؤلفون من عيوب ترتيب الأحاديث على حروف المعجم، وهي أنه لا بد من حفظ نصوص الحديث، وعدم التمكن من جمع الأحاديث في موضوع معين.

٢ ـ كذلك عيوب الترتيب على حسب الموضوعات والأبواب، فقد يعجز الباحث عن إدراك فقه الحديث، فلا يستطيع الوصول إلى الحديث المراد تخريجه.

من أجل ذلك رأوا أن ينحوا نحواً آخر في التأليف وفهرسة الأحاديث حسب الكلمات الظاهرة والنادرة فيها، وكلما كانت مستغربة ونادرة كان الوصول إليها أيسر وأسهل مرتبين هذه الكلمات على حروف المعجم.

ثالثاً: منهج المؤلفين في الكتاب:

١ ـ قاموا بوضع الأفعال المجردة أولاً ورتبوها بحسب حروف المعجم.

٢ ـ لم يهتموا فقط بترتيب الحروف الأولى في الكلمة، بل رتبوها مع الحروف التالية، فالهمزة مع الباء تسبق الهمزة مع التاء والثاء، وهكذا.

٣ ـ جعلوا الحرف المشدد حرفاً واحداً، ووضعوه في موضع الحرف الخاص به.

٤ ـ تحت الكلمة المجردة تجد تصريفاتها مرتبة أيضاً، فالفعل ثم الاسم ثم اسم الفاعل، وهكذا.

٥ ـ وفي الفعل رتبه حسب الترتيب الماضي، فالمضارع فالأمر[1].

---

(١) وضع مؤلف الجزء السابع: ي. بروخمان في أول الجزء السابع بعض المعلومات =

٦ ـ يذكر طرف الحديث بادئاً بالكتاب الذي تطابق روايته الجملة المذكورة حرفياً.

٧ ـ طريقة الرمز:

(أ) يرمز بجوار الحديث إلى الكتاب والباب.

(ب) قد يرمز إلى الكتاب ورقم الحديث إن كانت أحاديث الكتاب مرقمة.

(ج) قد يرمز إلى الكتاب ورقم الجزء والصفحة.

٨ ـ جعل كشافاً في أسفل كل صفحتين متقابلتين لهذه الرموز وهي:

١ ـ صحيح البخاري	خ
٢ ـ صحيح مسلم	م
٣ ـ سنن الترمذي	ت

= التي تفيد في مراجعة الكتاب وبين تلك المعلومات نظام ترتيب المواد في المعجم المفهرس فقال:

١ ـ أوردنا الفعل ثم الاسم لكل مادة بمراعاة الترتيب حسب تسلسل الاشتقاق وتنوع المعنى طبقاً لما هو مقرر في علمي الصرف والنحو.

(أ) الأفعال: الماضي، المضارع، الأمر، اسم الفاعل، اسم المفعول.

(ب) أسماء المعاني.

(ت) المشتقات.

٢ ـ أوردنا الحديث وأتبعناه بالمكان الذي يوجد فيه لفظه، والأماكن الأخرى باعتبار المعنى فقط.

٣ ـ لم يؤخذ من صحيح مسلم ما كان بإسناد فقط.

٤ ـ لم يؤخذ من الموطأ سوى الحديث وحده دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقه.

٥ ـ النجم المزدوج (**) يدل على تكرار اللفظ في الحديث المنقول أو في الباب أو في الصفحة.

٤ ـ سنن أبي داود د

٥ ـ سنن النسائي .... ن

٦ ـ سنن ابن ماجه جه

٧ ـ سنن الدارمي .... دي

٨ ـ موطأ مالك ط

٩ ـ مسند أحمد حم

يلاحظ من هذه الرموز أن المؤلفين اعتمدوا في تخريج هذه الأحاديث على هذه الكتب التسعة فقط.

١٠ ـ في كل من الكتب الآتية وضع الكتاب ورقم الباب، وهي:

- البخاري.
- الترمذي.
- النسائي.
- أبو داود.
- ابن ماجه.
- الدارمي.

وفي كل من «صحيح مسلم» و«موطأ مالك» وضع الكتاب ورقم الحديث؛ لأن أحاديثهما مرقمة، وفي مسند أحمد أشار إلى الجزء والصفحة.

(أ) لفظ (جه) وهو ابن ماجه، وفي غيره من الكتب رمزوا له بـ(هـ) أو (ق)، نعم هنا في الكتاب أشار في الصفحات الأولى وعلى وجه التحديد في الثلاث والعشرين صفحة الأولى أشار إلى ابن ماجه (ق)، لكنه عدل عنه في بقية الكتاب إلى (جه) فتأمل.

(ب) رمز إلى أحمد في مسنده برمز (حم) مع أنه في الثلاث والعشرين صفحة الأولى من الجزء الأول رمز له برمز (حل) ثم عدل عنه

إلى (حم) فتأمل، وهما إشارة لواحد، وهو أحمد في مسنده.

١١ ـ أن الكتاب لم يتقيد بذكر الصحابي؛ بل يذكر الحديث ويشير إلى رواياته كلها دون التقيد برواية معينة.

١٢ ـ الطبعات للكتب التسعة التي اعتمد عليها المؤلفون هي:

ـ «صحيح البخاري»، ط. القاهرة سنة ١٣٤٥هـ، والتي تقع في تسعة مجلدات، ويمكن الاستفادة بنسخة فتح الباري طبعة السلفية؛ فإنها بتحقيق الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي الذي شاركهم في هذا العمل.

ـ «صحيح مسلم»، ط. القاهرة ١٣٧٤/ ١٩٥٥ م ـ ١٩٥٦م، وهي طبعة عيسى البابي الحلبي، وتقع في خمسة أجزاء. الخامس منها كله فهارس ذات أهمية بالغة، وهي بتحقيق فؤاد عبد الباقي أيضاً[1].

ـ «سنن أبي داود»، ط. القاهرة سنة ١٩٣٥م، وتقع في أربعة مجلدات بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

ـ «المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود» ويقع في عشرة مجلدات، ط، القاهرة، وتكملته فتح الملك المعبود تكملة العذب المورود في ثلاثة مجلدات، ط، القاهرة أيضاً («المنهل» للشيخ محمود خطاب السبكي، و«الفتح» لابنه أمين).

ـ «الجامع الصحيح» للترمذي شرح ابن العربي المالكي «عارضة الحوذي» ويقع في ثلاثة عشر مجلداً، ط. القاهرة. ويمكن الاستعانة بالطبعة المحققة التي تتكون من خمسة أجزاء. قام بتحقيق الجزء الأول والثاني منها الشيخ أحمد شاكر، والثالث حققه الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي، والرابع والخامس حققهما الشيخ إبراهيم عطوة عوض.

---

(١) وضع مؤلفو الجزء الأول في مقدمته فهرساً لصحيح مسلم أوردوا فيه الكتب وعدد أحاديث كل كتاب، ومكان تلك الأحاديث من أجزاء الكتاب كما قربوا الاستفادة من موطأ مالك، انظر ص١٠١، ص١٣ من مقدمة الجزء الأول.

ـ «سنن النسائي» مع شرحها زهر الربى، ط. الشيخ حسن محمد المسعودي في ثمانية مجلدات.

ـ «سنن ابن ماجه» بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط. القاهرة.

ـ «سنن الدارمي»:

(أ) ط. كان بور سنة ١٢٩٣هـ، ط. حجرية.

(ب) ط. دار إحياء السُّنَّة النبوية، بيروت بتحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني.

ـ «موطأ الإمام مالك» بتحقيق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في مجلدين، ط. القاهرة.

ـ «مسند الإمام أحمد»:

(أ) في ستة مجلدات، ط. القاهرة.

(ب) تحقيق أحمد شاكر، ط. القاهرة وهي غير كاملة[1].

١٣ ـ والكتاب مطبوع في ثمانية أجزاء، السبعة الأولى رتبت الكلمات على حروف الهجاء من الهمزة إلى الياء، وأما الجزء الثامن وهو خاص بالفهارس، وهي فهارس للأعلام، وفهارس للأسماء الجغرافية، وفهارس لأسماء سور القرآن الكريم وآياته.

هذا وإن سقط من الكتاب تخريج بعض الأحاديث ـ وجل من لا يسهو ـ إلّا أنه كتاب مفيد جداً.

خامساً: طريقة التخريج بكتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي:

إذا أردت تخريج حديث بواسطة هذا الكتاب:

---

(١) انظر مقدمة الجزء الثامن، ص ك، ل.

ـ فخذ أظهر كلمة من الحديث المراد تخريجه وأبرزها، وكلما كانت الكلمة غريبة ونادرة كان الوصول إلى الحديث أسهل وأيسر.

ـ ثم جرد الكلمة من حروف الزيادة وابحث عنها في المعجم واعرف من أي أنواع الكلمة هي.

ـ ثم تتبع الكلمة ومشتقاتها حتى تضع يدك على هذه الكلمة، فتجد الحديث تحتها إن شاء الله تعالى.

مثال:

حديث: «**ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار**» رواه البخاري.

بتتبع كلمات الحديث بلغت أربعاً وثلاثين كلمة، ونتيجتها كالآتي:

١ ـ ذكر الحديث في اثني عشر حديثاً من كلماته.

٢ ـ أحال على مواد أخرى من كلماته في موضعين.

٣ ـ لم يذكر الحديث أبداً في عشرين كلمة من كلماته؛ وذلك لعدم بروز تلك الكلمات إما لأن حروفاً أو أفعالاً ناقصة أو كلمات يكثر تردادها.

أما المواضع التي ذكر فيها فهي:

١ ـ (ثلاث): وهي في ١/ ٢٩٦ من المعجم قال:

ثلاث من كن فيه وجد... م إيمان،٦٧،٦٦،خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١.

٢ ـ (وجد): وهي في ٧/ ١٤١ من المعجم قال:

ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان..... ن الإيمان ٢، ٣.

٣ ـ (الإيمان): في ١/ ١١٠ من المعجم قال:

ثلاث من كن فيه وجد طعم الإيمان..... م إيمان ٦٧، وزكاة، ٥،

ت علم، ١٠، ن إيمان ٢، ٣، جه فتن، ٢٣، حم ٢/ ٥٢٠، ٢٢٨[1].

وقال في موضع آخر في نفس الصفحة:

. . . . وجد حلاوة الإيمان.

خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١، أدب ٤٢، م إيمان، ٦٦، ن إيمان ٢ ـ، ٢٤، جه فتن، ٢٣، حم

٣/ ١٠٣، ١١٤ و١٧٢، ١٧٤، ٢٣٠، ٢٤٧، ٢٨٥، ٢٨٨.

٤ ـ (الله) ١/ ٨٠ من المعجم قال:

من كان الله ورسوله أحب إليه. . . .

م إيمان ٦٦، ٦٧، خ إيمان ٩، ١٤، حم ٤/ ١١.

٥ ـ (أحب) في ١/ ٤١٠ من المعجم قال:

أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما. . .

ن إيمان ٢ ـ، ٤، جه فتن، ٢٣، حم ٤/ ١١.

وقال في موضع آخر في نفس الصفحة:

من كان الله ورسوله أحب إليه.

م إيمان ٦٦، ٦٧، خ إيمان ٩، ١٤، ت إيمان ١٠.

وفي موضع ثالث من نفس الصفحة قال:

من كان أن يلقى في النار أحب إليه. . .

م إيمان، ٦٧، جه فتن ٢٣.

٦ ـ (سواهما) في٣/ ٤٣ من المعجم قال:

الله ورسوله أحب إليه مما سواهما حم ٤/ ١١.

---

(١) يلاحظ أنه في المعجم للفصل بين الجزء والصفحة جعل رقم الجزء كبيراً، ورقم الصفحة بخط أصغر وبينهما فاصلة، وللتفريق بينهما هنا فصلنا بين الجزء والصفحة بخط مائل.

٧ ـ (يحب) في ٤٧٠ من المعجم قال: . . . . . وأن يحب المرء لا يحبه لله.

خ إيمان ٩، أدب، ٤٢، م إيمان، ٦٦، ت إيمان، ١٠، حم ٣/ ١٠٣، ١٤٠، ١٤١، ١٥٠، ١٥٦، ٢٣٠، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٨.

٨ ـ (لا يحبه) في ١/ ٤٠٦ من المعجم قال:

ومن أحب عبداً لا يحبه إلا لله.

خ إيمان، ١٤، م إيمان، ٦٧، ت إيمان ١٠، ن إيمان٢ ـ، ٤، جه فتن، ٢٢، حم٢ /٢٩٨، ٥٩٠، ٥/ ١٤٥، ١٧٣، ٣/ ٢٣٠.

٩ ـ (يعود) في ٤/ ١١ من المعجم قال:

أن يعود في الكفر

خ إيمان ٩، ١٤، م إيمان ٦٦، حم ٣/ ١٠٣، ٢٠٧، ٢٤٨، ٢٧٨.

١٠ ـ (الكفر) في ٦/ ٣٧ من المعجم قال:

أحب إليه من أن يرجع إلى، في الكفر. . . .

خ أدب ٤٢، م إيمان ٦٧، ن إيمان ٣، جه فتن ٣٣.

وقال في موضع آخر في نفس الصفحة:

وأن، باب من كره أن يعود في الكفر

خ إيمان ٩، ١٤، إكراه ١، م ٦٦، ت إيمان ١٠، حم ٣/ ١٠٣.

١١ ـ (يقذف) في ٥/ ٣٣١ من المعجم قالك

أن، حتى يقذف في النار. . .

خ إيمان ٩، أدب ٤٢، إكراه ١، م إيمان ٦٦، ت إيمان ٣، حم ٣/ ١٧٤، ٢٠٧، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٨٨.

وقال في موضع آخر في نفس الصفحة:

كما يكره أن يوقد له نار فيقذف فيها قم ٣/ ١٠٣.

١٢ ـ (النار) في ٧/ ٣٧ من المعجم قال:

كما يكره أن يقذف، يلقى في النار

خ إيمان ٩، ١٤، م إيمان ٦٦، ن إيمان ٤.

وقال في موضع آخر في نفس الصفحة:

حتى، ومن كان يقذف، يلقى في النار أحب إليه من. . .

خ أدب ٤٢، م إيمان ٦٧، جه فتن ٢٣، حم ٣/ ١١٤، ١٧٢، ٢٣٠، ٢٤٨، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٨.

وأما الموضعان اللذان أحال فيهما، فهما:

١ ـ (حلاوة) في ١/ ٥٠٥ من المعجم قال:

حلاوة الإيمان [راجع أمن].

٢ ـ (ورسوله) في ٢/ ٢٥٨ من المعجم قال:

من كان الله ورسوله أحب إليه [راجع أحب].

وأما الكلمات التي لم يذكر الحديث فيها فهي:

من، كان، فيه، أن، يكون، إليه، مما، وأن، المرء، لا، إلا، لله، وأن، يكره، أن، في، كما، يكره، أن، في، وجملتها عشرون.

رابعاً: مميزاته وعيوبه:

١ ـ أنه سهّل على كثير ممن لا يعرف طرف الحديث ولا راويه الوصول إلى الأحاديث في بطون كتب السُّنَّة.

٢ ـ عن طريقه يمكن جمع النصوص الحديثية الواردة في موضوع معين، لكن مقيد بالكتب التي اعتمد عليها.

٣ ـ لقد حل الكتاب مشكلة «مسند الإمام أحمد» فقد كان الباحث قبل تأليف المعجم إذا قيل له هذا حديث في «مسند الإمام أحمد» عن ابن عباس، فما عليه إلّا أن يقلّب صفحات «مسند ابن عباس»، وهي تعد بالمئات حتى يصل إلى ما يريد، فلو لم يكن من المميزات إلّا حل هذه

المشكلة لكفى؛ لأنه يضع يد الباحث على الحديث، ورقم الجزء والصفحة.

وأما عيوبه:

١ ـ أن الكتاب غير شامل لكل الأحاديث النبوية، فهو مخرّج من الكتب التسعة فقط، وليست التسعة كل السُّنَّة.

٢ ـ أنه لا يتسنى الاستفادة بالكتاب إلّا لمن كان على دراية بطرق الكشف في المعاجم ليعرف الكلمة ومشتقاتها، والحروف الأصلية والزائدة فيها، وغير ذلك.

٣ ـ أن الكتاب لا يهتم بذكر الصحابي أو الراوي الأعلى للحديث، فربما أراد الباحث رواية معينة عن راوٍ محدد.

٤ ـ أن عمل الكتاب موزع على لجان، فلجنة اختصت بحرف، وثانية بآخر، وعمل البشر معرض للنقصان، فربما أخفقت لجنة في تتبع الحديث فاستخرجته من كتابين فقط، فتأتي اللجنة الأخرى يكون عملها أدق، فتستخرج الحديث وتستوعبه، ومن هذا لزم الباحث أن لا يقتصر في تخريجه للحديث على كلمة واحدة أو موضع واحد، وهذا يعرفه من تمرّس العمل بالكتاب.

رابعاً: إذا كان الباحث يعرف راوي الحديث:

يلجأ إلى وسيلة التخريج بالمسانيد، وهي كتب مرتبة على أسماء الصحابة، ويضع مؤلفها تحت اسم كل صحابي رواياته بأسانيده إليه؛ تختلف مناهج المسانيد في ترتيب أسماء الصحابة، فمنها ما كان ترتيبه على الفضل والشرف، أو على القبائل، ومنها ما كان ترتيبه على حروف المعجم؛ كالمعجم الكبير للطبراني، ومنها ما كان ترتيبه على قدر سابقة الصحابي في الإسلام مثل مسند الإمام أحمد بن حنبل، الذي بدأه بمسانيد الخلفاء الراشدين، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، ثم مسانيد

عبد الرحمٰن بن أبي بكر، وزيد بن خارجة، والحارث بن خزيمة، وسعد مولى أبي بكر، ثم مسانيد أهل البيت، ثم مسانيد بني هاشم، وهكذا.

وعلى هذا النوع من الترتيب وضع بعض اللاحقين فهارس علمية جديدة للأحاديث عرفت باسم كتب الأطراف، وهي كتب تذكر جزءاً من الحديث يدل على بقيته، ولا يشترط أن يكون الطرف أول الحديث. من أشهر هذه الكتب «أطراف الصحيحين» لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي (ت٤٠١هـ)، وأطرافها لخلف بن محمد الواسطي، و«الإشراف على معرفة الأطراف» لابن عساكر، و«أطراف الكتب الستة» للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، وقد قالوا إن فيه أوهاماً، وأطرافها «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للحافظ المزي، وهو من أحسن كتب الأطراف وأتقنها، وإن وقع له فيه بعض الأوهام، جمعها الحافظ أبو زرعة العراقي، واختصره الذهبي، وعبد الغني النابلسي، وأضاف إليها الموطأ، وسماه «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث»، و«أطراف العشرة» للحافظ ابن حجر، وهي: «الموطأ»، و«مسند الشافعي»، و«أحمد»، و«الدارمي»، و«ابن خزيمة»، و«المنتقى» لابن الجارود، و«ابن حبان»، و«مستخرج أبي عوانة»، و«مستدرك الحاكم»، و«شرح معاني الآثار» للطحاوي، و«سنن الدارقطني»(١).

وإليك تعريف مختصر بتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ المزي.

أولاً: ترجمة الحافظ المزي:

اسمه ومولده وحياته:

هو الإمام العلامة شيخ المحدثين محدث الشام: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمٰن بن يوسف بن علي بن

(١) ينظر: الغماري، حصول التفريج، ص٧٠ ـ ٧٢.

عبد المالك بن علي بن أبي الزهر القضاعي الكلبي المزي الدمشقي الشافعي. ولد بظاهر حلب ليلة العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ٦٥٤هـ الموافق لـ ٨ يوليو ١٢٥٦م.

نشأ بالمزة، قرية دحية الكلبي الصحابي غرب دمشق، حفظ القرآن، وقرأ شيئاً من الفقه الشافعي، وحصّل طرفاً من العربية وبرع في التصريف واللغة، ثم شرع في طلب الحديث بنفسه سنة ٦٧٤هـ وله عشرون سنة. سمع المسند للإمام أحمد والكتب الستة ومعجم الطبراني، سمع صحيح مسلم من القاسم بن أبي بكر بن غيمة الإربلي راوي الصحيح، رحل سنة ٦٨٣هـ وسمع بالشام والحرمين ومصر والإسكندرية، وغيرها.

شيوخه:

كان عدد مشايخه نحو ألف شيخ نذكر منهم:

الإمام النووي، وأقر له الحفاظ من مشايخه؛ وغيرهم بالتقدم. سمع منه الكبار والحفاظ (ابن تيمية، البرزالي، الذهبي، والسبكي...).

حفظه وإتقانه:

قال ابن العماد والسبكي: قال الذهبي في «المعجم المختصر»: «فيؤدي الحديث كما في النفس متناولاً إسناداً، وإليه المنتهى في معرفة الرجال وطبقاتهم، ومن نظر في كتاب «تهذيب الكمال علا محلّه من الحفظ، فما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه».

قال التاج السبكي: سمعت شيخنا الذهبي يقول: «ما رأيت أحداً في هذا الشأن أحفظ من الإمام ابن الحجاج المزي، وبلغني عنه أنه قال: ما رأيت أحفظ من أربعة: ابن دقيق العيد، والدمياطي، وابن تيمية والمزي»[١].

---

(١) تحفة الأشراف، ١/ ٢٢ ـ ٢٣.

تأثره بالفكر السلفي:

اتصل المزي اتصالاً وثيقاً بثلاثة من نبوغ ذلك العصر، وترافق معهم وهم:

• شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم المعرف بابن تيمية الحراني.

• المؤرخ المحدث علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد البرزالي.

• مؤرخ الإسلام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي.

فكان المزي أكبرهم سناً، وكان بعضهم يقرأ على بعض، فهم نبوغ وأقران في الوقت نفسه، قرأ الثلاثة على المزي، واعترفوا بأستاذيته وافتخروا بها.

وقد جذبت الشخصية العظيمة لشيخ الإسلام ابن تيمية المزي إليها. فقد أعجب المزي بابن تيمية الإعجاب كله وترافق معه طيلة حياته. وبهذه الصحبة تكوّن فكر الحافظ المزي. فهو شافعي المذهب، سلفي العقيدة. أخلص كل الإخلاص لرفيقه ابن تيمية وآرائه التجديدية، وجعله مثله الأعلى. يظهر ذلك من خلال دراسة سيرتيهما، فقد أوذي المزي كثيراً.

تلاميذه:

أصبح الإمام المزي حافظ العصر، فضله الإمام الذهبي في الحفظ على جميع من لقي من الحفاظ طيلة حياته، وأتاحت له معرفته الفذة في علم الرجال منزلة مميزة بين أسانيد العصر؛ وهم:

• شيخ الإسلام ابن تيمية.

• الذهبي.

- تقي الدين السبكي.
- علم الدين البرزالي.
- شمس الدين بن عبد الهادي.
- العلائي.
- تقي الدين السلامي... إلخ

مؤلفاته:

- «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف».
- «تهذيب الكمال».

وفاته:

توفي عن عمر يناهز التسعين سنة من يوم السبت ١٢ صفر ٨٤٢هـ[١].

ثانياً: التعريف بالكتاب، ومنهج المؤلف فيه:

التعريف بالكتاب:

هو كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» لمؤلفه محدث الشام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمٰن بن يوسف بن علي بن عبد الملك بن علي بن أبي الزهر القضاعي الكلبي المزي الدمشقي الشافعي (ت٧٤٢هـ) الذي جمع فيه أطراف الكتب الستة وألحق بها بعضاً من الكتب الأخرى.

أما الكتب الستة فهي:

- «صحيح البخاري».
- «صحيح مسلم».
- «سنن أبي داود».
- «جامع الترمذي».

---

(١) مقدمة تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، ص١٤ ـ ١٦.

- «سنن النسائي».
- «سنن ابن ماجه».

أما اللواحق، فهي:

- مقدمة «صحيح مسلم».
- كتاب «المراسيل» لأبي داود.
- كتاب «العلل» للترمذي.
- كتاب «الشمائل» للترمذي.
- كتاب «عمل اليوم والليلة» للنسائي.

وقد قام بإلحاق هذه الكتب إلى سابقتها لأن مؤلفيها هم أصحاب الكتب الستة.

وقد ألّف هذا الكتاب من أجل جمع أحاديث الكتب الستة بطريق يسهل على القارئ معرفة أسانيدها المختلفة مجتمعة في موضع واحد[١].

وجاء هذا الكتاب محققاً في ثلاثة عشر مجلداً حققه الأستاذ عبد الحميد شرف الدين، وألحق به المجلد الرابع عشر من صنعه وسمّاه «الكشاف»، وهو عبارة عن مجموعة فهارس الكتب والأبواب للأمهات الستة رتبها لمراجعة أطراف الحديث.

وفائدة هذا الكشاف مهمة جدّاً لمن أراد التخريج عن طريق التحفة، وذلك لأن صاحب التحفة يحيلك على اسم الكتاب، ورقم الباب والكشاف يذكر اسم الباب[٢].

ومعرفة اسم الباب مهمة أيضاً، وذلك لاختلاف الطبعات؛ فإنه يؤدي إلى تغيير الأرقام، أما أسماء الأبواب، فلا تتغير.

---

(١) محمود بكار، علم تخريج الأحاديث، ص١١١.

(٢) المزي، تحفة الأشراف.

يضاف إلى ذلك أن الفهارس موجودة مع كل كتاب من كتب السُّنَّة، لكن وضعها في كتاب مستقل يسهل على القارئ الاستفادة منها، زيادة على ذلك؛ فإنه قد فهرس للسنن الكبرى التي لا زالت مخطوطة، فالإحالة إليها جعلها في صورة الواقع الموجود(١).

منهج المؤَلف في التحفة:

كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» معجم مرتب على تراجم أسماء الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، وأحياناً أتباع أتباع التابعين، فدونت جميع أحاديث الكتب الستة تحت هذه الطبقات من رجالها، فجاء على نسق منتظم علمي بديع يقبل الطبع وينشرح له الخاطر مع سهولة التناول وكمال الإفادة.

فقد كان هذا الترتيب مصاحباً لإيراد الحديث الواحد مراراً بقدر تعدد طرفه حتى لا يفقد في موضع من مواضعه المعنون بها، وأن لا يرجع الباحث عن مطلوبه خائباً.

تقسيمات المصنف للأحاديث:

١ ـ التقسيم العمودي:

قسّم المصنف جميع أحاديث الكتب الستة مسندها ومرسلها ـ وعددها ١٩٥٩٥ مع المكرر إلى ١٣٩٠ مسنداً منسوباً إلى الصحابة رجالاً ونساء، رضي الله عنهم، مرتباً أسماءهم على حروف المعجم عن النبي ﷺ، والباقي المراسيل، وعددها أربعمائة منسوبٍ إلى أئمة التابعين، ومن بعدهم على نسق حروف المعجم أيضاً.

٢ ـ تقسيم المكثرين من الصحابة:

وذلك بتقسيم مروياتهم على تراجم جميع من يروي عنهم من التابعين وبعض الصحابة، كل ذلك على نسق حروف المعجم.

---

(١) محمود بكار، ص١١١.

٣ ـ تقسيم مرويات كل تابعي تحت كل صحابي مكثر:

إذا كثرت الروايات عن ذاك التابعي حيث يقسمها على تراجم من يروي عنه من أتباع التابعين، وإذا وجد أحد من هؤلاء الأتباع من له عدة تلاميذ يروون عنه قسّم مروياته تقسيماً رابعاً على تراجم أتباع أتباع التابعين[١].

منهجه في إبراز الأحاديث:

قام باختصار أسماء مؤلفي الأمهات، وغيرها إلى حروف واستعملها كرموز لها كالآتي:

- (خ) للبخاري.
- (خت) له تعليقاً.
- (م) لمسلم.
- (د) لأبي داود.
- (مد) له في المراسيل.
- (ت) للترمذي.
- (تم) له في الشمائل.
- (س) للنسائي.
- (سي) له عمل اليوم والليلة.
- (ق) لابن ماجه.
- (ع) يرمز بها للجماعة.

وزاد رمزين آخرين هما (:)، و(ز). ويقصد بالأول (:) ما استدركه المزي على من سبقه ممن كتب في الأطراف كابن عساكر في أطراف السنن الأربعة.

---

(١) محمود بكار، مرجع سابق، ص١١٣ ـ ١١٤.

أما (ز)، فيقصد به ما زاده من الكلام على الأحاديث.

* يبدأ المصنف كل رواية بلفظ «حديث» جلياً مكتوبة فوقه بالحمرة رموز مخرّجيها في نسق معيّن، وكتبت الروايات في أصله متصلة بغير فصل بينها، وأما في المطبوعة (المتوفرة كل رواية مبدوءة من سطر جديد مع رقمها المسلسل ورموزها على اليمين بالهامش).

* يقدم ما كثر عدد مخرّجيه على ما قلّ عددهم فيه ولا عبرة بموضوع الأحاديث أو لفظها.

* يقدم ما رواه الستة على ما رواه الخمسة، وما رواه الخمسة يسبق ما رواه الأربعة، وهكذا إلى ما رواه الواحد مراعياً في كل ذلك النسق الآتي:

* أولية مرويات البخاري ثم مسلم فأبي داود فالترمذي فالنسائي فابن ماجه[(١)].

* بعد كتابة لفظ «حديث» ينقل طرفاً من أول الحديث بقدر ما يدل على لفظه، والقطعة المنقولة إما من قوله ﷺ، إن كان الحديث قولياً، أو من كلام الصحابي، إن كان فعلياً، أو بالإضافة كقوله: «حديث العرنيين، ويتلوه في الغالب لفظ الحديث».

طرق إيراد الأسانيد في التحفة:

* بعد إيراده طرف من الحديث يأخذ في بيان أسانيده عن جميع من خرّجه فرداً فرداً في نسق الرموز التي رمز بها في الابتداء؛ فيبدأ الكتاب أول تلك الرموز بالهمزة عبارة عن اسم أول مخرّجيه، ويتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه ذلك الحديث من أصل ذلك المخرّج، متلوّاً بإسناده عن فلان عن فلان منتهياً إلى اسم المترجم بقوله «عنه به»؛ أي بهذا الإسناد.

---

(١) المزي، تحفة الأشراف، ١/١٣ ـ ١٤

* إن تكرر الحديث في أكثر من «كتاب» من أصل المخرّج ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدها.

* فإن تكررت طرق حديث واجتمع بعض رواة الحديث على شيخ مشترك بينهم ساق الأسانيد إلى أولئك الرواة المشتركين فقط، ثم قال في الأخير «ثلاثتهم» أو «أربعتهم» عن فلان أي عن الشيخ المشترك[1].

زيادات المحقق على أصل المصنف:

قام محقق التحفة الأستاذ عبد الصمد شرف الدين بزيادات على أصل المصنف، اختصرها في بداية الجزء الأول من التحفة في النقاط الآتية:

• وضع علامة الوقف بين كل اسمين من رواة الأسانيد تمييزاً لبعضهم عن بعض.

• ضبط حركات كل ما أشكل من أسماء الرجال والأعلام والنسب والألقاب وغريب اللغة والشاذ والإعراب اللازم.

• إكمال أسماء الأعلام غير الرواة مهما أمكن مع بيان سنين وفاتهم ونبذ من تراجمهم إمّا بين قوسين أو في الهوامش.

• وضع الأرقام المسلسلة لأحاديث الكتاب بأجمعه وإحالة كل حديث إلى رقمه المسلسل من الكتاب، كما قال المصنف عنه «وقد مضى» أو «تقدم» أو «سيأتي».

• وضعنا حرف «ك» في الهامش حيال كل رواية مما علّم عليه المصنف بهذا الحرف ومما استدركه على أبي القاسم ابن عساكر مع وضع نجمة في صلب المتن عند بدايتها ثم إعادة حرف «ك» في الصلب.

---

(١) المزي، تحفة الأشراف، ١/ ١٥.

• إضافة في المتن ما سقط من الروايات في أصل المسند مما استدركه عليه ابن حجر(١).

فوائد كتاب التحفة:

ـ أنه فهرس دقيق لأحاديث الكتب الستة، وما يجري مجراها.

ـ نستطيع عن طريقه جمع أحاديث كل راوٍ في تلك الكتب.

ـ أشار إلى الطرائق في الإسناد ذات أهمية.

ـ عن طريق الكتاب، يمكن تتبع الأحاديث التي بها مجاهيل أو مراسيل أو غيرها.

خواص كتاب تحفة الأشراف وسلبياته:

• يحدد موضع الحديث ويذكر إسناده من نسخ المصنف الذي أخرج منه الكتاب وحتى راويه الأعلى الصحابي أو من دونه، وإذا كان هناك التقاء في رجال الإسناد عن بعض الشيوخ بيّنه وأشار إليه.

• تختلف الطبعات التي اعتمد عليها صاحب التحفة عن الطبعات التي بأيدينا الآن، فيجب التفطن إلى ذلك.

• حينما يشير إلى النسائي؛ لا بد من التأكد هل هو في الصغرى أم الكبرى، فنرجع إلى الصغرى أولاً، فإن لم نجده رجعنا إلى الكبرى.

• قد يجمع عدة كتب تحت كتاب واحد وفي الطبعات التي بين أيدينا مقسمة إلى أكثر من كتاب.

• أحياناً يشتهر الراوي بلقبه أكثر من اسمه أو تتعدد أسماؤه واختلاف العلماء فيه؛ فيخرج من ذلك الخلاف بالتنصيص على اللقب.

• إذا اتفق إخراج الحديث عند أصحاب الكتب الستة رمز له بـ(ع)، ويعني بها الجماعة.

---

(١) المزي، تحفة الأشراف، ص١٦.

سلبيات التحفة:

- لا يمكن الاستعانة به إلّا لمن يعرف اسم الراوي الأعلى.
- عدم ذكر الحديث كاملاً؛ وقد يكون ما ذكره منه طرف الحديث ما لا يشير إلى بقيته فيتحير الدارس من المراد منه.
- أبدل بعض صيغ الأداء مما يغير الصنعة الحديثية خاصة فيما يتصل بالمراسيل والتدليس[(١)].

المؤلفات على تحفة الأشراف.

ـ «الإطراف بأوهام الأطراف» للحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي، وقف الحافظ العراقي على بعض الأوهام التي في كتاب تحفة الأشراف، فتتبعها، ثم جمعها ابنه الحافظ ولي الدين وأودعها في كتاب ضم إليها ما عند العلامة مغلطاي، وسماه بهذا الاسم.

ـ «النكت الظراف على الأطراف»، للحافظ ابن حجر العسقلاني؛ استدرك فيه على الأوهام التي وردت في كتاب التحفة، وقد طبع هذا الكتاب مع التحفة في ذيله.

ـ كما يستعان للتخريج بهذه الطريقة، بكتاب ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث، للعلامة الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي الحنفي الدمشقي، أراد أن يؤلفه لأطراف الكتب الستة، وأضاف إليها موطأ الإمام مالك، لما رأى من أن المغاربة يقدمون الموطأ على غيره، بل جعلوه في مرتبة الصحيحين، فضمه إلى الكتب الستة، وهذه رموزه:

ـ صحيح البخاري (خ).

ـ صحيح مسلم (م).

---

(١) محمود بكار، علم تخريج الأحاديث، ص١١٦ ـ ١٢٢.

- سنن أبي داود (د).
- جامع الترمذي (ت).
- سنن النسائي (س).
- سنن ابن ماجه (ه).
- موطأ مالك (ط).

* **الفرق بينه وبين التحفة:**

١ - أنه رمز لابن ماجه (ه)، والتحفة رمز له (ق).

٢ - موضوع التحفة الكتب الستة ولواحقها؛ كـ«المراسيل» لأبي داود، أما الذخائر، فموضوعه الكتب الستة مع الموطأ.

٣ - اعتمد صاحب الذخائر على «سنن النسائي» المسمى «المجتبى» فقط، أما التحفة فاعتمد صاحبها السنن الكبرى والصغرى.

٤ - خرج صاحب الذخائر من «الموطأ»، ولم يخرج منه المزي.

* **ترتيب الكتاب:**

رتب النابلسي كتابه على نسق ترتيب التحفة، غير أنه لم يعتنِ فيه بالأسانيد الداخلية؛ فلم يهتم بالراوي الأعلى للحديث.

خامساً: إذا كان الباحث عالماً عارفاً بأحوال المتون والأسانيد بأن يعرف وصفاً في الحديث سنداً ومتناً:

يلجأ هذا الصنف من الباحثين إلى مواضع الأحاديث في مصادرها الأصلية مباشرة بحسب نظره في أحوال الأحاديث:

- إذا كان الحديث معلولاً، رجع إلى كتب العلل مثل «كتاب العلل» للدارقطني، و«العلل الكبير» للترمذي، و«العلل» لابن أبي حاتم، وغيرها.

- وإذا كان الحديث قدسياً، وجده في المؤلفات المفردة للأحاديث القدسية.

ـ وإذا كان الحديث مسلسلاً، وجده في المؤلفات المفردة للأحاديث المسلسلة.

ـ وإذا كان الحديث موضوعاً، وجده في كتب الموضوعات.

ـ وإذا كان الحديث في الناسخ والمنسوخ، وجد بغيته في المؤلفات المفردة لهذا العلم مثل: كتاب «الاعتبار في معرفة الناسخ والمنسوخ من الآثار» للحازمي.

ـ وإذا كان حديثه مرسلاً، وجده في المراسيل مثل: «المراسيل» لأبي داود، و«جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للعلائي.

ـ وإذا كان حديثه في الشمائل، وجده في كتب الشمائل مثل: «الشمائل» للترمذي، و«الخصائص» للسيوطي.

ـ وإذا كان حديثه في الفوائد، وجده في كتب الفوائد: وهي كتب يؤلفها أصحابها في بيان فوائد لمطلب معين من المطالب التي توجد في كتب الجوامع، وتذكر فيها الأحاديث بأسانيدها(١).

مزايا الوسائل التقليدية المساعدة على التخريج وعيوبها(٢):

أولاً: المزايا:

لا شك أن استعانة الباحث بالوسائل التقليدية المساعدة على

---

(١) علم تخريج الأحاديث، محمود بكار، ص٢٠٥.

(٢) بعض هذه الفوائد والمآخذ مستل من بحث فضيلة الدكتور: بو بكر كافي، علم التخريج بين الأصالة والتجديد في مجالي البحث والتدريس، قدمه بين يدي أعمال الملتقى الوطني الثاني حول وسائل التعليم الحديثة لتدريس العلوم الإسلامية والإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ٦ ـ ٧/ نوفمبر/ ٢٠٠١م، ص٣٥ ـ ٣٦، والبعض الآخر من صميم اجتهادي الخاص من خلال تدريس هذا المقياس مدة ليست بالقصيرة، والبعض مما سبق ذكره في مزايا هذه الوسائل وسلبياتها مما ذكره من أحلت إليهم من علماء هذا الفن في الحواشي.

التخريج، تمكنه من التعامل المباشر مع كتب السُّنَّة على اختلاف مناهجها، وتنوع مقاصدها، ومن هنا تظهر إيجابيات هذه الوسائل ومنها:

١ ـ أنها تمكن الباحث من التعرف مباشرة على كتب السُّنَّة.

٢ ـ أنها تمكنه من معرفة مناهجها المختلفة.

٣ ـ أنها تمكنه من اكتساب المهارة والخبرة في سهولة تخريج أي رواية.

٤ ـ أنها تمرنه على فقه الحديث، من خلال التعامل مع تراجم الأبواب التي يضمنها علماء الحديث آراءهم، واختياراهم الفقهية.

٥ ـ أنها تمكنه من التعامل مع طرق الروايات وأسانيدها، مما يجنب الباحث الوقوع في التصحيف والتحريف، أو تشابه الأسماء والكنى والألقاب وتداخلها.

٦ ـ أنها تكسبه القدرة على جمع روايات الحديث في الموضوع الواحد مما يعين على فهم الحديث وفقهه.

٧ ـ كثرة النظر في كتب الحديث، ترسخ في الطالب حفظ المتون والأسانيد.

٨ ـ أنها تورث في الطالب الاجتهاد في العزو، وطلب الحديث من مظانه دون الركون إلى التقليد الذي يسبب الأوهام والأخطاء، بسبب تحسين الظن بالمتقدم.

٩ ـ أنها تمكن الطالب من توظيف المعلومات المكتسبة في مختلف أنواع علوم الحديث كالجرح والتعديل، والعلل، ومصطلح الحديث، وغيرها.

١٠ ـ أنها تمكن الطالب من مقارنة الجانب التطبيقي بما درسه في الجانب النظري.

١١ ـ أنها تمكن الطالب من تحقيق الهدف المنشود من التخريج،

ألا وهو الحكم على الرواية من حيث: التصحيح، والتحسين، والتضعيف، والقبول والرد.

١٢ ـ أنها تساعد الطالب على معرفة حال الرواية من حيث: التفرد، أو الموافقة، أو المخالفة.

١٣ ـ أنها تمكن الطالب من الوقوف على جهود الأئمة النقاد في الحفاظ على السُّنَّة النبوية الشريفة صافية نقية.

١٤ ـ أنها تمكن الطالب من الوقوف على أحكام الأئمة على مختلف الروايات والرواة.

١٥ ـ أنها تساعد الطالب على الوقوف على الروايات المتعارضة في الظاهر، وعلى مسالك التوفيق والترجيح بينها عند الأئمة.

ثانياً: عيوب هذه الوسائل:

في الحقيقة، هذه الوسائل ليس لها سلبيات بأتم معنى الكلمة، وإن كانت لها عيوب فإنها ترجع بالأساس إلى قصور في المخرّج بسبب القصور في تكوينه، ولعل أبرز ما يمكن الكلام عنه من عيوب هو:

ـ أنها تستغرق الوقت الطويل في البحث.

ـ ويمكن أن يمر الحديث أو الأثر على طالب العلم دون أن ينتبه إليه وهو يقلب الصفحات تلو الأخرى.

ـ ويمكن أن يعيد النظر أكثر من مرة، ولا يجد بغيته بسبب العجلة أو عدم الخبرة بطرق تصنيف هذه الكتب، أو جهله ببعضها أو الكثير منها، بل إن شيئاً من ذلك قد يقع للعالم المتمكن فضلاً عن غيره بسبب سبق النظر، أو رداءة الخط، أو تداخل الأحاديث بحيث تكون غير مفصولة، ولا مرقمة، ولا مفهرسة، وقد ذكر الشيخ العلامة المحدث أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ، جملة مما كان يعانيه قال:

«وهذا مسند أحمد مثلاً، في ستة مجلدات كبار، وفيه أكثر من

ثلاثين ألف حديث، وأحاديثه ليست مرتبة على الأبواب، فكيف يبحث القارئ، وهو لا يجد دليلاً له أو مرشداً؟ وهذا أيضاً كتاب الطبقات لابن سعد، في ثمانية مجلدات، وكله تراجم للأعلام، والمؤلف يروي أحاديث كثيرة أثناء التراجم، والباحث يحتاج إليها، فما الطريق إلى الوصول؟ نعم إن له فهرساً على أوائل الأحاديث الشريفة، ولكن قد يكون القارئ غير حافظ للفظ الحديث، وإنما يعرف معناه، وأكثر من ذلك، يريد أن يبحث عن أحاديث واردة في مسألة معينة، وهو لا يعرف ما ورد فيها؟

وما لنا نضرب المثل بهما، والصعوبات فيهما معروفة، وأمامنا الكتب الأخرى المرتبة على الأبواب ككتب السُّنَّة وغيرها، فكثيراً ما يعجز الممارس لها عن الوصول إلى حديث بعينه فيها، وها أنا أشتغل بعلوم الحديث، وكتبه منذ خمس وعشرين سنة، وقد تلقيت كثيراً منها سماعاً وقراءة على أعلام كبار من الشيوخ، ومع ذلك فإنني طالما أعياني تطلب أحاديث في مظانها، وأغرب من هذا، فإنني لبثت نحو خمس سنين، وأنا أطلب حديثاً معيناً في «سنن الترمذي»، وهو كتاب تلقيته كله عن والدي سماعاً، ولي به شبه اختصاص، وكبير عناية»[١].

تنبيهات هامة:

١ ـ أنبِّه الباحث، خاصة المتخصص في علم الحديث إلى قضية مهمة، هي عدم اكتفائه بالاستعانة بوسيلة واحدة لتخريج حديثه، بل يجب عليه الاستعانة بها كلها أو بجملة منها؛ خاصة عند التوسع في الدراسات الإسنادية والمقارنة بين الروايات لمعرفة أحوالها. فلو اكتفى مثلاً بالتخريج مستعيناً بـ«المعجم المفهرس» فقط، فقد لا يجد فيه طلبته لأن الحديث خارج الكتب التسعة التي عزا إليها هذا المعجم، وقد يكون

---

(١) مستل من بحث بو بكر كافي، ص٣٤ ـ ٣٥، نقلاً من مقدمة مفتاح كنوز السُّنَّة، ص ب ب،ج ج، وقد رجعت إليه كما هو في موضعه.

الحديث في هذه الكتب وفي غيرها مما لم يعز إليه المعجم فتضيع منه فوائد قد يجدها في خارج التسعة، وهكذا فكلما توسع الباحث والطالب في الاستعانة بجملة من هذه المفاتيح لتخريج حديثه كلما كان عمله أكثر إتقاناً وأكثر فائدة، وكلما تحقق له الهدف المرجو من التخريج، كما أنبه الطالب عند التخريج بواسطة المعجم المفهرس، أن لا يكتفي بالتخريج منه باختيار كلمة واحدة من الحديث، وعليه أن يبحث فيه بأكثر من كلمة، وكذا الحال عند التخريج بالاستعانة بمفتاح كنوز السُّنَّة، على الطالب أن يخرج منه بأكثر من موضوع، وكذا عند التخريج بالاستعانة بتحفة الأشراف، عليه أن يخرج الحديث من طرقه في الستة وملحقاتها عن الصحابي الواحد، أو عن كل الصحابة.

٢ ـ أنبه الباحث، المتخصص خاصة، إلى أني بعد النظر في مصادر كتب السُّنَّة المتعلقة بتخريج الحديث خاصة، تبين لي تقسيمها إلى قسمين:

أ ـ كتب الرواية كالصحاح والمسانيد والسنن والمستدركات، وغيرها وسميتها المصادر الأصلية، وهي التي تعزى إليها الروايات.

ب ـ كتب التخريج السابق ذكر بعض منها؛ كنصب الراية للزيلعي، والتلخيص الحبير لابن حجر، وجوامع السيوطي، وتحفة الأشراف للمزي، ومفتاح كنوز السُّنَّة، وغيرها، وهذه أيضاً أعتبرها مصادر لكن سميتها المصادر المساعدة على معرفة الروايات في كتب السُّنَّة (المصادر الأصلية)، أو الوسائل التقليدية المساعدة على التخريج، وهي مصادر يخرج بها، ولا يخرج منها.

تنبيهات:

١ ـ إن قولنا فيما سبق، عيوب ومزايا وسيلة من الوسائل، إنما نطلقه تجاوزاً؛ لأن العيوب في الحقيقة، إنما هي فينا نحن، وأما مؤلفو

هذه الكتب المساعدة، فإنما بذلوا جهوداً جبارة لييسروا علينا معرفة الروايات في مصادرها الأصلية، وكل منهم اختار منهجاً رتب به الروايات في كتابه؛ فالعيب في الباحث: إذا لم يكن يحفظ أول الحديث، صعب عليه الاستعانة بكتب التخريج المساعدة على معرفة الروايات في مصادرها، المرتبة فيها الروايات على الحروف الأبجدية، وإذا كان يجهل موضوع الحديث، يصعب عليه الاستعانة بكتب التخريج المرتبة على الموضوعات... إلخ.

٢ ـ أشرنا فيما سبق عند الكلام عن الفهارس وأهميتها، إلى أن المستشرقين لم يسبِقوا إلى التأليف بتلكم المناهج، بل سبقهم إلى هذه المناهج علماء الإسلام: السيوطي وابن الأثير، وغيرهما، وقد توسع علماؤنا، وقصر المستشرقون في الإلمام بكثير من كتب السُّنَّة، فالمعجم المفهرس اعتمد تسعة منها، واعتمد مفتاح كنوز السُّنَّة أربعة عشر كتاباً منها ما اختص بالسير والمغازي، ومسند زيد بن علي مختلف في نسبته إليه، وقد رأيت كثيراً من الطلبة يتهافتون، عند التخريج، على «المعجم المفهرس» و«مفتاح كنوز السُّنَّة»، ويعزفون عن الرجوع إلى «جوامع السيوطي»، و«تحفة الأشراف»، و«التلخيص الحبير»، و«نصب الراية» وغيرها؛ فانتبه ـ يرحمك الله ـ ولا تبخس المسلمين حقهم، ولا تغتر بغيرهم، وادعُ الله لنا بالتوفيق إلى الاقتداء بعلمائنا في إخلاصهم وسمتهم، ومناهجهم، وتوفيقنا إلى حفظ ما خلفوه لنا من كنوز علمية في مختلف مجالات الدين والحياة.

ثانياً: الوسائل الحديثة المساعدة على التخريج:

بفضل التطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده هذا العصر، لعبت الوسائل الإلكترونية الحديثة دوراً مهماً في ما يتعلق بتيسير الوصول إلى الروايات في مصادرها الأصلية، ويمكننا تصنيف هذه الوسائل إلى مجموعتين رئيستين:

١ ـ البرامج الإلكترونية.

٢ ـ الشبكات والمواقع الإلكترونية.

أولاً: البرامج الإلكترونية[١]:

بفضل هذا التطور التكنولوجي الهائل، خاصة بعد اختراع جهاز الكمبيوتر وما يتبعه، اجتهد الباحثون في إعداد برامج إلكترونية تخدم السُّنَّة النبوية وعلومها، فأعدوا كثيراً من البرامج الآلية حملوها تلكم الأقراص، والوسائل الإلكترونية المتنوعة، مما ساهم في تذليل كثير من العراقيل أمام الباحث في السُّنَّة النبوية الشريفة، من هذه البرامج والمؤسسات، وغيرها نذكر:

١ ـ مؤسسة الدرر السَّنِية[٢]:

والدرر: جمع درة، وهي كبار اللؤلؤ، وسمي درة لنقائه وصفائه وشدة إضاءته وبريقه، ومنه قول الحق تبارك وتعالى: ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥].

والسَنِيَّة: بفتح السين وكسر النون، من السنا، أو السناء: والسنا، هو الإضاءة، ومنه قول الحق تبارك وتعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣]؛ والسَّناء: الرفعة والعلو، وفي الحديث: «بشر هذه الأمة بالسناء والرفعة في الدين»[٣]، وسنِيَ الشيء، سنا وسناء؛ أي: أضاء وعلا وارتفع، فهو سني، وهي سنية.

---

(١) ينظر في ذلك: البحث المهم الذي كتبه فضيلة أ.د. بو بكر كافي، علم التخريج بين الأصالة والتجديد في مجالي البحث والتدريس، ص٣٢ ـ ٣٨ وما بعدها.

(٢) ما ذكر هنا نقلاً عن: موقع الدرر السنية، ومشرفه العام علوي عبد القادر السقاف، وملتقى أهل الحديث، ومن لقاء إذاعي مع مشرف الموقع، كتبه سامح محمد عيد أبو محمد الفاتح (موقع صيد الفوائد)، بتصرف يسير.

(٣) رواه أحمد.

وقد سمى غير واحد من أهل العلم كتابه بـ«الدرر السنية» كالحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي في كتابه: «نظم الدرر السنية في السيرة الزكية» أو «الدرر السنية في مدح خير البرية»، و«الدرر السنية على ألفاظ الأجرومية» لفيض بن المبارك الأبياري، وغيرهما. وكأن تسمية هذه المؤسسة الإلكترونية بهذا الاسم، يوحي بما تحتويه من درر علمية وفوائد مضيئة، يفيد منها العام والخاص، القاصي والداني.

- و«الدرر السنية» هي مؤسسة علمية دعوية إعلامية وقفية، غايتها عظيمة، رسالتها واضحة، هدفها محدد، رؤيتها مستقبلية استشرافية؛ فهي نشاط وجهد إلكتروني يقوم على خدمة الدين الإسلامي، وما يتعلق به من علوم شرعية: كالتفسير والعقيدة والفقه والحديث، وغيرها. تسعى إلى تأسيس منهج مؤصل، ونقل موثق، وعلم شامل، بمحتوى عربي وانتشار عالمي، هدفها: بناء أضخم قاعدة بيانات إلكترونية شاملة لميراث النبوة، مع تيسير الوصول إليه من خلال تقنيات حديثة، يشرف عليها علوي عبد القادر السقاف، حفظه الله، تسعى إلى تعميم المعارف إلى كل المسلمين من علماء، وطلبة، وقضاة، ومفتين... إلخ.

- الموقع الإلكتروني(١): هو النشاط الرئيس للمؤسسة؛ يشغل ٨٠٪

---

(١) الموقع الإلكتروني: هو تلك المساحة الإلكترونية المحجوزة ضمن خادم ما، وتحت اسم نطاق معين في الشبكة العنكبوتية، فهو عبارة عن مواد معلوماتية يمكن أن تحوي نصوصاً، أو صوراً، أو رسومات، أو مواد سمعية، أو بصرية ثابتة ومتحركة مثل: مقاطع الفيديو؛ ويتم إنشاء، وتصميم الموقع الإلكتروني بلغات برمجية وتصميمية خاصة، يفهمها الكمبيوتر، ويتم رفعه بعد ذلك وتحميله على شبكة الإنترنت باستخدام برامج خاصة وتطبيقات معينة. وانتشرت في هذا العصر مواقع كثيرة تخدم الإسلام والحديث النبوي وعلومه بخاصة، يقوم عليها علماء وطلبة علم وباحثون، مصدرهم في البرمجة كتب السُّنَّة التي عنيت بالحديث رواية ودراية وبحثاً وتأليفاً، ينظر: المصادر السابقة.

من مواردها البشرية والمالية؛ ويحتوي على الموسوعات العلمية، والمكتبة، والصفحات المتجددة، ويقوم القسم التقني بتطوير الخدمات التقنية المقدمة في الموقع باستمرار

أقسام موقع الدرر السنية:

أفادتنا المصادر التي نقلنا منها هذه المعلومات، أن الموقع يتفرع إلى عدة أقسام هي:

أولاً: قسم الموسوعات العلمية، وتتنوع إلى مجموعة من الأدراج هي:

- موسوعة التفسير:

خدمة لكتاب الله تعالى، وتحقيقاً لرؤيتها الشاملة، قامت مؤسسة الدرر السنية بإنشاء موسوعة شاملة في التفسير، تعمل على تيسير الفائدة منه للناس كافة.

- الموسوعة العقدية:

عبر هذا الموقع، سعت الدرر السنية إلى بناء موسوعة عقدية ضخمة على منهج أهل السُّنَّة والجماعة.

- موسوعة الملل والأديان:

عمل الفريق العلمي في المؤسسة على إنشاء موسوعة ضخمة تعرف بالديانات السماوية والوضعية المختلفة؛ كاليهودية والنصرانية والوثنية والمجوسية والهندوسية، وغيرها.

- موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام:

للتعريف بهذه الفرق المنتسبة للإسلام، وكثير منها ضالة، وبخطورتها على الدين والدنيا، عمل الفريق العلمي في المؤسسة على بناء موسوعة تعرف بهذه الفرق كالمعتزلة، والأشاعرة، والماتُريدية، والشيعة، والبهائية، والنصيرية، وغيرها.

ـ موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة:

قام الفريق العلمي للدرر بإنشاء موسوعة ضخمة تعرف بهذه المذاهب التي لا تقل خطورة عن الفرق، والتعريف بها من حيث: النشأة، والمنشِئون، والزعماء، والأفكار والمعتقدات، والردود العلمية على هذه الأفكار والمذاهب، وما أثارته من شبهات.

ـ الموسوعة الفقهية:

تيسيراً للوصول إلى الحكم الشرعي، ومعرفة الراجح من الأقوال، ومعرفة كتب الفقه المختلفة، سعت المؤسسة إلى إنشاء موسوعة ضخمة شاملة في الفقه نشرت من خلال الموقع.

ـ الموسوعة الحديثية:

تحقيقاً لرسالة مؤسسة الدرر السنية في نشر الإسلام الصافي النقي، تم بناء قاعدة بيانات للأحاديث الضعيفة والموضوعة خاصة، مع بيان درجتها من حيث الضعف، لتمكن الزائر من البحث عنها وتصفحها بسهولة، وهي تعمل على التحديث المستمر لهذه الموسوعة.

ـ الموسوعة التاريخية:

تحقيقاً لرسالتها في تقديم منهج علمي مؤصل في العلوم الشرعية، وما يتعلق بها، ولتيسير عرض الحقائق التاريخية بعيدة عن التشويه والتزييف، أنشأت المؤسسة موسوعة تاريخية تضم أهم أحداث التاريخ الإسلامي.

ـ موسوعة الأخلاق:

أنشأت المؤسسة موسوعة ضخمة في الأخلاق الإسلامية الحميدة للاقتداء بها، وأخرى في الذميمة لتجنبها.

ثانياً: مكتبة الدرر السنية:

خدمة لطلبة العلم والباحثين، وخدمة لرسالة المؤسسة في تقديم

منهج علمي مؤصل في العلوم الشرعية بعامة، أنشأت مكتبة مختارة تضم ما يزيد على ١٦٠٠٠ كتابٍ، كما تحتوي على عديد الخدمات، ومحرك بحث ذكي يقدم عديد الخيارات، مع إمكانية تحميل بعض الكتب؛ ومن هذه الخدمات: فهارس المكتبة، وفهارس محتويات الكتب، ونتائج البحوث، وكتب ينصح بقراءتها، وكتب جديدة.

ثالثاً: الصفحات المتجددة:

مما يمتاز به موقع المؤسسة، احتواؤه على عدد من الصفحات التي تحدث دورياً منها: مقالات وبحوث، وكتاب الأسبوع، وكتاب الشهر: عرض ونقد، وهدية الشهر.

رابعاً: الخدمات التقنية:

منها: محرك بحث ذكي، يسهل الوصول إلى ما يحتاجه المتصفح من قواعد بيانات؛ من خدماته: البحث بجذر الكلمة، أو بالمتشابهات، أو بنظام تبويب النتائج، وربط نتائج الموسوعات، مع التحويل التلقائي من الإنجليزية إلى العربية.

ومنها: نافذة بحث في الموسوعة، وهي خدمة مجانية لأصحاب المواقع والمنتديات والمدونات؛ وهي عبارة عن كود برمجي لنافذة بحث يمكن تركيبها بسهولة في أي مكان في المواقع الأخرى، تمكن زوار هذه المواقع من التأكد من درجة الأحاديث قبل نشرها.

ومنها: محرك بحث المواقع العلمية؛ وهو خدمة تيسر للباحث الوصول إلى المواد التي يبحث عنها في وقت قصير، والحصول على نتائج أفضل.

ومنها: تطبيقات أجهزة الجوال، التي تقدم العديد من الخدمات في شتى المجالات، تم إلى حين قراءتها إطلاق ثلاثة تطبيقات (تطبيق الموسوعة الحديثية، تطبيق موسوعة الأخلاق، وتطبيق أحاديث منتشرة لا تصح).

إيجابيات الموقع والمؤاخذات:

من بين الحسنات التي تحسب للدرر السنية:

- اشتماله على العديد من الكتب.
- فهرسته متقنة، ونشاطه عظيم، وإدارته جيدة.
- الشمول والاستيعاب مع حسن الترتيب والعرض.
- سهولة البحث فيه.
- توفيره الوقت على الباحث.
- توفيره الجهد.
- توفيره المال.
- ومن ميزات الموسوعة الحديثية في الدرر:
- قاعدة بيانات ضخمة تحتوي على مئات الآلاف من الأحاديث.
- عدد العلماء الذي ذكرت أحكامهم خلال ثلاثة عشر قرناً قرابة ٢٠٠ عالم.
- توثيق الحديث من مصادره المطبوعة برقمه أو بالجزء والصفحة.
- إمكانية البحث عن الأحاديث القدسية والمرفوعة والآثار، وغيرها.
- إمكانية البحث بالراوي أو المحدث أو الكتاب أو الجميع.
- إمكانية البحث بالموضوعات.
- محرك بحث ذكي يسهل الوصول إلى المطلوب، وإلى الخدمة.
- إمكانية الوصول إلى أحكام أهل الحديث.
- توثيق مصدر كل حديث بعرض الكتاب والطبعة والصفحة.
- معرفة معاني الكلمات.
- معرفة تراجم العلماء والمحدثين الذين حكموا على الأحاديث.

المؤاخذات:

ومنها التقني، كالإصابة بالفيروسات والأعطاب التقنية، أو وجود خلل في المحرك، وكون بعض الكتب غير قابل للتحميل، وعدم توفر الموسوعة في أقراص سيدي؛ حيث يتكرر تعطل النت في كثير من البلدان.

ومنها البشري، والذي أرى أنه يرجع إلى عقيدة الباحث، ومقصده من طلب الخدمة، فجمع الكتب العديدة في المؤسسة، وإن كانت من بينها التي قد تضر طالبها ولا تفيده لما لها من خطر على الدين والدنيا، فهذا يتحمله الطالب للمعلومة والخدمة، فالكتاب إن لم يكن في الموسوعة، فمن السهل على طالبه أيضاً أن يحصل عليها بطرق ورقية أو إلكترونية أخرى.

٢ ـ المكتبة الألفية للسُّنَّة النبوية[(١)]:

وتعد من أضخم البرامج التي تسعى إلى خدمة السُّنَّة النبوية؛ يضم ما يقارب من ١٣٠٠ مجلدٍ وكتابٍ من كتب السُّنَّة وعلومها، إضافة إلى بعض الكتب والقواميس المساندة؛ وهي مجلدات حاسوبية، احتوت على مواضيع مهمة في السُّنَّة، والتفسير، والتراجم، والسيرة، والتاريخ، والمصطلح، والفقه، والأصول، وغيرها؛ ولما ظهر الإصدار الثالث منها، أضيفت فيه كتب كثيرة منها:

برنامج الأجزاء الحديثية الخاص بالشركة، وبرنامج تاريخ دمشق، وجاء على غلاف البرنامج أنه يشتمل على أكثر من ٣٥٠٠ مجلد حاسوبي، كما احتوت على مكتبة الأجزاء الحديثية، وفيها ما يزيد على ١٥٠ جزءاً حديثياً، ومكتبة علوم الحديث التي تضم ما يزيد على ١٠٠

---

(١) هذه المعلومات تنظر في: الموقع، وفي ملتقى أهل الحديث، وملتقى أهل التفسير، والتقنية الحديثة، للدكتور إبراهيم الريس.

مجلد وكتاب في علوم الحديث، وموسوعة التخريج والأطراف الكبرى التي تمكن من تخريج حوالى ٢٥٠٠٠٠ نص مسند من أمهات كتب الحديث النبوي الشريف، وموسوعة الأطراف الشاملة، والأطراف القولية والفعلية والآثار، ومنها موسوعة الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ إذ يحتوي البرنامج على خمسة وأربعين كتاباً من مظان الحديث الضعيف والموضوع، مما حكم عليه العلماء قديماً وحديثاً بالضعف أو الوضع، ومنها موسوعة السيرة النبوية، وهو برنامج خاص بخدمة كتب السيرة النبوية، حيث يضم أكثر من ١٢٠ مجلداً وكتاباً.

من أهم الكتب التي أضيفت إلى الإصدار الثالث، في التفسير: تفسير الصنعاني، وتفسير ابن أبي حاتم، والدر المنثور، وفي المصنفات والآثار: الاستذكار لابن عبد البر، والمطالب العالية لابن حجر، وجزأين في الحديث، وفي الشروح: عمدة القاري للعيني، وفي التراجم: خلاصة التهذيب، والمنتخب من السياق لتاريخ نيسابور، وفي التخريج: الفتح السماوي للمناوي، وتذكرة المحتاج لابن الملقن، وتنقيح التحقيق لابن عبد الهادي، وتخريج أحاديث الكشاف للزيلعي، وفي المصطلح: فتح المغيث، وقواعد التحديث للقاسمي، وفي السير والتاريخ: أخبار المدينة وأخبار مكة للأزرقي، والمعرفة والتاريخ، وتاريخ أصبهان.

إيجابيات البرنامج:

١ ـ إيجابية التقنية الإلكترونية نفسها في خدمة الحديث النبوي الشريف.

٢ ـ إمكانية التخزين للمعلومات بكميات هائلة، مع صغر المساحة المطلوبة لحفظها.

٣ ـ تيسير الوقوف على المعلومة.

٤ ـ اختصار مراحل الطبع والنشر الورقي.

٥ ـ التنوع الكبير والخيارات المتعددة في عرض المعلومة، ونسخها ونشرها.

٦ ـ إمكانية النسخ، والقص واللزق؛ وغيرها من التقنيات.

٧ ـ إمكانية نشر كتب السُّنَّة تقنياً.

٨ ـ توفير الجهد.

٩ ـ توفير الوقت.

١٠ ـ توفير المال.

١١ ـ توفير الموظفين.

١٢ ـ إضافة أيقونات لتصحيح الأخطاء الواقعة في صلب الكتاب للإصدار الثالث.

١٣ ـ إتاحة العمل بالجداول.

المؤاخذات:

تركيزها على الكم على حساب الكيف؛ فقد جاءت فيها أخطاء كثيرة؛ كنسبة كتاب إلى غير مؤلفه، كما تنقصها الروابط بين الأحاديث أو بين الرواة، وافتقادها إلى التوثيق العلمي... إلخ.

٣ ـ موسوعة الحديث الشريف(١):

وهي من برامج «صخر» العربية التابعة لشركة البرامج الإسلامية الدولية، ثم نقل إلى شركة «حرف».

تأسست شركة «حرف» سنة ١٩٩٧م كامتداد لمركز التراث

---

(١) ينظر في هذه المعلومات: موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، وملتقى أهل الحديث. والموسوعة الحديثية بين الواقع والمأمول، لزهير الناصر، وموقع إسلام ويب ـ موسوعة الحديث الشريف.

الإسلامي الذي مارس نشاطه منذ عام ١٩٨٥م، وظلت شركة حرف وخدماتها تتسع وتتنوع؛ فاتخذت مقرها الرئيس في الرياض، وفرعاً للتطوير في القاهرة، وامتدت شبكة وكلائها وممثليها لتغطي منتجاتها وخدماتها العالم العربي والإسلامي، والاتحاد الأوروبي، وجنوب شرق آسيا، وإفريقيا وأستراليا وأمريكا.

قامت حرف بتطوير المصادر الإسلامية الكبرى على وسائل إلكترونية مثل: القرآن الكريم مع أشهر تفاسيره، وأكثر من ٦٢٠٠٠ حديث نبوي بشروحها، وكافة الدراسات المتعلقة بها، وتراث الفقه الإسلامي أصبح متاحاً فيها على قاعدة بيانات إلكترونية تعدل حوالي ٧٥٠٠٠٠ صفحة، مطبوعة بكافة الدراسات والتحليلات ذات الصلة، بالإضافة إلى العديد من التطبيقات الأخرى مثل: السيرة النبوية، والفتاوى الاقتصادية، والحج والعمرة، وغيرها.

كما قامت حرف باستخدام تقنيات المالتيميديا في كثير من برامجها، ومن أهمها البرامج الموجهة للطفل المسلم؛ حيث أنتجت سلسلة قصص الأنبياء التي نالت إعجاب كثير من الجهات المختصة ونالت الجوائز، بالإضافة إلى مجموعة قصص رشيد.

كما دخلت حرف مجال التعليم الإلكتروني عن بعد بقوة، عندما تبين لها الاهتمام العالمي به، وأنه سيصبح رافداً أساسياً من روافد التعليم في المستقبل، فأرادت أن توفر تقنيات التعليم الإلكتروني للمؤسسات التدريبية والتعليمية العربية، لتكون مواكبة للتطورات العالمية في هذا المجال.

ومن منطلق حرصها الدائب على مدِّ خدماتها لتشمل المستخدمين غير العرب، فقد تُرجمت كثير من برامجها وتطبيقاتها إلى لغات عدة كالإنجليزية والفرنسية والألمانية والتركية والإندونيسية والماليزية والإسبانية والأوردية والهوسا.

وأول برنامج موسوعي في مجال الحديث الشريف في شركة حرف، يتمثل في:

موسوعة الحديث الشريف:

اشتمل على كافة الخدمات التي تيسر الوصول إلى الأحاديث وشروحها بسرعة ويسر مثل: البحث النصي بتقنية التحليل اللغوي، والبحث الموضوعي، والبحث بالفهارس، مع تبويبات مختلفة لعرض الحديث بدلالة: رقم الحديث، وتبويب الكتاب، والأطراف، والفهارس، وتخريج الحديث في الكتب التسعة؛ ببيان الأسانيد وطرق الرواية، وتعريف المصادر ومؤلفيها، مع تلخيص وافٍ لعلم المصطلح، وقسم خاص بالتدريبات.

ميزات البرنامج:

يتميز هذا البرنامج بميزات عديدة منها:

- العرض الموضوعي في صورة شجرة مترابطة، بحيث ييسر على المستخدم الوصول إلى المعلومات الجزئية لمختلف العلوم الشرعية؛ وذلك عن طريق الربط التشعبي بين محتويات المكتبة.
- ربط الأعلام بتراجمها في كتاب «سير أعلام النبلاء».
- تخريج الأحاديث النبوية بعزوها إلى مصادرها.
- تمكينه من تفسير الآيات القرآنية الكريمة.
- توفير تقنيات بحثية متنوعة.
- البحث بالدلالة الموضوعية.
- التعريف بسير المصنفين.
- توفير قسم خاص للمعاجم.
- نسخ النص مشكولاً.

المؤاخذات:

مع ما لهذه التقنية من إيجابيات في خدمة السُّنَّة والعلوم المختلفة، فإن لها بعض المؤاخذات التي يجب أن تراعى لتستدرك مستقبلاً إن شاء الله من ذلك:

- وجود بعض التصحيفات والتحريفات والأخطاء.

- أضرارها الصحية على العينين والعمود الفقري والجهاز العصبي.

- انشغال الطالب بها يبعده عن التعامل المباشر مع الكتاب، وهو عيب يرجع إلى المستخدم لا إلى البرنامج.

- عدد من القائمين عليها غير متخصصين، والواجب على أهل الاختصاص الانضمام إلى هذه البرامج.

٤ ـ **المكتبة الشاملة**: ولأهمية هذا البرنامج، وباعتباره من آخر ما صدر، إلى كتابة هذه المذكرة، فسوف أخصه ببعض التعريف.

تعد المكتبة الإلكترونية الشاملة مؤسسة علمية ثقافية تربوية تهدف إلى جمع مصادر المعلومات الخاصة بمختلف أنواع العلوم وتقديمها إلى مجتمع المستفيدين: قراء، وباحثين على اختلاف مستوياتهم، وتخصصاتهم، وتسعى إلى زرع الابتكار والمشاهدة المفيدة، وتزكي حب الاستطلاع، وتوسع الآفاق والمدارك(١).

تعريفها:

أضخم مكتبة إلكترونية على شبكة الإنترنت، مكتبة مجانية تجمع عدداً كبيراً من الكتب الإسلامية، وتتيح الإضافة، تحوي أكثر من ١٨٠٠ كتاب إلكتروني، أي أكثر من ٢٠ ألف كتاب مطبوع.

---

(١) موقع المكتبة الشاملة: www.shamila.ws

مصممها:

المكتبة الشاملة من تصميم المكتبة الوقفية، ليست للربح المادي، شأنها شأن بقية المواد المنشورة في الإنترنت.

خصائصها:

من أبرز خصائصها، إمكانية البحث في المكتبة الإلكترونية الشاملة.

- اختيار الكتب عن طريق التصنيفات والمجموعات.
- شاملة لمختلف أوعية المعلومات المطبوعة وغير المطبوعة.
- كل ما تطلب الحصول عليه تجده فيها.
- ديناميكية، تتصف بالفعالية والتغيير المستمر؛ فهي لا تتألف من مجموعات الكتب الإلكترونية منظمة ومفهرسة ومصنفة فحسب، بل تستخدم كل طريقة معروفة لتشجيع استخدام مقتنياتها، فتثير الاهتمام بالقراءة الجيدة.

محتوياتها:

- عدد الكتب فيها يزيد عن ١٦١٠٠.
- عدد أقسامها ٧٠ قسماً.
- عدد الأجزاء المتفرعة لا تحصى.
- عدد الكتب الموافقة للمطبوع ١٤٢٠، وأخرى موافقة لم تتميز بهذه العبارة تزيد على ١٠٠٠ كتابٍ.
- موسوعة الخطب والدروس تحوي حوالى ٢٤٢٥٠٠ خطبة ودرس.
- موسوعة البحوث والمقالات العلمية حوالى ٥٩٠٠ بحثٍ ومقالٍ.
- مجمع مجلة الفقه الإسلامي: صدرت في ١٣ عدداً.
- الموسوعة الفقهية الكويتية.

جديد كتبها:

- العواصم والقواصم للذب عن سنة أبي القاسم، لابن الوزير، أضيف في ١٩ فبراير عام ٢٠١١م.
- هذا نبيك يا ولدي، لمحمود محمود غريب، أضيف في ١٨ فبراير عام ٢٠١١م.
- أذكار وآداب الصباح والمساء، لمحمد بن إسماعيل المقدم.
- دولة الموحدين، لعلي محمد الصلابي.
- فقه التمكين عند دولة المرابطين.
- أحكام أهل الذمة.
- أعلام الموقعين.
- اجتماع الجيوش الإسلامية.
- غاية المقصود في الرد على النصارى واليهود، للسموأل بن المغربي.

محاسنها وإيجابياتها:

المحاسن:

- مواجهة ظاهرة تكاثر المعارف الإنسانية.
- تعدد مصادر المعرفة، وتنوع وسائلها.
- القدرة على التثقيف الذاتي والاستيعاب المباشر.
- تكامل مواد التعليم وترتيبها في مكان واحد، سواء أكانت مطبوعة أم غير مطبوعة.
- سهولة الوصول إلى المادة العلمية في وقت قصير وبجهد يسير.
- ترشيد استخدام المواد التعليمية، وتنسيق تداولها؛ مما يحقق أكبر استفادة ممكنة.

ـ دخول جديد المكتبة لمشتركيها مباشرة بعد إضافتها للمكتبة، إن كان متصلاً بالشبكة العنكبوتية.

ـ يحوي بطاقات تعريفية للكتب والمؤلفين ومعلومات النشر.

ـ مطابقة كثير من المؤلفات للمطبوع في إصداراتها الأخيرة.

السلبيات:

ـ من بين السلبيات التي يمكن مؤاخذتها عليها، احتواؤها على كتب غير موافقة للمطبوع، وهذا يعيق في عملية التهميش والحواشي.

ـ قد تكون مدعاة للكسل والخمول، حيث تجعل الباحث لا يحتك بالكتب، ولا يتفاعل معها.

ـ لا تساعد الباحث في عملية التفقه، كونها مجرد عملية آلية.

ـ كما أنها تبقى برامج آلية، تتحرك وفق ما برمج فيها، فتبقى مجرد وسائل مساعدة على التخريج الفني والتقني، وتبقى الدراسات العلمية والإسنادية حكراً على عقل الباحث وإمكاناته العلمية.

التطوير والعمل القادم للمكتبة:

ـ تحديث الكتب الجديدة من المواقع المذكورة آنفاً، وبالذات من الموقع الرسمي للشاملة، وموقع المشكاة.

ـ نسخ بطاقات الكتب القديمة في الشاملة والحديثة منها، والتعريف بها إن وجد، من هذه المواقع.

ـ عمل تراجم للمؤلفين في شاشة المؤلفين بالرجوع إلى كتب التراجم الحديثة.

ـ ربط الكتب بمؤلفيها، والتعريف مسبقاً بكتب المؤلفين بواسطة تلك المواقع، خاصة موقع المشكاة.

ـ كتابة عناوين الكتب كاملة إن احتيج إلى ذلك.

ملاحظة:

إن ما يمكننا تسجيله على هذا البرنامج، هو إمكانية التخريج به بإدخال اسم أي راوٍ من الرواة في سند الحديث، أو التخريج به من خلال إدخال عبارة أو أكثر من العبارات الواردة في متن الحديث.

وما يمكننا ملاحظته أيضاً، وهو من ميزاتها، إمكانية الاطلاع على معلومات الطبع، خاصة ما يتعلق بالكتب الموافقة طباعتها ما حمل في البرنامج.

٥ ـ الموسوعة الذهبية للحديث النبوي الشريف.

٦ ـ الموسوعة الذهبية الميسرة.

٧ ـ المكتبة الألفية للسنة النبوية.

٨ ـ مكتبة الأجزاء.

٩ ـ موسوعة الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

ثانياً: المواقع والشبكات الإلكترونية:

ساهمت الثورة التكنولوجية في عالم الإنترنت، في فتح مواقع إلكترونية عديدة ومتنوعة، أسهمت بدورها في خدمة السُّنَّة النبوية وعلومها، وخدمة العلوم الإسلامية ـ بصفة عامة ـ من ذلك:

ـ موقع وحي السماء www.wahy.com

ـ المحدث (المكتبة الإسلامية وبرامجها):

indeo.html www.muhaddith.org/a

ـ موقع سلطان .www.sultan.org

ـ ملتقى أهل الحديث http://www.ahlalhdeeth.com

ـ موقع السُّنَّة النبوية وعلومها، المشرف العام: د/ فالح الصغير:

www.sonah.com

ـ شبكة صيد الفوائد الإسلامية www.saaid.net

ـ شبكة المشكاة الإسلامية www.meshkat.net

وغيرها من المواقع الكثيرة والمتنوعة[١].

تنبيه مهم:

لا نغفل عن التنبيه إلى أن مادة هذه البرامج هي مصادر كتب السُّنَّة المختلفة، سواء أكانت المصادر الأصلية، أم المصادر المساعدة، أم كتب الفقه، والعقيدة، والشروح، والتفسير، واللغة، وغيرها، فما تحويه من كنوز؛ إنما هي هذه الكتب نقلت إلى هذه البرامج بطرق آلية إلكترونية منها ما هو موافق للمطبوع ومنها ما لا تزال الجهود تبذل فيه ليوافق المطبوع... إلخ، وهي إشارة نريد من ورائها التنبيه إلى أهمية الكتاب المطبوع، ولا نملك إلا أن نتقدم بالشكر والعرفان إلى القائمين بهذه الجهود والمساعي للإسهام في خدمة القرآن والسُّنة، وخدمة التراث بصفة عامة، فجزاهم الله عنا كل خير وجعل عملهم هذا في ميزان حسناتهم.

المراحل التي يتبعها الطالب المبتدئ لتخريج حديثه تخريجاً فنياً.

بعد كلامنا عن هذه الوسائل نأتي لتعليمك المراحل التي تمر عليها لتخريج نص روايتك تخريجاً فنياً:

١ ـ أمامك نص أو كلمة أو طرف من حديث، أو الراوي الأعلى له، تريد تخريجه.

٢ ـ يفترض أن تقرأ ما جاء في هذا الدليل قراءة جيدة ومتأنية، وتقرأ كتباً غيره في الموضوع، وأن تحضر المحاضرات للإصغاء والاستفسار والاستفادة.

٣ ـ ينزل الطالب إلى المكتبة.

---

(١) علم التخريج بين الأصالة والتجديد، ص٤٠.

٤ ـ يختار البحث في أي وسيلة يريد التخريج بها، فيأتي بالكتب المساعدة على تخريج حديثه بتلك الوسيلة، أو يستعين بالجهاز والبرامج الإلكترونية.

٥ ـ إن البحث الجاد يستلزم من الطالب أن ينظر في أكثر من طريقة؛ لأن بعض الكتب المساعدة لم تخرج إلّا أحاديث كتب مخصوصة؛ كالكتب التسعة بالنسبة للمعجم المفهرس، وكتب السُّنَّة كما هو معروف أكثر من ذلك.

٦ ـ يسجل الطالب المعلومات التوجيهية التي دلته إليها المصادر المساعدة في أوراق مسودة، أو على جهازه.

٧ ـ يرجع الطالب إلى المواضع التي أحالته إليها المصادر المساعدة، واحداً بعد الآخر.

٨ ـ ينقل منها الروايات على أوراق مسودة، أو على الجهاز بأسانيدها ومتونها، لا يهمل من ذلك شيئاً.

٩ ـ إذا وجد تعليقاً على المروي من مؤلفه أو من غيره، كما يفعل الإمام الترمذي في جامعه مثلاً، فلينقله؛ لأنه سيستفيد منه في مراحل التخريج العلمي القادمة.

١٠ ـ على الطالب أن يسجل بعد نقل الحديث من مصدره أو قبله، اسم الكتاب، والباب، والجزء، والصحيفة التي نقل منها ذلك.

١١ ـ وعليه أن يسجل معلومات النشر. كل ذلك في أوراق مسودة، أو على الجهاز.

١٢ ـ لما ينتهي الطالب من تسجيل كل الروايات، مع المعلومات الضرورية، يحاول أن يرسم مخططاً يجمع فيه طرق هذا الحديث، وهو ما يسميه أهل العلم عادة «شجرة الأسانيد».

١٣ ـ بعد ذلك يأتي دور التخريج العلمي ودراسة الأسانيد، وذلك ما سنعرفه عند الإجابة عن السؤال الآتي:



السؤال الرابع

بعد تخريج الحديث من بطون كتب السُّنَّة، ما الخطوات المتبعة لمعرفة حال روايته وأحوال رواته؟ (دراسة الأسانيد)

دراسة الأسانيد:

بعد فهم الطالب معاني عبارة التخريج المتنوعة، واستعمالاتها عند أهل الاختصاص، وتعريف علم التخريج عند المعاصرين، وتعرفه على الوسائل المساعدة على التخريج، وأقسامها، وأهم المؤلفات فيها، فإنه ينتظر التقدم خطوة أخرى للتمكن من هذا العلم، تتعلق بكيفية دراسة الأسانيد، ومعرفة المدارات، وحال الروايات والرواة... إلخ، وهو ما يعرف عند أساتذتنا الأفاضل بدراسة الأسانيد، أو التخريج العلمي للحديث، وأبدأه ـ إن شاء الله تعالى ـ بتعريف الإسناد، وبيان أهميته، والعلوم التي ينبغي على الطالب المبتدئ خاصة معرفتها والتمكن منها للولوج في عالم الدراسات الإسنادية، لنختم هذا العنصر بنماذج عملية تساعد الطالب على التمرن على الدراسات الإسنادية، ومن ثم تحقيق الأهداف العلمية من التخريج بمعرفة تفردات الرواة أو مخالفاتهم أو موافقاتهم، لنصل في النهاية إلى معرفة الحكم على الروايات ومعرفة درجاتها.

مفهوم الإسناد:

«هو حكاية طريق متن الحديث، وعرّف السند، بأنه طريق متن

الحديث[١]، وسمي سنداً لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم بصحة الحديث أو ضعفه، أخذاً من معنى السند لغة: وهو ما استندت إليه من جدار أو غيره، والمحدثون يستعملون كلّاً من السند والإسناد في موضع الآخر، ويعرف المراد بالقرائن. قال الحافظ ابن حجر: ولكون الإسناد يعلم به الموضوع من غيره، كانت معرفته من فروض الكفاية»[٢].

أهمية الإسناد:

لم يكن يسأل عن الإسناد في عهد الصحابة الأول؛ لصدقهم وعدالتهم وقرب عهدهم من رسول الله ﷺ؛ فكان الصحابي يرفع الحديث إلى رسول الله ﷺ، وقد سمعه منه أو من صحابي عنه، إلى أن وقعت الفتنة، وبدأ الوضع فأصبح طلب الإسناد ضرورةً من ضرورات الدين[٣].

فالإسناد من الدين، والرواية لا تكون إلا عن الثقات، وجرح الرواة بما هو فيهم جائز، بل واجب، وليس من الغيبة المحرمة، بل يعد من باب الذب والدفاع عن الشريعة، وصيانة حديث رسول الله ﷺ، ذكر الأئمة في كتبهم نصوصاً كثيرة في بيان أهمية الإسناد، وكونه من الدين منهم الإمام مسلم في مقدمة كتابه الصحيح، وابن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل»، وغيرهما، فيما يأتي ذكر بعض منها:

روى مسلم في مقدمة صحيحه قال: «وحدثني محمد بن عبد الله بن قهزاذ من أهل مرو، قال: سمعت عبدان بن عثمان يقول: سمعت

---

(١) ينظر: توجيه النظر، طاهر الجزائري، ١/ ٨٩.
(٢) لمحات من تاريخ السُّنَّة وعلوم الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، ص١٣٨، نقلاً من مرقاة المفاتيح للعلامة علي القاري، ١/ ٢١٨.
(٣) ينظر: لمحات من تاريخ السُّنَّة، ص١٣٨، بتصرف.

عبد الله بن المبارك، يقول: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[١]، وفي مقدمته عن محمد بن سيرين قال: «إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم» وعنه أيضاً أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم: فينظر إلى أهل السُّنَّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم»، وعن أبي الزناد قال: «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث يقال: ليس من أهله»، وعن مسعر قال: «سمعت سعد بن إبراهيم يقول: لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات»، وعن عبد الله بن المبارك قال: «الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء» وعنه أيضاً أنه قال: «بيننا وبين القوم القوائم»[٢]؛ يعني: الإسناد وقال ابن أبي حاتم في باب الإخبار أنها من الدين والتحرز والتوقي فيها: «نا أبو سعيد الأشج نا حفص ـ يعني ابن غياث ـ عن أشعث عن ابن سيرين قال: كان يقال إنما هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذونها[٣].

واتفق علماء الحديث على أنه لا يؤخذ بالحديث إلا إذا كان رواته موصوفين بالعدالة والضبط، وأن العدالة وحدها غير كافية[٤]. قال أيوب السختياني: «إن لي جاراً، ثم ذكر من فضله، ولو شهد عندي على تمرتين ما رأيت شهادته جائزة»، وقال عفان بن مسلم: «كنا عند إسماعيل بن علية، فحدث رجل عن رجل فقلت: إن هذا ليس بثبت فقال الرجل: اغتبته فقال إسماعيل: ما أغتابه، ولكنه حكم أنه ليس بثبت»[٥]، وكان الإمام مالك شديد الانتقاء للرواة، فعن سفيان بن عيينة قال: «ما

---

(١) ١/ ١٥.

(٢) تنظر هذه النصوص في: مقدمة صحيح مسلم، ص١٦ ـ ١٧.

(٣) الجرح والتعديل، ٢/ ١٥.

(٤) توجيه النظر، ١/ ٩١.

(٥) المصدر نفسه، ١/ ٩٢.

كان أشد انتقاء مالك للرجال، وأعلمه بشأنهم»، وقال ابن معين: «كل من روى عنه مالك بن أنس فهو ثقة، إلا عبد الكريم البصري أبا أمية»، وقال النسائي: «ما أحد عندي بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أجل ولا آمن على الحديث منه، ثم يليه شعبة في الحديث، ثم يحيى بن سعيد القطان، ليس بعد التابعين آمن على الحديث من هؤلاء الثلاثة، ولا أقل رواية عن الضعفاء»، وقال معن بن عيسى: «كان مالك يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك:

أ ـ لا يؤخذ من سفيه.

ب ـ ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه.

ج ـ ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم على أحاديث رسول الله ﷺ.

د ـ ولا من شيخ، له فضل وصلاح وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث به».

وقال إسحاق بن محمد الفروي: سئل مالك، أيؤخذ العلم ممن ليس له طلب ولا مجالسة؟ فقال: «لا يكتب العلم إلا عمن يحفظ، ويكون قد طلب، وجالس الناس، وعرف، وعمل، ويكون معه ورع» وقال إسماعيل بن أبي أويس: «سمعت خالي مالكاً يقول: إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم: لقد أدركت سبعين ممن يقول: قال رسول الله ﷺ، عند هذه الأساطين، فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان به أميناً؛ لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، وقدم علينا ابن شهاب، فكنا نزدحم عند بابه» وقال أبو سعيد بن الأعرابي: «كان يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه، سئل عن غير واحد فقال: ثقة روى عنه مالك»، وقال شعبة: «كان مالك أحد المميزين، ولقد سمعته يقول: ليس كل الناس يكتب عنهم، وإن كان لهم

فضل في أنفسهم؛ وإنما هي أخبار رسول الله ﷺ، فلا تؤخذ إلا من أهلها»[١].

فتتمثل أهمية الإسناد أساساً في أن الحديث عن رسول الله ﷺ، لا يقبل إلا عن ثقة؛ فعن عقبة بن نافع أنه أوصى ولده فقال: «لا تقبلوا الحديث عن رسول الله ﷺ، إلا عن ثقة»[٢]، وعن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: «إني لأسمع الحديث أستحسنه، فما يمنعني من ذكره إلا كراهية أن يسمعه سامع فيقتدي به، أسمعه من الرجل لا أثق به، قد حدثه عمن أثق به، وأسمعه من الرجل أثق به قد حدث به عمن لا أثق به»[٣]، وعن سعد بن إبراهيم أنه قال: «لا يحدث عن رسول الله ﷺ إلا الثقات»[٤].

أهمية النقد والنقاد:

أستهل هذا العنصر بالتنبيه إلى أن ولوج هذا الباب أمر خطير، لا يتسنى لأي أحد طرقه، إلا من ألهم العلم والخبرة والممارسة والحفظ، وإلى هذا أشار الشيخ المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ، وسوف أعتمد في الكلام عن هذه المسألة نصوص هذا المحقق المدقق، إن شاء الله مرتبة وفق العناصر الآتية:

أ ـ أوصاف الناقد وشروطه:

لا يتربع على عرش النقد الحديثي إلا من كانت تتوفر فيه شروط

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل، ١/١٩ ـ ٣١، في ترجمة الإمام مالك، وينظر: غيرها من الآثار في معجم مصطلحات الحديث، ص٩٢ ـ ٩٣.

(٢) الكفاية، الخطيب البغدادي، ص٤٨.

(٣) المصدر نفسه، باب ما جاء في أن الحديث عن رسول الله ﷺ لا يقبل إلا عن ثقة، ص٤٨.

(٤) المصدر نفسه، ص٤٩.

تؤهله لشغل هذه المسؤولية الخطيرة يقول المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس نقد الرواة بالأمر الهيّن، فإن الناقد لا بد أن يكون»(١):

الشرط الأول: كثير المعارف والاطلاع وتفصيله:

١ ـ واسع الاطلاع على الأخبار المروية.

٢ ـ عارفاً بأحوال الرواة السابقين.

٣ ـ عارفاً بطرق الرواية.

٤ ـ خبيراً بعوائد الرواة.

٥ ـ خبيراً بمقاصدهم وأغراضهم.

٦ ـ خبيراً بالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب.

٧ ـ خبيراً بالأسباب الموقعة في الخطأ والغلط.

قال: «ثم يحتاج إلى أن يعرف **أحوال الراوي**» وتفصيله:

١ ـ متى ولد.

٢ ـ وبأي بلد؟

٣ ـ وكيف هو في الدين؟

٤ ـ وكيف هو في الأمانة؟

٥ ـ وكيف هو في العقل؟

٦ ـ وكيف هو في المروءة؟

٧ ـ وكيف هو في الحفظ؟

٨ ـ ومتى شرع في الطلب؟

٩ ـ ومتى سمع؟

١٠ ـ وكيف سمع؟

---

(١) في مقدمة كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، الورقات: ب، ج.

١١ ـ ومع من سمع؟

١٢ ـ وكيف كتابه؟

وهي صفات كما ترى تتعلق بمعرفة الناقد أحوال الراوي من حيث: شخصيته واسمه ونسبه وغيرها، وأحواله في عقله وحفظه وأمانته وكيفية سماعه ومع من سمع... إلخ، ولا يتأهل الناقد لهذه المسؤولية إلا إذا عرف مسائل أخرى تتعلق بشيوخ الراوي وأحوالهم، ودرجة ضبطهم، قال: «ثم يعرف **أحوال الشيوخ**» أي شيوخ الراوي، وتفصيله:

١ ـ الشيوخ الذين يحدث عنهم.

٢ ـ وبلدانهم.

٣ ـ ووفياتهم.

٤ ـ وأوقات تحديثهم.

٥ ـ وعاداتهم في التحديث.

وهل يكفي الناقد معرفة الراوي وشيوخه كي يتأهل؟ لا، يشترط في الراوي شرطاً ثالثاً يتعلق بمعرفة الناقد **مرويات الراوي ومقارنتها** بروايات غيره، حتى تتبين له استقامتها إذا كانت موافقة لرواياتهم أو كانت مخالفته لهم يسيرة، أو أنها غير مستقيمة متى كثرت منه المخالفة والتفرد بما لا أصل له قال: «ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي، ويعتبرها بهم، إلى غير ذلك»، وتفصيله:

١ ـ معرفته بمرويات الناس عن هؤلاء الشيوخ.

٢ ـ يقابل مرويات هذا الراوي بمرويات غيره من تلاميذ الشيخ، ويعتبرها بهم. وهذه كلها، كما سبق ذكره مسائل تتعلق بمعرفة الناقد الرواة وأحوالهم من العدالة والضبط، ومعرفة رواياتهم، واعتبارها بروايات غيرهم من التلاميذ عن الشيوخ... إلخ، وهذه كلّها صفات تتعلق بشرط توسع الناقد في المعرفة والاطلاع.

الشرط الثاني: متعلق بذات الناقد وتفصيله:

١ ـ اليقظة، قال المعلمي: «ويكون مع ذلك متيقظاً».

٢ ـ الفهم المرهف.

٣ ـ الفطنة الدقيقة.

٤ ـ ملك النفس؛ أي: متحكماً في نفسه.

٥ ـ لا يستمليه الهوى، أي أن يكون عادلاً في أحكامه وأقواله لا يغلبه الهوى.

٦ ـ لا يستفزه الغضب.

٧ ـ ولا يستخفه بادر ذهن، حتى يستوفي النظر، ويبلغ المقر.

الشرط الثالث:

يتعلق بأحكامه «بأن يحسن التطبيق فيها؛ فلا يجاوز ولا يقصر»[(١)]، إنه لعمري عين العدل والإنصاف، إذ كيف يتأهل لمسؤولية النقد من لم يمتلك هذه الشروط والأوصاف؟

لهذا يقول المعلمي: «وهذه المرتبة بعيدة المنال، لم يبلغها إلا الأفذاذ، وقد كان من أكابر المحدثين وأجلتهم من يتكلم في الرواة، فلا يعول عليه ولا يلتفت إليه»[(٢)]. قال الإمام ابن المديني، وهو من أئمة هذا الشأن: «أبو نعيم وعفان صدوقان، لا أقبل كلامهما في الرجال؛ هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه»، قال المعلمي مفسراً نص ابن المديني: «والكلمة المذكورة تدل على كثرة كلامهما في الرجال، ومع ذلك لا تكاد تجد في كتب الفن نقل شيء من كلامهما»[(٣)].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) مقدمة الجرح والتعديل، مصدر سابق، وينظر نص ابن المديني في تهذيب التهذيب، لابن حجر، ٥/٥٩٨.

وهذا ابن أبي حاتم رَحِمَهُ اللَّهُ في حوار علمي ممتع يبين لنا طرق وكيفية معرفة الأخبار والمعاني:

أ ـ قال: «فإن قيل: كيف السبيل إلى معرفة (ما ذكرت) من معاني كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ ومعالم دينه؟

قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله ﷺ، وعن أصحابه النجباء الألباء؛ الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ب ـ فإن قيل: فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟

قيل: **بنقد العلماء الجهابذة**؛ الذين خصهم الله عَزَّ وَجَلَّ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمان.

ثم ساق بسنده إلى ابن المبارك، وقد سئل عن الأحاديث المصنوعة؟ فقال: «**يعيش لها الجهابذة**».

ج ـ فإن قيل: فما الدليل على صحة ذلك؟

قيل له: اتفاق أهل العلم على الشهادة لهم بذلك، ولم ينزلهم عَزَّ وَجَلَّ هذه المنزلة، إذ أنطق أهل العلم لهم بذلك، إلا وقد جعلهم أعلاماً لدينه، ومناراً لاستقامة طريقه، وألبسهم لباس أعمالهم»[١].

من هذا النص، نقف على أن الله عَزَّ وَجَلَّ كما حفظ كتابه العظيم، حفظ سنة نبيه ﷺ، وهي من الوحي أيضاً، فقيض لها رجالاً حفظوها وحافظوا عليها وصانوها من كل تحريف وتزييف، ومن كل نخيل ودخيل، فهي بيننا صافية نقية محفوظة بحفظ الله لها.

ولم يقصر الجهابذة النقاد رحمهم الله، في هذا الباب؛ فتتبعوا الرواة واحداً واحداً، في تفاصيل حياتهم الخاصة والعلمية، حتى كأنك تخال نفسك وأنت تقرأ ترجمة أحدهم، تعرفه وتعرف كل تفاصيل أحواله

---

(١) مقدمة كتاب الجرح والتعديل.

في العدالة والضبط والوصف، كما تتبعوا رواياتهم واحداً واحداً، فجمعوها وحفظوها واعتبروها بروايات غيرهم، فسبروها وبينوا درجاتها، وقيدوا كل ذلك في مؤلفاتهم المتنوعة، فجاءتنا السُّنَّة مغربلة مميزة: صحيح الروايات من سقيمها، عدول الرواة وصادقيهم، من كاذبيهم وكثيري الغفلة والغافلين والمختلطين والمدلسين من غيرهم، ولمزيد بيان في أوصاف الناقد وشروطه، أستعين بنص ابن أبي حاتم، وهو يتكلم عن ضرورة تمييز الناقد بين عدول الرواة من مجروحيهم، وهو ما سنبينه في الشرط الرابع.

الشرط الرابع:

وإن كان متضمناً في نص المعلمي، غير أنه في نص ابن أبي حاتم أوضح وتفصيله قال:

«فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله ﷺ، إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن:

نميز بين عدول الناقلة والرواة، وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وأهل الغفلة والوهم، وسوء الحفظ، والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة.

قال موضحاً أكثر: «ولما كان الدين هو الذي جاءنا عن الله عز وجل، وعن رسوله ﷺ، بنقل الرواة حق علينا معرفتهم، ووجب علينا الفحص عن الناقلة والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والثبت في الرواية، بما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته بأن يكونوا، ثم ذكر شرط الناقد، وهي قريبة مما ذكره نص المعلمي وتفصيلها فيما يأتي:

ب ـ شروط الناقد وأوصافه عند ابن أبي حاتم:

١ ـ الأمانة «أمناء في أنفسهم».

٢ ـ العلم «علماء بدينهم».

٣ ـ التقوى «أهل ورع وتقوى».

٤ ـ الحفظ والإتقان «وحفظ للحديث، وإتقان له وتثبت فيه».

٥ ـ التمييز «وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل».

٦ ـ قلة الغفلة «ولا يشوبهم كثير من الغفلات».

٧ ـ قلة الوهم «ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه».

٨ ـ لا يشبه عليهم بتلقين أو امتحان وغيره «ولا يشبه عليهم بالأغلوطات».

ثم يبين لنا مسألة مهمة في ضرورة فصل مثل هؤلاء وتمييزهم عن غيرهم من أهل الكذب والغفلة وسوء الحفظ وغيرها قال: «وأن يعزل عنهم الذين جرحهم أهل العدالة، وكشفوا لنا عن عوراتهم في كذبهم، وما كان يعتريهم من غالب الغفلة، وسوء الحفظ، وكثرة الغلط، والسهو، والاشتباه»[1].

وهنا، قد تسأل أيها الطالب عن الحكمة من هذا التمييز؟ وعن سبب اشتراط هذه الشروط والأوصاف في الناقد حتى يتأهل للنقد؟

أجيبك عن هذا الانشغال بما أجاب به ابن أبي حاتم في نص ثمين في عنصر وسمته بـ: الحكمة من هذا التمييز.

لما كانت معرفة سُنَّة رسول الله ﷺ لا تتم إلا من جهة النقل والرواية، وجب التمييز بين عدول الناقلة من الرواة، وثقاتهم وأهل الحفظ والإتقان منهم، والكذابين من الناقلة وأهل الغفلة، والوهم وسوء الحفظ، والحكمة من ذلك تتمثل في أمرين أساسيين هما:

أ ـ معرفة أدلة هذا الدين، وأعلامه، وأمناء الله في أرضه على

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل، ١/ ٥.

كتابه وسُنَّة رسوله ﷺ: وهم هؤلاء أهل العدالة؛ فيتمسك بالذي رووه ويعتمد عليه، ويحكم به، وتجري أمور الدين عليه.

ب ـ ومعرفة أهل الكذب تحرصاً، وأهل الكذب وهماً، وأهل الغفلة والنسيان، والغلط، ورداءة الحفظ، فيكشف عن حالهم، وينبأ عن الوجوه التي كان مجرى رواياتهم عليه: إن كذب فكذب، وإن وهم فوهم، وإن غلط فغلط، وهؤلاء هم أهل الجرح:

فيسقط حديث من وجب منهم أن يسقط حديثه، ولا يعبأ به ولا يعمل به:

ويكتب حديث من وجب كتب حديثه منهم على معنى الاعتبار، ومن حديث بعضهم في الآداب الجميلة، والمواعظ الحسنة، والرقائق، والترغيب والترهيب[1].

العلوم التي يحتاجها المخرّج في الدراسات الإسنادية:

وهل يرقى المخرّج إلى الدراسات الإسنادية دون قوائم ولا أزمَّة ولا خطم؟

إن المخرّج ـ وخاصة المبتدئ ـ يفتقر لا محالة إلى جملة من العلوم تؤهله للبحث في الأسانيد والتفتيش في حال الروايات والرواة من ذلك:

١ ـ حاجته إلى معرفة اللغة العربية وقواعدها، وغريب ألفاظها، وتراكيبها... إلخ:

فالنبي ﷺ عربي وأوتي جوامع الكلم، ومن العلامات التي يكتشف بها اختلاق الروايات ركاكة ألفاظها وضعف أسلوبها.

---

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦/١.

٢ ـ حاجته إلى معرفة علم تواريخ الرواة ووفياتهم:

قال ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ: «معرفة تواريخ الرواة وفيها معرفة وفيات الصحابة والمحدثين والعلماء ومواليدهم ومقادير أعمارهم ونحو ذلك، روينا عن سفيان الثوري أنه قال: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ أو كما قال، وروينا عن حفص بن غياث أنه قال: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين؛ يعني: احسبوا سنه وسن من كتب عنه، وهذا كنحو ما رويناه عن إسماعيل بن عياش قال: كنت بالعراق فأتاني أهل الحديث فقالوا: ههنا رجل يحدث عن خالد بن معدان فأتيته فقلت: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال: سنة ثلاث عشرة يعني ومائة فقلت: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين. قال إسماعيل: مات خالد سنة ست ومائة»[١].

قال ابن الصلاح: «وروينا عن الحاكم أبي عبد الله قال: لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد بن حميد سألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة»[٢].

«من أجل ذلك اعتنى الأئمة والمؤرخون بذكر مواليد الرواة ووفياتهم في كتب الطبقات وتراجم الرجال»[٣]، وقد صنف في الوفيات القاضيان أبو الحسن عبد الباقي بن قانع البغدادي (ت٣٥١هـ)، وآخر وفياته عند سنة (٣٤٦هـ)، وأبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن زبر البغدادي الدمشقي قاضي مصر (ت٣٣٨هـ)، وألف الحافظ عز الدين أحمد بن محمد عبد الرحمٰن الشريف الحسيني الحلبي المصري (ت٦٥٩هـ) كتابه «صلة التكملة لوفيات النقلة»، وغيرها.

---

(١) المقدمة مع التقييد والإيضاح، ص٣٣٩ ـ ٣٤٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٤٠.
(٣) ينظر: لمحات من تاريخ السُنَّة، أبو غدة، ص١٥٥.

٣ ـ حاجته إلى علم الجرح والتعديل:

قال الحاكم: «هذا النوع من علم الحديث، معرفة الجرح والتعديل وهما في الأصل نوعان، كل نوع منهما علم برأسه، وهو ثمرة هذا العلم والمرقاة الكبيرة منه»(١).

وقال حاجي خليفة: «هو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ»(٢)، وقال الشيخ أبو غدة رحمه الله: «الجرح اصطلاحاً: . . . وصف الحافظ الناقد للراوي بما يقتضي رد روايته أو تضعيفها، والتعديل: . . . وصف الحافظ الناقد للراوي بما يقتضي سلامته من الجارح في دينه وسلوكه، وتوثيقه وقبول روايته»(٣).

وهو علم لازم للمخرج، به يلج عالم الرواة؛ فيعرف أقوال النقاد فيهم جرحاً وتعديلاً، ويعرف مراتبهم وطبقاتهم، وسبب أوهامهم وغفلتهم أو ثقتهم وعدالتهم، كما يعرف ألفاظ الجرح وألفاظ التعديل، ومناهج أئمة الجرح والتعديل، ومؤلفاتهم فيه، والمتساهل منهم والمعتدل والمتشدد. . . إلخ.

قال الشيخ أبو غدة: «وهو علم صعب عسر، ومزلق جد خطر»(٤)، لذا قال الإمام ابن دقيق العيد: «وهذا الباب، أي باب الجرح، تدخل فيه الآفة من وجوه خمسة:

أحدها وهو شرها: الكلام بسبب الهوى والغرض والتحامل. . .

وثانيها: المخالفة في العقائد؛ فإنها أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض أو تبديعهم.

---

(١) معرفة علوم الحديث، ص٥٢.

(٢) كشف الظنون، حاجي خليفة، ١/ ٥٨٢.

(٣) لمحات من تاريخ السُّنَّة، ص١٧٧ ـ ١٧٨.

(٤) لمحات من تاريخ السُّنَّة، ص١٨٤.

وثالثها: الاختلاق الواقع بين المتصوفة وأصحاب العلوم الظاهرة، فقد وقع بينهم تنافر أوجب كلام بعضهم في بعض.

ورابعها: الكلام بسبب الجهل بالعلوم ومراتبها والحق والباطل منها.

وخامسها: الخلل الواقع بسبب عدم الورع والأخذ بالتوهم والقرائن التي قد تتخلف.

ولصعوبة اجتماع هذه الشرائط؛ يعني: لصعوبة اجتماع أسباب السلامة من هذه الآفات التي تدخل في الجرح، عظم الخطر في الكلام في الرجال، لقلة اجتماع هذه الأمور في المزكين؛ يعني: الشروط الواجب توافرها واجتماعها في المزكين: من العدالة، والاعتدال، والإنصاف، والعلم والتقوى والورع، والسلامة من الهوى، والميل والحسد والكيد والعداوة، ولذا قلت: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار! وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدثون والحكام»[1].

ولخطورة هذا الباب قال الحافظ السخاوي: «واحذر، أيها المتصدي لذلك، المقتفي فيه أثر من تقدم ـ من غرض أو هوى يحملك كل منهما على التحامل والانحراف، وترك الإنصاف، أو الإطراء والافتراء، فذلك شر الأمور التي تدخل ـ على القائم بذلك ـ الآفة منها، والمتقدمون سالمون عنه غالباً، منزهون عنه، لوفور ديانتهم، بخلاف المتأخرين، فإنه ربما يقع ذلك في تواريخهم، وهو مجانب لأهل الدين وطرائقهم»[2].

وأضاف قائلاً: «فالجرح والتعديل خطر؛ لأنك إن عدلت بغير

---

(١) الاقتراح في بيان الاصطلاح، ص٣٣٠ ـ ٣٤٤. وينظر: لمحات من تاريخ السُنَّة، الشيخ أبو غدة، ص١٨٤ ـ ١٨٥.

(٢) فتح المغيث، ص٤٧٨، وينظر: لمحات من تاريخ السُنَّة، ص١٨٥.

تثبت، كنت كالمثبت حكماً ليس بثابت، فيخشى عليك أن تدخل في زمرة من روى حديثاً، وهو يظن أنه كذب، وإن جرحت بغير تحرز، أقدمت على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمته بميسم سوء يبقى عليه عاره أبداً، فالجرح خطر أي خطر! فإن فيه مع حق الله ورسوله ﷺ، حق آدمي»[١].

هذا وللمزكين والمجرحين صفات، وللجرح والتعديل قواعد، ذكرها ابن الصلاح في مقدمته في النوع الثالث والعشرين، ومن شرحها كالحافظ العراقي والإمام السيوطي وغيرهما، وتوسع في تفصيلها الإمام محمد عبد الحي اللكنوي في كتابه الماتع «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» وشيخ المحققين الإمام المعلمي اليماني في كتابه التنكيل، هذا وإن المؤلفات في هذا الفن من علم الحديث كثيرة ومتنوعة منها من أفرد كتابه للكلام عن الثقات ككتاب الثقاة لابن حبان، ومنهم من خص كتابه للمجروحين ككتاب الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، وكتاب المجروحين لابن حبان، ومنهم من جمع في كتابه بين العدول والمجروحين،ككتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ومنهم من أفرد رواة كتب مخصوصة بالتأليف كما فعل الحافظ المزي في تهذيب الكمال، والحافظ ابن حجر في تهذيبه.

والشاهد من كل ما جاء في هذا العنصر، بيان ما في هذا العلم من الخطورة، والتأكيد على لزوم معرفته معرفة سليمة ودقيقة تكسب المخرّج المهارة في معرفة فن علم الرواة وكل متعلقاته.

مراتب الجرح والتعديل:

قسم ابن أبي حاتم رحمه الله، كلّا من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب، وبيَّن حكم كل مرتبة منها، وزاد الذهبي وتبعه العراقي مرتبة على

---

(١) المصدر نفسه.

مراتب التعديل، هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم، وهي ما تكرر فيه لفظ التوثيق كقولهم: «ثقة ثقة» أو «حجة ثقة»، وزاد ابن حجر مرتبة أعلى من التي زاداها الذهبي والعراقي، وهي صيغة التفضيل كقولهم: «أوثق الناس» أو «أثبت الناس»، فصارت بذلك مراتب التعديل ستاً.

بهذا أضاف العلماء مرتبتين أخريين على مراتب الجرح التي ذكرها ابن أبي حاتم، فصارت مراتب الجرح ستاً[(١)]، وهذه المراتب هي:

أولاً: مراتب التعديل:

١ ـ ما دل على المبالغة في التوثيق، أو كان على وزن «أفعل»، وهي أرفع المراتب كقولهم: «فلان إليه المنتهى في التثبت» و«لا أعرف له نظيراً في الدنيا» و«فلان أثبت الناس» و«أوثق الخلق» و«أوثق من أدركت من البشر»، وغيرها.

٢ ـ ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق كقولهم: «ثقة ثقة» و«ثقة ثبت» و«ثبت حجة» و«ثقة مأمون» و«ثقة حافظ»، وغيرها.

٣ ـ ما دل على التوثيق من غير تأكيد كقولهم: «ثقة» و«حجة» و«ثبت» أو «كأنه مصحف» أو «عدل ضابط»، وغيرها.

٤ ـ ما دل على التعديل من غير إشعار بالضبط كقولهم: «صدوق» أو «محله الصدق» أو «مأمون» أو «خيار»، وغيرها.

٥ ـ ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح كقولهم: «فلان شيخ» و«روى عنه الناس» و«إلى الصدق ما هو» و«فلان وسط» و«فلان شيخ وسط»، وغيرها.

٦ ـ ثم ما أشعر بالقرب من التجريح كقولهم: «فلان صالح

---

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص١٦٣.

الحديث» و«يكتب حديثه» و«يعتبر به» أو «مقارب الحديث» أو «صالح»، وغيرها.

حكم هذه المراتب:

١ ـ أما المراتب الثلاث الأولى، فيحتج بأهلها، وإن كان بعضهم أقوى من بعض.

٢ ـ وأما المرتبتان الرابعة والخامسة، فلا يحتج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم ويختبر، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة.

٣ ـ وأما أهل المرتبة السادسة، فلا يحتج بأهلها، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط، دون الاختبار، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط.

ثانياً: مراتب الجرح:

١ ـ ما دل على التليين (وهي أسهل مراتب الجرح) كقولهم: «فلان لين الحديث» أو «فيه مقال» أو «في حديثه ضعف» أو «ليس بذاك» أو «ليس بمأمون»، وغيرها.

٢ ـ ما صرح بعدم الاحتجاج به وشبهه كقولهم: «فلان لا يحتج به» و«ضعيف» أو «له مناكير» أو «واه» أو «ضعفوه»، وغيرها.

٣ ـ ما صرح بعدم كتابة حديثه كقولهم: «فلان لا يكتب حديثه» أو «لا تحل الرواية عنه» أو «ضعيف جداً» أو «واه بمرة» أو «طرحوا حديثه»، وغيرها.

٤ ـ ما دل على اتهامه بالكذب كقولهم: «فلان متهم بالكذب» أو «متهم بالوضع» أو «يسرق الحديث» أو «ساقط» أو «ليس بثقة»، وغيرها.

٥ ـ ما دل على وصفه بالكذب كقولهم: «فلان كذاب» أو «دجال» أو «وضاع» أو «يكذب» أو «يضع»، وغيرها.

٦ ـ ما دل على المبالغة في الكذب كقولهم: «فلان أكذب الناس» أو «إليه المنتهى في الكذب» أو «هو ركن الكذب» أو «هو معدن الكذب» أو «إليه المنتهى في الوضع»، وغيرها، وهي أسوأ مراتب الجرح.

حكم هذه المراتب:

١ ـ أما أهل المرتبتين الأولى والثانية، فإنه لا يحتج بحديثهم لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط، وإن كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى.

٢ ـ وأما أهل المراتب الأربع الأخيرة (الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة) فلا يحتج بحديثهم، ولا يكتب، ولا يعتبر به؛ لأنه لا يصلح لأن يتقوى أو يقوي غيره[1].

ضوابط الجرح والتعديل:

لأهمية هذا العلم وخطورته كما بينا سابقاً، لم يتركه العلماء دون ضوابط؛ إذ لا يتمكن منه إلا من كان أهلاً، مؤهلاً، وتقودنا الدقة العلمية لكلام المعلمي رَحِمَهُ اللهُ، والذي ينبغي أن يعض عليه بالنواجذ، وأن يتخذ منهجاً يحتذى عند دراسة الأسانيد وتتبعها، إلى الكلام عن ضوابط الجرح والتعديل، فهل باب الجرح والتعديل مفتوح يستطيع أي واحد الولوج منه؟ أم لا بد على من يريد دخوله من ضوابط وشروط تؤهله للكلام والاختصاص في هذا العلم؟

لا شك، أن الجرح والتعديل من أخطر وأدق فروع علم الحديث؛ لارتباطه بأحوال النقلة وصفاتهم وأعراضهم، ورواياتهم... إلخ، من أجل ذلك لم يغفل العلماء الكلام عن الضوابط التي لا بد على مريده أن يلتزمها، وحدوا له حدوداً ينبغي على مريده أن لا يتجاوزها، سأتكلم

---

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، محمود الطحان، ص١٦٣ ـ ١٦٦.

عنها معتمدة ما ذكره فضيلة الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف في كتابه «ضوابط الجرح والتعديل» لسهولة التعامل معه على الطالب المبتدئ خاصة:

أولاً: اعتبار مناهج الأئمة في جرحهم وتعديلهم فإنهم على ثلاثة أقسام:

١ ـ من هو متعنت في الجرح متثبت في التعديل؛ يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث مثل: شعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ)، ويحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ)، وغيرهما.

٢ ـ من هو معتدل في التوثيق منصف في الجرح مثل: سفيان الثوري (ت١٦١هـ)، وعبد الرحمٰن بن مهدي (ت١٩٨هـ) ومحمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، وأبي زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ)، وابن عدي (ت٣٦٥هـ)، والدارقطني (ت٣٨٥هـ)، وغيرهم.

٣ ـ من هو متساهل كالعجلي (ت٢٦١هـ)، والترمذي (ت٢٧٩هـ)، وابن حبان (ت٣٥٤هـ)، وغيرهم(١).

فإذا جاء التوثيق من المتشددين، فإنه يعض عليه بالنواجذ؛ لشدة تثبتهم في التوثيق، إلا إذا خالف الإجماع على تضعيف الراوي، أو كان الجرح مفسراً بما يجرح، فإنه يقدم على التوثيق.

أما إذا جرحوا أحداً من الرواة فينظر: هل وافقهم أحد على ذلك؛ فإن وافقهم أحد على التضعيف، فإنه لا يؤخذ بقولهم على إطلاقه، ولا يرد على إطلاقه، فإذا عارضه توثيق من معتبر، فلا يقبل ذلك الجرح إلا مفسراً(٢).

---

(١) في وصم هؤلاء الأئمة بالتساهل تجوز كبير، نابع من عدم دراسة منهج هؤلاء الأئمة ومعرفة مقاصدهم في مؤلفاتهم، والتقليد لبعض المعاصرين أوقع في هذا التجوز من عامة الباحثين المعاصرين (البكري).

(٢) ضوابط الجرح والتعديل، د. العبد اللطيف، ص٥٠ ـ ٥١.

وإذا جاء التوثيق من المتساهلين فإنه ينظر: هل وافقهم أحد من الأئمة على ذلك؛ فإن وافقهم أحد، أخذ بقولهم، وإن انفرد أحدهم بذلك التوثيق، فإنه لا يسلم له؛ فإن من عادة ابن حبان مثلاً، توثيق المجاهيل.

وأما الجرح، فهم فيه على غير منهج واحد: فمنهم من يتساهل مع الضعفاء كالعجلي، ومنهم من يتعنت كابن حبان.

أما المعتدلون، فإنه يعتمد على أقوالهم جرحاً وتعديلاً في الحكم على الرواة، ما لم يعارض توثيقهم جرح مفسر خالٍ من التعنت، فإنه يقدم عندئذ:

ثانياً: ضرورة معرفة طبقات النقاد، من أجل المقابلة بين أحكامهم على الرواة؛ لأن منهم المتشدد، ومنهم المتساهل، ومنهم المعتدل.

«بعد وفاته ﷺ، خلفه أصحابه الأخيار الأبرار، خير القرون على الإطلاق؛ فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا التفسير والتأويل، وهم الذين اختارهم الله ﷻ لصحبة نبيه ونصرته وإقامة دينه وإظهار حقه، فرضيهم له صحابة، وجعلهم لنا أعلاماً وقدوة؛ فحفظوا عنه ﷺ، ما بلغهم عن الله ﷻ، وما سن وشرع، وحكم وقضى، وندب وأمر ونهى، وحظر وأدب، ووعوه وأتقنوه؛ ففهموا الدين، وعلموا أمر الله ونهيه، ومراده، بمعاينة رسول الله ﷺ، ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله، وتلقفهم منه، واستنباطهم عنه؛ فشرفهم الله ﷻ بما مَنَّ عليهم وأكرمهم به؛ من وضعه إياهم وضع القدوة، فنفى عنهم الشك والكذب والغلط والريبة والغمز، وسماهم عدول الأمة فقال عز ذكره في محكم تنزيله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣] ففسر النبي ﷺ قوله: (وسطاً) قال: «عدلاً».

فكانوا عدول الأمة وأئمة الهدى، وحجج الدين، ونقلة الكتاب

والسنة؛ وندب الله ﷻ إلى التمسك بهديهم، والجري على مناهجهم، والسلوك لسبيلهم، والاقتداء بهم فقال: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ [النساء: ١١٥].

ثم تفرق الصحابة ﵃ في النواحي والأمصار والثغور، وفي فتوح البلدان والمغازي، والإمارة والقضاء والأحكام، فبث كل واحد منهم في ناحيته، وبالبلد الذي هو فيه، ما وعاه وحفظه عن رسول الله ﷺ، وحكموا بحكم الله ﷻ، وأمضوا الأمور على ما سن رسول الله ﷺ، وأفتوا فيما سئلوا، مما حضرهم من جواب رسول الله ﷺ، عن نظائرها من المسائل، وجردوا أنفسهم مع تقدمة حسن النية والقربة إلى الله ﷻ، لتعليم الناس الفرائض والأحكام والسنن، والحلال والحرام، حتى قبضهم الله ﷻ، رضوان الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين[(١)].

فخَلَف بعدهم التابعون الذين اختارهم الله ﷻ لإقامة دينه، وخصهم بحفظ فرائضه وحدوده، وأمره ونهيه، وأحكامه، وسنن رسول الله ﷺ، وآثاره؛ فحفظوا عن صحابة رسول الله ﷺ، ما نشروه وبثوه من الأحكام والسنن والآثار، وسائر ما وصفنا به الصحابة رضي الله تعالى عنهم؛ فأتقنوه، وعلموه وفقهوا فيه؛ فكانوا من الإسلام والدين ومراعاة أمر الله ﷻ، ونهيه، بحيث وضعهم الله ﷻ، ونصبهم له إذ يقول عز من قائل: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فصاروا برضوان الله ﷻ عليهم، وجميل ما أثنى عليهم، بالمنزلة التي نزههم الله بها عن أن يلحقهم غمزاً، أو تدركهم وصمة؛ لتيقظهم وتحرزهم وتثبتهم، ولأنهم البررة الأتقياء الذين ندبهم الله ﷻ، لإثبات دينه وإقامة سنته وسبيله: **فلم يكن لاشتغالنا بالتمييز بينهم معنى**؛ إذ كنا

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١/ ٧ ـ ٨، بتصرف يسير.

لا نجد منهم إلا إماماً مبرزاً مقدماً في الفضل والعلم، ووعي السنن وإثباتها، ولزوم الطريقة واحتبائها، رحمة الله ومغفرته عليهم أجمعين - **إلا ما كان ممن ألحق نفسه بهم، ودلسها بينهم، ممن ليس يلحقهم، ولا هو في مثل حالهم، لا في فقه، ولا علم، ولا حفظ، ولا إتقان، ولا ثبت، ممن قد ذكر الأئمة أوصافهم ومعانيهم في كتبهم**[1].

ثم خلفهم تابعوا التابعين وهم: خلف الأخيار وأعلام الأمصار في دين الله ﷻ، ونقل سنن رسول الله ﷺ، وحفظه وإتقانه، والعلماء بالحلال والحرام، والفقهاء في أحكام الله ﷻ، وفروضه، وأمره ونهيه، فكانوا **على مراتب أربع**:

الأولى: **الأثبات الحفاظ الورعون المتقنون الجهابذة النقاد للحديث.**

حكمهم: هؤلاء لا يختلف فيهم، ويعتمد على جرحهم وتعديلهم، ويحتج بحديثهم وكلامهم في الرجال.

الثانية: **من كان عدلاً في نفسه، ثبتاً في روايته، صدوقاً في نقله، ورعاً في دينه، حافظاً لحديثه متقناً فيه.**

حكمه: هو العدل الذي يحتج بحديثه ويوثق في نفسه.

الثالثة: **الصدوق الورع، الثبت، الذي يهم أحياناً، وقد قبله الجهابذة النقاد.**

حكمه: يحتج بحديثه.

الرابعة: **الصدوق، الورع، المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو.**

حكمه: يكتب من حديثه في الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، **ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.**

---

(١) المصدر نفسه.

- وصنف خامس خارج عن هذه المراتب.

وهو من ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال وأولي المعرفة منهم، الكذب.

حكمه: يترك حديثه، وتطرح روايته.

الضابط الثالث: ضرورة التوقف في قبول الجرح من الساقط أو التعديل من المحب.

رابعاً: **لا يقبل الجرح فيمن استفاضت عدالته؛ كالإمام مالك.**

خامساً: **لا يقبل التوثيق لمن اتفق الأئمة على تركه.**

سادساً: **لا عبرة لجرح لم يصح إسناده إلى قائله من الأئمة.**

سابعاً: **يتوقف في قبول الجرح من إمام متأخر، إذا عارض فيه توثيق الأئمة المتقدمين**؛ حتى يتبين وجه جرحه له؛ من ذلك أن أبان بن صالح القرشي مولاهم، قد وثقه أبو زرعة، والعجلي، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبو حاتم، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال ابن عبد البر: «ضعيف»، وقال ابن حزم: «ليس بالمشهور»، وتعقبهما الحافظ ابن حجر فقال: «وهذه غفلة منهما وخطأ تواردا عليه؛ فلم يضعف أباناً هذا أحد قبلهما، ويكفي فيه قول ابن معين ومن تقدم معه»(١).

ثامناً: **قد يقع الجرح والتعديل الصادران من الأئمة المتأخرين، بقدر اطلاعهم على أقوال الأئمة المتقدمين في الحكم على الراوي.**

تاسعاً: **قد يقع الجرح بسبب الخطأ في النسخ من الكتب**(٢).

---

(١) المرجع نفسه، ص٥٥ - ٥٦.

(٢) سيأتي الكلام مفصلاً بعض الشيء في الصفحات المقبلة، فيما ننقله عن الشيخ المعلمي.

٤ ـ حاجة المخرّج إلى علم العلل:

قال ابن الصلاح: «اعلم أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب: وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه، فالحديث المعلل هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي ومخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبِّه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم لغير ذلك؛ بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه»[١].

إن علم العلل علم عسر لا يقل خطورة عن علم الجرح، بل هو أخطر لا يتأتى إلا للجهبذ الناقد الحافظ العارف بأصول الروايات والرواة؛ كشعبة ومالك والسفيانيين، والبخاري ومسلم، وغيرهم لهذا قال الحاكم، وهو يتكلم عن هذا النوع: «هذا النوع منه معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه، غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل، وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل؛ فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات؛ أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا: الحفظ والفهم والمعرفة لا غير»[٢].

ومن أجود ما صنف في هذا الفن كتاب العلل لابن المديني، والعلل للإمام الدارقطني، والعلل لابن أبي حاتم، وكتاب العلل للخلال، والعلل الكبير للترمذي، وغيرها.

---

(١) المقدمة مع التقييد والإيضاح، ص٩٦.

(٢) معرفة علوم الحديث، ص١١٢ ـ ١١٣.

٥ ـ حاجته إلى معرفة علم الأسماء والكنى والألقاب والمختلف والمؤتلف والمتفق والمفترق ومواطن الرواة وبلدانهم:

فمن لا يعرف ألقاب الرواة يوشك أن يظنها أسامي، وأن يجعل من ذكر باسمه في موضع وبلقبه في موضع شخصين كما اتفق لكثير ممن ألف[١].

أما المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب وما يلتحق بها، فهو فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره، ولم يعد مخجلاً، وهو منتشر في أكثره يفزع إليه، وإنما يضبط بالحفظ تفصيلاً[٢].

واعلم أن أسماء رجال الحديث نصف العلم، كما صرح بذلك الحافظ العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في شرح الألفية فيما نسبه إلى علي بن المديني؛ فإن الحديث كما تعلم، سند ومتن، والسند عبارة عن الرواة؛ فمعرفة أحوالهم نصف العلم، والكتب المصنفة فيه على أنواع[٣]:

أ ـ منها المؤتلف والمختلف، ألف فيه الدارقطني، والخطيب البغدادي، وابن ماكولا، وابن نقطة، والذهبي، وابن حجر، وغيرهم.

ب ـ ومنها الأسماء المجردة عن الألقاب والكنى معاً، وصنف فيه الإمام مسلم، وعلي بن المديني، والنسائي، وأبو بشر الدولابي، وابن عبد البر، كما صنف في الأسماء المجردة عن الألقاب والكنى عدد من العلماء منهم: من جمع التراجم مطلقاً كابن سعد في طبقاته، وابن أبي خيثمة، والبخاري، في تاريخيهما، ومنهم من جمع الثقات كابن حبان، ومنهم من جمع الضعفاء كابن عدي في الكامل، ومنهم من جمع كليهما جرحاً وتعديلاً، ومنهم من جمع رجال البخاري، وغيره من أصحاب الكتب الستة مثل: كتاب «أسماء رجال صحيح البخاري» لأبي نصر

---

(١) المقدمة، ابن الصلاح، ص٢٩٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٩٩.

(٣) مقدمة تحفة الأحوذي، المباركفوري، ١/ ١٥٢.

الكلاباذي (ت٣٩٨هـ)، و«أسماء رجال صحيح مسلم» لابن منجويه (ت٤٢٨هـ)، و«أسماء رجال الصحيحين» لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧هـ)، و«أسماء رجال الكتب الستة» لابن النجار (ت٦٤٣هـ)، و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال» للمزي (ت٧٤٢هـ)، و«تهذيب التهذيب» لابن حجر (ت٨٥٢هـ)، وغيره.

ج ـ ومنها المفردة في الألقاب، صنف فيها أبو بكر الشيرازي، وابن الجوزي، وغيرهما.

د ـ ومنها المتشابه: وصنف فيه الخطيب كتابه «تلخيص المتشابه»، وغيره[1].

كما صنف العلماء في بيان أحوال الرواة، وضبط أسمائهم، وأسماء بلدانهم، كتباً كثيرة منها: كتاب «قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين» لعبد الغني بن صفي الدين أحمد بن محمد بن علي البحراني، و«مشتبه الأسماء» للذهبي، و«تهذيب الأسماء واللغات» للنووي، و«التعديل والتجريح لمن روى عنه البخاري في الصحيح» للباجي، و«أسماء رجال سنن أبي داود» لأبي علي الحسين بن محمد الغساني المعروف بالجياني، و«التعريف برجال الموطأ» للسيوطي، و«مفتي الأخبار في رجال معاني الآثار» لبدر الدين العيني.

٦ ـ حاجته إلى علم مصطلح الحديث:

وما ذكر فيه من قواعد، إضافة إلى ما سبق، تتعلق بمعرفة أنواع الحديث من حيث درجته، وأنواعه من حيث وصوله إلينا، ومعرفة التدليس والإرسال وأنواع الانقطاع، ومعرفة الشذوذ والمنكر، وأحكام الرواية وطرق التحمل... إلخ.

---

(١) مقدمة تحفة الأحوذي، ١/١٥٢ ـ ١٥٦.

٧ ـ حاجته إلى معرفة مناهج المحدثين وشروطهم في كتبهم، وما تعلق بتراجم الأبواب، وطرائقهم في وضع التراجم... إلخ:

ـ فكتب تراجم الرواة مثلاً، متنوعة المناهج: منها ما أفرد للكلام عن الثقات، ومنها ما خصص للكلام عن المجروحين، ومنها ما أفرد للكلام عن الثقات والمجروحين[١]، ومن أمثلة الكتب المؤلفة في ثقات الرواة:

ـ كتاب «الثقات» لابن حبان.

ـ كتاب «الثقات مما لم يقع في الكتب الستة» للشيخ زين الدين قاسم بن قطلوبغا.

ـ «الثقات» لابن شاهين.

ـ «الثقات» للعجلي[٢].

ومن أمثلة الكتب المؤلفة في الضعفاء:

ـ «الضعفاء» للإمام البخاري.

ـ «الضعفاء» للإمام النسائي.

ـ «الضعفاء الكبير: للعقيلي.

ومن الكتب التي جمعت بين الثقات والضعفاء:

ـ «تاريخ ابن أبي خيثمة».

ـ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم.

ـ «تهذيب الكمال» للمزي، وغيرها.

---

(١) ينظر في تفصيله، كشف الظنون، حاجي خليفة، ١/٥٢١.

(٢) الصحيح أن كتاب «ثقات العجلي» كتاب تاريخ جمع الثقات، وغيرهم كما هو واضح في عنوان الكتاب الصحيح «معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء، وذكر مذاهبهم وأخبارهم». (البكري).

ـ وكتب الرواية صنفها الأئمة وفق مناهج متنوعة منها: ما هو مرتب على الأبواب؛ كـ«الصحيحين» و«جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود»، و«سنن النسائي»، و«سنن ابن ماجه»، و«الموطأ»، وغيرها من مستدركات ومستخرجات ومصنفات، ومنها ما هو مرتب على المسانيد كمسند الإمام أحمد بن حنبل، ومعجم الطبراني الكبير، وغيرهما، ومنها ما هو مؤلف في مواضيع مفردة؛ كـ«الأدب المفرد» للإمام البخاري، و«الشمائل» للترمذي، وغيرهما، ومنها ما أفرد للروايات الصحيحة، ومنها ما روى فيه مؤلفه الصحيح والحسن وما دونه... إلخ.

٨ ـ حاجة المخرّج إلى طريقة العلماء في وضع التراجم:

للعلماء في كتابة ترجمة الراوي عادات علمية دقيقة، تكشف لك حال الراوي، واسمه ولقبه ونسبه وشيوخه وتلاميذه، وورعه ورحلاته... إلخ، حتى لكأنك ـ وأنت تقرأ ترجمة لأي أحد من الرواة ـ يخيل إليك أنك أمام رجل تعرفه أكثر مما تعرف نفسك، يمكننا تفصيل طريقتهم في وضع التراجم فيما يأتي:

أولاً: من عادتهم بدء الترجمة بذكر: اسم الراوي، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ونسبته إلى قبيلته وبلدته، وحرفته، ونحو ذلك مما يميزه عن غيره؛ فإنه كثيراً ما يشترك الرجلان فأكثر في الاسم واسم الأب ونحو ذلك، فيخشى الاشتباه:

مثاله: أن ابن أبي أصيبعة ذكر في «عيون الأنباء»، أن النضر بن الحارث بن كلدة ـ الذي كان يؤذي النبي ﷺ هو: ابن الحارث بن كلدة الثقفي، طبيب العرب، وتبعه الآلوسي في «بلوغ الإرب» فقال: النضر بن الحارث الثقفي؛ وهذا خطأ، فإن الطبيب هو: الحارث بن كلدة بن عمرو بن علاج بن أبي سلمة بن عبد العزى بن غيرة بن عوف بن قسي، وقسي هو ثقيف.

والنضر هو: ابن الحارث بن كلدة بن علقمة بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو قريش، وقيل: فهر من قريش[(١)].

ومثاله أيضاً: ما وقع في بعض كتب الخطيب البغدادي: «قرأت على القاضي أبي العلاء الواسطي عن يوسف بن إبراهيم الجرجاني قال: «ثنا أبو نعيم بن عدي...»؛ فعمد بعض أفاضل العصر فكتب بدل أبو نعيم «أبو أحمد»، وكتب على الحاشية ما لفظه: «أبو نعيم أصل، وليس بشيء، أي أن الصواب هو: أبو أحمد، وليس «أبو نعيم».

وهذا خطأ أوقعه فيه أن يعرف أبا أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني صاحب كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» المتوفى سنة ٣٦٥هـ، ولا يعرف أبا نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني الأستراباذي الحافظ المتوفى سنة ٣٢٣هـ، ولكل من الحافظين ترجمة في «تذكرة الحفاظ» و«أنساب» السمعاني، و«طبقات الشافعية» و«معجم البلدان»، ولأبي نعيم ترجمة في تاريخ الخطيب، كما ترجم الخطيب ليوسف بن إبراهيم المذكور في السند فقال: «قدم بغداد وحدث بها عن أبي نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني، حدثنا عنه القاضي أبو العلاء الواسطي»[(٢)].

ثانياً: بعد ذلك يذكرون شيوخه والرواة عنه، ولذلك فوائد منها:

١ ـ معرفة مقدار طلبه العلم ونشره.

٢ ـ أنه كثيراً ما يقع في أسانيد كتب الحديث ونحوها، ذكر الاسم مثلاً مجرداً عما يتميز به؛ كأن يقع محمد بن الصباح الدولابي عن خالد عن خالد عن محمد عن أنس:

---

(١) كيف تبحث في أحوال الرواة، المعلمي، ص٣٣.

(٢) المصدر نفسه.

فخالد، وخالد، ومحمد، وأنس: ذكروا في هذا الإسناد دون ذكر ما يميزهم، فماذا يصنع الباحث أو الطالب ليكشف عنهم؟

طريق الكشف:

ـ أن تنظر في ترجمة الدولابي، تجد في شيوخه خالد بن عبد الله الواسطي الطحان.

ـ ثم تنظر في ترجمة خالد بن عبد الله الواسطي، تجد في شيوخه خالد بن مهران الحذاء.

ـ ثم تنظر في ترجمة خالد الحذاء، تجد في شيوخه محمد بن سيرين.

ـ ثم تنظر في ترجمة محمد بن سيرين، تجد في شيوخه أنس بن مالك.

وللطالب أن يبدأ من فوق:

ـ فينظر في ترجمة أنس بن مالك، يجد في تلاميذه محمد بن سيرين.

ـ ثم ينظر في ترجمة محمد بن سيرين، يجد في تلاميذه خالد الحذاء.

ـ ثم ينظر في ترجمة خالد الحذاء، يجد في شيوخه خالد الطحان.

٣ ـ ومنها: دفع شبهة التكرار.

فقد يتوهم في المثال المذكور أن «خالداً» الثانية مزيدة.

٤ ـ ومنها التنبيه على السقط.

كأن يقع في المثال المذكور عن «خالد» مرة واحدة.

٥ ـ ومنها التنبيه على الزيادة.

كأن يقع في المثال المذكور عن «خالد» ثلاث مرات.

٦ ـ التنبيه على التصحيف والتحريف.

كأن يقع في المثال المذكور عن «خاله» بالهاء بدلاً من «خالد» بالدال.

٧ ـ التنبيه على التقديم والتأخير:

كأن يقع في المثال المذكور: عن خالد الحذاء، عن خالد الواسطي، والصواب عكس ذلك. عن خالد الواسطي عن خالد الحذاء.

٨ ـ أن يعرف تاريخ ولادة صاحب الترجمة، وتاريخ وفاته، تقريباً إذا لم تكن تحقيقاً مثاله: «بكير بن عامر البجلي»؛ لم يعلم تاريخ ولادته ولا وفاته، ولكن روى عن قيس بن أبي حازم، وروى عنه وكيع، وأبو نعيم، ووفاة قيس سنة ٩٨هـ، ومولد وكيع سنة ١٢٨هـ، ومولد أبي نعيم سنة ١٣٠هـ، وهؤلاء كلهم كوفيون، وقد ذكر ابن الصلاح وغيره، أن عادة أهل الكوفة أن لا يسمع أحدهم الحديث إلا بعد بلوغ عشرين سنة؛ فمقتضى هذا، أن يكون عمر بكير، يوم مات قيس فوق العشرين، فيكون مولد بكير سنة ٧٨هـ أو قبلها؛ ويعلم أن سماع وكيع وأبي نعيم من بكير بعد أن بلغا عشرين سنة، فيكون بكير قد بقي حياً إلى سنة ١٥٠هـ، فقد عاش فوق سبعين سنة.

قال المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذكره هذه الفوائد: «وهناك فوائد أخرى، وبذلك يعلم حسن صنيع الإمام المزي في «تهذيب الكمال»؛ فإنه يحاول أن يذكر في ترجمة الرجل، جميع شيوخه وجميع تلاميذه»(١).

ثالثاً: يذكرون بعد ذلك ما يتعلق بتعديل الرجل أو جرحه مفصلاً، ولذلك فوائد كثيرة منها:

ـ أنهم قد يذكرون في ترجمة الراوي ما يعلم منه أنه ثقة في شيء دون آخر: كأن يكون مدلساً، فيحتج بما صرح فيه بالسماع فقط، أو

---

(١) كيف تبحث في أحوال الرواة؟، ص٣٨.

يكون اختلط بآخرة، فيحتج بما رواه قبل الاختلاط فقط، أو يكون سيء الحفظ، فيحتج بما حدث به من كتابه فقط.

رابعاً: يذكرون بعد ذلك في آخر الترجمة، تأريخ ولادة الراوي وتأريخ وفاته، ولذلك فوائد كثيرة فيما ذكره الشيخ المعلمي دائماً منها:

أ ـ الكشف عن كذب الكذابين؛ بمعرفة سنهم، وسن من زعموا لقياهم مثال ذلك:

ما روي عن إسماعيل بن عياش أنه سأل رجلاً أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ فقال الرجل: «سنة ثلاث عشرة ومائة» فقال له: «أنت تزعم أنك سمعت من خالد بعد موته بسبع سنين»[1].

وقال المعلى بن عرفان: حدثنا أبو وائل قال: «خرج علينا ابن مسعود بصفين» فقال أبو نعيم: «أتراه بعث بعد الموت؟!»، ومن ثم قال الثوري: «لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ»[2]، ونحوه قول حسان بن يزيد: «لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ؛ يقال للشيخ: سنة كم ولدت؟ فإذا أقر بمولده، عرف صدقه من كذبه».

ب ـ كما يتبين به ما في السند من انقطاع، أو عضل، أو تدليس، أو إرسال ظاهر أو خفي، للوقوف به على أن الراوي مثلاً لم يعاصر من روى عنه، أو عاصره، ولم يلقه لكونه في غير بلده، وهو لم يرحل إليها، مع كونه ليست له منه إجازة أو نحوها.

ج ـ كما يتبين به كون الراوي عن بعض من اختلط، سمع منه قبل اختلاطه.

---

(١) ينظر: فتح المغيث، السخاوي، ٣/ ٢٣٧.

(٢) فتح المغيث، ٣/ ٢٣٨، وينظر: تدريب الراوي، ٢/ ٣٥٠.

د ـ وهو أيضاً أحد الطرق لمعرفة الناسخ والمنسوخ.

هـ ـ وربما يستدل به لضبط الراوي: حيث يقول في المروي: «وهو أول شيء سمعته منه»، أو «رأيته في يوم الخميس يفعل كذا»، أو «كان فلان آخر من روى عن فلان» أو «سمعت من فلان قبل أن يحدث ما حدث» أو «سمعت من فلان قبل أن يختلط»[1].

٩ ـ حاجة المخرّج إلى معرفة ما كتب حول مناهج النقد:

وشروطه وضوابطه وماهيته ككتاب منهج النقد في علوم الحديث للدكتور عتر، وغيره.

١٠ ـ حاجته إلى معرفة استعمالات الأجهزة الحديثة والبرامج الإلكترونية ومواقع الإنترنت:

وغيرها مما ظهر في عالم التقنيات الحديثة للبحث، وهي وسائل توفر عليه الجهد والوقت.

١١ ـ حاجته إلى فقه الحديث:

ومعرفة الناسخ والمنسوخ، ومباحث التعارض بين الأدلة... إلخ.

١٢ ـ حاجته إلى معرفة أسباب الورود:

فإن كثيراً من المسائل الشائكة تحل بمعرفة أسباب الورود.

١٣ ـ حاجته إلى معرفة علوم التفسير والسيرة، وأسباب النزول، وشيئاً من الفقه والأصول... إلخ:

فإن المتخصص في السُّنَّة النبوية يحتاج إلى كل هذه العلوم وغيرها، كما يحتاج المتخصص في أصول الفقه، والعقيدة، والفقه، والتفسير إلى علوم تساعده على الفهم.

---

(١) كيف نبحث في أحوال الرواة؟، المعلمي، ص٣٨، وما بعدها.

نماذج عملية تساعد الطالب على التدرب على الدراسات الإسنادية:

النموذج الأول: حديث «إنما الأعمال بالنيات»:

هذا الحديث أصل من أصول الدين، حديث صحيح غريب، رواه الأئمة البخاري ومسلم وغيرهما، صحيح تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

قد يقول قائل: لِمَ اخترت بل وبدأت بمثال صحيح لا غبار على إسناده ولا على متنه، حكم الأئمة بصحته، ورووه في صحاحهم وغيرها، وهو مما ثبتت نسبته إلى رسول الله ﷺ، وهو أصل من أصول الدين... إلخ؟

أقول وبالله التوفيق: لا أخالفك إلى ما ذهبت إليه، لكن في الحديث عند الإمام البخاري في صحيحه لطائف إسنادية ومتنية تبين عبقرية هذا الإمام، أمير المؤمنين في الحديث، أردت أن أبرزها حتى تتعلم أيها الطالب المبتدئ كيف تنظر وتتعرف على مناهج الأئمة ومقاصدهم الحديثية، وإن كانت في «الصحيحين»، وسوف أختار لك في النموذج الثاني مثالاً من «صحيح مسلم»، لتقف على صورة من منهج الأئمة في رواية الأحاديث في كتبهم، وصنيعهم في سرد الروايات، أو في توزيعها على الكتب والأبواب، فيتبين لك دقتهم وحرصهم على حفظ السُّنَّة، وأمانتهم في النقل... إلخ.

وهذا الحديث رواه الإمام البخاري في سبعة مواضع من صحيحه وذكره معلقاً في موضع أذكرها لك مسندة فيما يأتي:

١ ـ بدأ الإمام البخاري صحيحه بكتاب بدء الوحي، وأول حديث رواه فيه قال:

* حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال:

حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه**».

٢ ـ ورواه في كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكل امرىء ما نوى قال:

* حدثنا عبد الله بن مسلمة، قال: أخبرنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «**الأعمال بالنية ولكل امرىء ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه**».

٣ ـ ورواه في كتاب العتق، باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه، ولا عتاقة إلا لوجه الله تعالى قال:

* حدثنا محمد بن كثير عن سفيان، حدثنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**الأعمال بالنية، ولامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه**».

٤ ـ ورواه في كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة قال:

* حدثنا مسدد، حدثنا حماد، وهو ابن زيد، عن يحيى عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص قال: سمعت عمر رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**الأعمال بالنية، فمن كانت هجرته إلى دنيا**

يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه، ومن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ﷺ».

٥ ـ ورواه في كتاب النكاح، باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة، فله ما نوى قال:

* حدثنا يحيى بن قزعة، حدثنا مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال: قال النبي ﷺ: «**العمل بالنية وإنما لامرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه**».

٤ ـ ورواه في كتاب الأيمان والنذور، باب النية في الأيمان قال:

* حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد الوهاب قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: أخبرني محمد بن إبراهيم أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه**».

٧ ـ ورواه في كتاب الحيل، باب في ترك الحيل قال:

* حدثنا أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يخطب قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**يا أيها الناس إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن هاجر إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه**».

٨ ـ وذكره في كتاب الطلاق معلقاً، باب الطلاق في الإغلاق والمكره والسكران والمجنون وأمرهما، والغلط والنسيان في الطلاق والشرك، وغيره لقول النبي ﷺ: «**الأعمال بالنية ولكل امرئ ما نوى**»[1].

الدراسة:

هذا الحديث صحيح ورواته كلهم ثقات، ولسنا في موضع مناقشة هذه المسألة.

---

(١) والحديث رواه الإمام مسلم في كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ إنما الأعمال بالنيات، وأنه يدخل فيه الغزو، وغيره من الأعمال، الحديث رقم: ١٩٠٧، بلفظ: «**إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى**».
ورواه الإمام أبو داود في كتاب الطلاق، باب فيما عني به الطلاق والنيات فيه، الحديث رقم: ٢٢٠١، بلفظ: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى**»، ورواه الإمام الترمذي في كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا، الحديث رقم: ١٦٤٧، بلفظ: «**إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى**»، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وروى مالك بن أنس وسفيان الثوري ـ وغير واحد من الأئمة هذا ـ عن يحيى بن سعيد، ورواه الإمام النسائي في كتاب الطهارة، باب النية في الوضوء، الحديث رقم: ٥٧، بلفظ: «**إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى**»، وفي كتاب الطلاق، باب الكلام إذا قصد به فيما يحتمل معناه، الحديث رقم: ٣٤٣٤، بلفظ: «**إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى**»، وفي كتاب الأيمان والنذور، باب النية في اليمين، الحديث رقم: ٣٧٩٩، بلفظ: «**الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى**»، ورواه الإمام ابن ماجة في كتاب الزهد، باب النية، الحديث رقم: ٤٢٢٧، بلفظ: «**إنما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى**»، ورواه الإمام أحمد في المسند في موضعين ١/٣٠٣، الحديث رقم: ١٦٨، بلفظ: «**إنما الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى**»، و١/٣٩٣ الحديث رقم: ٣٠٠، بلفظ: «**إنما العمل بالنية، وإنما لامرئ ما نوى**». ورواه الإمام مالك في الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني، الحديث رقم: ٩٨٣، بلفظ: «**إنما الأعمال بالنية، وإنما لكل امرئ ما نوى**»، الموطأ، بتحقيق السيد عبد الوهاب عبد اللطيف ص٣١٢، طبعة لجنة إحياء التراث، وزارة الأوقاف المصرية.

الحديث رواه الإمام البخاري في المواضع السبعة السابقة من طريقي الحميدي ومحمد بن كثير كليهما عن سفيان، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ، ورواه من طريقي عبد الله بن مسلمة ويحيى بن قزعة كليهما عن مالك عن يحيى به، ورواه من طريقي مسدد وأبي النعمان كليهما عن حماد بن زيد عن يحيى به، ورواه عن قتيبة بن سعيد عن عبد الوهاب عن يحيى به، وكل هؤلاء أي مالك وحماد بن زيد وعبد الوهاب، وفي رواية محمد بن كثير عن سفيان، جاء في لفظ حديثهم عبارة «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»، ولم ترد هذه العبارة في حديث الحميدي عن سفيان عن يحيى به، وهذا يدفعنا إلى التساؤل الآتي: لِمَ لَمْ ترد هذه العبارة في حديث الحميدي؟ خاصة وأنه أول حديث يبدأ به الإمام البخاري كتابه الصحيح؟ ومن الذي أسقط هذه العبارة، هل هو الإمام الحميدي، أم الإمام البخاري؟ خاصة وأن الحديث رواه أئمة السُّنَّة، ولم يسقطوا هذه العبارة، ثم إن الإمام البخاري نفسه روى الحديث في المواضع الستة الأخرى ولم تسقط منها هذه العبارة؟

فكيف نبحث هذه المسألة؟ وهل نلجأ أولاً لتراجم الرواة، وإن فعلنا ذلك قد نرتكب خطأ منهجياً؛ لأن تراجمهم ـ وهم ثقات ـ من شرط الإمام البخاري لا تفيدنا في شيء؟ فماذا نفعل إذن؟

الرأي عندي في مثل هذه المسألة أن نلجأ إلى كلام الأئمة وتفسيرهم هذا الصنيع.

مناسبة حذف هذه العبارة والجواب عند الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الفتح»:

قول الإمام البخاري: حدثنا الحميدي: هو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى، منسوب إلى حميد بن أسامة، بطن من بني أسد بن

عبد العزى بن قصي، رهط خديجة أم المؤمنين، رضي الله عنها، يجتمع معها في أسد، ويجتمع مع النبي ﷺ في قصي، وهو إمام كبير، مصنف، رافق الشافعي في الطلب عن ابن عيينة وطبقته، وأخذ عنه الفقه ورحل معه إلى مصر، ورجع بعد وفاته إلى مكة إلى أن مات بها[١].

فكأن الإمام البخاري امتثل قوله ﷺ: «**قدموا قريشاً**»، فافتتح كتابه بالرواية عن الحميدي؛ لأنه أفقه قرشي أخذ عنه.

وله مناسبة أخرى، هو أنه مكي كشيخه، فناسب أن يذكر في أول ترجمة بدء الوحي، وفي ذلك كل الفضل.

ومالك، وابن عيينة قرينان، قال الشافعي: «لولاهما لذهب العلم من الحجاز».

أما سفيان: فهو ابن عيينة بن أبي عمران الهلالي أبو محمد المكي، أصله ومولده الكوفة، شارك مالكاً في كثير من شيوخه، وعاش بعده عشرين سنةً، وكان يذكر أنه سمع من سبعين من التابعين[٢].

* أما حذف قوله: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله. . .» في هذا الموضع، فإن للحافظ ابن حجر كلاماً جميلاً جيداً في توجيه ذلك مفاده:

«كذا وقع في جميع الأصول التي اتصلت لنا عن البخاري بحذف أحد وجهي التقسيم»[٣]، قال الخطابي: «وقع هذا الحديث في روايتنا وجميع نسخ أصحابنا محذوفاً، قد ذهب شطره، ولست أدري كيف وقع هذا الإغفال؟ ومن جهة من عرض من رواته»[٤]. فقد ذكره البخاري من

---

(١) فتح الباري، ١/ ١٠.

(٢) انظر: فتح الباري، ١/ ١٠، بتصرف يسير جداً.

(٣) المصدر نفسه، ١/ ١٥.

(٤) المصدر نفسه.

غير طريق الحميدي مستوفى، وقد رواه لنا الأثبات من طريق الحميدي تاماً.

وقال ابن العربي: «لا عذر للبخاري في إسقاطه؛ لأن الحميدي شيخه فيه قد رواه في مسنده على التمام».

وذكر قوم أنه لعله استملاه من حفظ الحميدي، فحدثه هكذا، فحدّث عنه كما سمع، أو حدّث به تاماً، فسقط من حفظ البخاري، قال ابن العربي: «وهو أمر مستبعد جدّاً عند من اطلع على أحوال القوم».

وقال الداودي: «الإسقاط فيه من البخاري، فوجوده في رواية شيخه وشيخ شيخه يدل على ذلك».

قال الحافظ: «وقد رويناه من طريق بشير بن موسى وأبي إسماعيل الترمذي وغير واحد عن الحميدي تاماً، فإن كان الإسقاط من غير البخاري فقد يقال: «لِمَ اختار الابتداء بهذا السياق الناقص؟ والجواب: فيما تقدم من أنه اختار الحميدي لأنه أجلّ مشايخه المكيين...».

وإن كان الإسقاط فيه من البخاري، فالجواب ما قاله أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الحافظ في أجوبة له على البخاري: «إن أحسن ما يجاب به هنا أن يقال: لعل البخاري قصد أن يجعل لكتابه صدراً يستفتح به على ما ذهب إليه كثير من الناس من استفتاح كتبهم بالخطب المتضمنة لمعاني ما ذهبوا إليه من التأليف.

فكأنه ابتدأ كتابه بنية رد علمها إلى الله؛ فإن علم منه أنه أراد الدنيا، أو عرض إلى شيء من معانيها؛ فسيجزيه بنيته، ونكب عن أحد وجهي التقسيم مجانبة للتزكية التي لا يناسب ذكرها في ذلك المقام».

قال الحافظ: «وحاصله أن الجملة المحذوفة تشعر بالقربة المحضة، والجملة المتبقاة تحتمل التردد بين أن يكون ما قصده يحصل القربة أو لا، فلما كان المصنف كالمخبر عن حال نفسه في تصنيفه هذا

بعبارة هذا الحديث، حذف الجملة المشعرة بالقربة المحضة فراراً من التزكية، وأبقى الجملة المترددة المحتملة تفويضاً للأمر إلى ربه المطلع على سريرته، المجازي له بمقتضى نيته.

ولما كانت عادة المصنفين أن يضمنوا الخطب اصطلاحهم في مذاهبهم واختياراتهم، وكان من رأي المصنف جواز اختصار الحديث، والرواية بالمعنى والتدقيق في الاستنباط، وإيثار الأغمض على الأجلى وترجيح الإسناد الوارد بالصيغ المصرحة بالسماع على غيره، استعمل جميع ذلك في هذا الموضع بعبارة هذا الحديث متناً وإسناداً...

وعلى تقدير أن لا يكون ذلك، فهو مصير من البخاري إلى جواز الاختصار في الحديث ولو من أثنائه، وهذا هو الراجح، والله أعلم(١).

النموذج الثاني:

قال الإمام مسلم:

حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة وابن حجر قالوا: حدثنا إسماعيل، وهو ابن جعفر، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي كلكم عبيد الله، وكل نسائكم إماء الله، ولكن ليقل غلامي وجاريتي وفتاي وفتاتي**».

ثم رواه من طريق جرير عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يقولن أحدكم عبدي، فكلكم عبيد الله، ولكن ليقل: فتاي، ولا يقل العبد: ربي، ولكن ليقل: سيدي**».

ثم قال: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالا: حدثنا أبو معاوية (ح)، وحدثنا أبو سعيد الأشج، حدثنا وكيع كلاهما عن الأعمش بهذا الإسناد وفي حديثهما: «**ولا يقل العبد لسيده: مولاي**» وزاد في

---

(١) فتح الباري، ١/١٥ ـ ١٦.

حديث معاوية: «**فإن مولاكم الله ﷻ**»، وختم الباب بحديثه عن محمد بن رافع، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ، فذكر أحاديث منها: وقال ﷺ: «**لا يقل أحدكم اسق ربك، أطعم ربك، وضئ ربك، ولا يقل أحدكم: ربي، وليقل: سيدي ومولاي، ولا يقل أحدكم: عبدي أمتي، وليقل: فتاي، غلامي**»[1].

الدراسة:

١ ـ هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه، ولا غبار عليه من حيث الدرجة، فهو صحيح، لكن ما أردنا بيانه هنا هو عبقرية الإمام مسلم في سوق الطرق والأسانيد، وفي التنبيه إلى مسائل مهمة فنقول:

٢ ـ بدأ الإمام هذا الباب بحديث العلاء بن عبد الرحمٰن، عن أبيه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «**لا يقولن أحدكم عبدي وأمتي كلكم عبيد الله، وكل نسائكم إماء الله، ولكن ليقل غلامي وجاريتي وفتاي وفتاتي**».

ثم رواه من طريق جرير عن الأعمش به وفي لفظه: «**لا يقولن أحدكم عبدي، فكلكم عبيد الله، ولكن ليقل: فتاي، ولا يقل العبد: ربي، ولكن ليقل: سيدي**».

ثم رواه من طريقي وكيع وأبي معاوية كليهما عن الأعمش به، وفي حديثهما: «**ولا يقل العبد لسيده: مولاي**»، وزاد في حديث أبي معاوية: «**فإن مولاكم الله ﷻ**».

ثم ختم الباب بحديث محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر

---

(١) كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب حكم إطلاق لفظة العبد والأمة والمولى والسيد، ص٩٥٢.

عن همام بن منبه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «**لا يقل أحدكم اسق ربك، أطعم ربك...**» الحديث.

فتظهر لنا عبقرية الإمام مسلم فيما يأتي:

ـ أنه بدأ الباب بالإسناد العالي مقارنة بالأسانيد الموالية له؛ من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، ثم روى الحديث من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً، ونلاحظ فيه أمرين مهمين:

أ ـ نزوله مقارنة بطريق العلاء.

ب ـ ذكر اختلاف الرواة في نقلهم الحديث عن الأعمش بزيادة لفظ: «**ولا يقل العبد لسيده مولاي**»؛ حيث رواها وكيع وأبو معاوية، ولم يذكرها جرير في حديثه.

٣ ـ وهنا نعجب من دقة هذا الإمام وأمانته في نقل الأسانيد باختلاف ألفاظها، فإلى ماذا يشير الإمام مسلم بهذا الصنيع؟

٤ ـ ختم الإمام الباب بحديث محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وفيه أمران:

أ ـ رواها بسند نازل مقارنة بالأسانيد التي قبلها.

ب ـ نبّه إلى مسألة مهمة: تتمثل في معارضة هذا اللفظ وفيه: «... **وليقل سيدي مولاي**...»، للفظ أبي معاوية ووكيع وفيه: «... **ولا يقل العبد لسيده مولاي**...»، وهي موافقة للفظ جرير عن الأعمش «... **ولكن ليقل سيدي**».

وقد ضعف الحافظ ابن حجر زيادة أبي معاوية، وهي مخالفة حقيقية لا يمكن معها الجمع لوجود المنافاة بين اللفظين، وقد ذهب الحفاظ إلى تضعيف زيادة أبي معاوية: القاضي عياض والقرطبي والنووي وابن حجر[1]،

---

(١) إكمال المعلم، ٧/ ١٩٠، المفهم، ٣/ ٧٩٩، شرح النووي على صحيح مسلم، ١٥/ ٧، =

وترجيح اللفظ دونها، مما يدل على أن الإمام مسلم قد ذكرها ليبين ضعفها، والدليل على سلامة ما قلناه، ذكر الإمام مسلم وبعلو في الإسناد رواية العلاء دون هذه الزيادة، وذكر رواية جرير في متابعته وكيعاً وأبي معاوية عن الأعمش دون هذه الزيادة، ثم ختم الباب برواية عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة دون هذه الزيادة لينبه إلى ضعفها.

ولعل ما يقوي رأيي فيما ذهبت إليه، قول الإمام مسلم في مقدمة صحيحه مبيناً منهجه فيه: «ثم إنا ـ إن شاء الله ـ مبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك: وهو إنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار، **إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك**؛ لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن، ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم، فأما ما وجدنا بدّاً من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه، فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى»[1].

ولعل صنيعه في هذا الباب وفي حديث أبي معاوية، مشمول ضمن قوله: «. . . **إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة**

= فتح الباري، ٥/ ١٨٠، وقد أجادت الباحثة النظر في هذا الحديث وجمع طرقه، وتخريجه عند الأئمة، وفي الرد على القنوبي في بحثها: الأحاديث التي انتقدها سعيد القنوبي على صحيح مسلم في كتابه «السيف الحاد» ـ دراسة نقدية ـ، رسالة ماجستير، قسم الكتاب والسُّنَّة، كلية أصول الدين، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، وكنت من بين أعضاء لجنة القراءة والتحكيم، ص١٦٦ ـ ١٧٠.

(١) المقدمة، ص٥.

معنى أو إسناد يقع إلى جنب إسناد لعلة تكون هناك...»، والله تعالى أعلم.

النموذج الثالث:

قال الإمام الترمذي:

١ ـ «حدثنا أحمد بن نصر النيسابوري وغير واحد قالوا: أخبرنا أبو مسهر، عن إسماعيل بن عبد الله بن سماعة، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**».

قال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلّا من هذا الوجه».

٢ ـ «حدثنا قتيبة، حدثنا مالك بن أنس، عن الزهري، عن علي بن حسين قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**».

قال أبو عيسى: «وهكذا روى غير واحد من أصحاب الزهري عن الزهري، عن علي بن حسين، عن النبي ﷺ نحو حديث مالك مرسلاً، وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة. وعلي بن حسين، لم يدرك علي بن أبي طالب»[(١)].

* وروى الإمام مالك هذا الحديث.

عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، أن رسول الله ﷺ قال: «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»[(٢)].

* ورواه الإمام أحمد بن حنبل قال:

---

(١) كتاب الزهد، ٤/٥٥٨.

(٢) الموطأ، ص١٢٠.

حدثنا ابن نمير ويعلى قالا: حدثنا حجاج ـ يعني ابن دينار الواسطي ـ عن شعيب بن خالد، عن حسين بن علي قال، قال رسول الله ﷺ: «**إن من حسن إسلام المرء قلة الكلام فيما ما لا يعنيه**»[١].

وقال: حدثنا موسى بن داود، حدثنا عبد الله بن عمر، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»[٢].

* وقال ابن ماجه:

حدثنا هشام بن عمار، حدثنا محمد بن شابور، حدثنا الأوزاعي، عن قرة بن حيوئيل، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»[٣].

الدراسة:

هذا الحديث كما ترى، جمعنا طرقه وأخرجناها من جامع الإمام الترمذي، وموطأ الإمام مالك، وسنن الإمام ابن ماجه، ومسند الإمام أحمد.

وقد سجلنا هذه الروايات كما جاءت في هذه الكتب، لم نغفل منها شيئاً، وستلاحظ كيفية استعانتنا بها في هذه الدراسة.

ولنبدأ أولاً بتحديد مدار هذه الروايات؛ فنلاحظ أنها تدور على الإمام محمد بن شهاب الزهري، وقد اختلف عليه: فرواها قرة بن حيوائيل كما في جامع الترمذي، وسنن ابن ماجه، عنه (أي: عن الزهري) عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مرفوعاً، متصلاً

---

(١) المسند، ٣/ ١٧٤.

(٢) المسند، ٣/ ١٧٧.

(٣) السنن، ٢/ ١٣١٥ ـ ١٣١٦.

وخالفه مالك فرواها عنه (أي: عن الزهري)، عن علي بن حسين عن النبي ﷺ مرسلاً، ورواه عبد الله بن عمر عن ابن شهاب عن علي بن حسين عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ، كما هي في مسند أحمد، ورواه حجاج بن دينار الواسطي عن شعيب بن خالد عن حسين بن علي قال، قال رسول الله ﷺ، عند أحمد.

ـ بعد جمع هذه الطرق، نحاول رسم شجرة توضح لنا المدارات والاختلافات.

ـ وبعد النظر في هذه الشجرة، نقف على أن في هذه الرواية مسألة مهمة تعرف بتعارض الوصل والإرسال، والسؤال الذي يفرض نفسه علينا ويدفعنا للإجابة عنه: ما الثابت من هذه الرواية؟ وهل يرجح الوصل على الإرسال أم يرجح الإرسال على الوصل؟

فما المرحلة القادمة لفك هذه الألغاز؟ ومن أين نبدأ دراستنا؟ فهل نبدأ بترجمة كل الرواة؟ أم هل نترجم لبعضهم دون بعض؟ وإذا كان الأمر كذلك فبمن من الرواة نبدأ؟

وهنا، فإن أول مفتاح يساعدنا على فك بعض هذه الألغاز، نص الإمام الترمذي في الجامع، وقد وجدنا الإمام الترمذي صوب سهم النقد مباشرة إلى جوهر المسألة وبين لنا:

١ ـ غرابة حديث قرة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فحكم عليه بالقول: «هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ إلّا من هذا الوجه»، وكأنه يشير هنا إلى تفرد قرة به مرفوعاً عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

ثم في رواية مالك قال: «وهكذا روى غير واحد من أصحاب الزهري عن الزهري عن علي بن حسين عن النبي ﷺ نحو حديث مالك

مرسلاً، وهذا عندنا أصح من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة. وعلي بن حسين، لم يدرك علي بن أبي طالب»، فيشعرنا كلام مثل الإمام الترمذي هذا ببعض الراحة؛ لأنه بين لنا الاختلاف على الزهري في الوصل والإرسال، ثم بيَّن لنا ترجيح رواية مالك المرسلة على المتصلة، مشيراً إلى أن مالكاً لم ينفرد بها قال: «وهكذا رواه غير واحد من أصحاب الزهري عن الزهري عن علي بن حسين عن النبي ﷺ».

فهل نقف عند نص الإمام الترمذي ونكتفي به أم نواصل البحث؟

طبعاً، نواصل البحث هل نجد من وافق الإمام الترمذي في هذا الحكم؟

وهل تسعفنا التراجم في البداية لمعرفة واقع هذه الرواية؟ أم نلجأ إلى جمع نصوص الأئمة في أحكامهم عليها؟

الذي نختاره هو الثاني، فما دامت علة الحديث بدأت تظهر في كلام الإمام الترمذي، أفضل أن أواصل البحث في نصوص الأئمة وأحكامهم على هذا الحديث، وفعلاً بعد البحث وصلنا إلى الآتي:

١ ـ قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن حديث رواه عبد الرحمٰن بن عبد الله العمري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»**. قال أبي: «هذا حديث منكر جدّاً بهذا الإسناد»[1].

٢ ـ وقال الدارقطني: «حديث يرويه الزهري عن علي بن الحسين، واختلف عنه:

أ ـ فرواه أبو همام الدلال محمد بن محب عن عبد الله بن عمر العمري فقال: عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي عن النبي ﷺ.

---

(١) العلل، ٢/ ١٣٢.

ب ـ وخالفه موسى بن داود. فقال: عن العمري عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن النبي ﷺ.

ج ـ وغيره يرويه عن العمري عن الزهري عن علي بن الحسين مرسلاً.

د ـ ورواه قزعة بن سويد عن عبيد الله بن عمر عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن النبي ﷺ.

هـ ـ وكذلك قيل: عن عدي بن الفضل عن عبيد الله، ولا يصح.

و ـ وغيره يرويه عن عبيد الله عن الزهري عن علي بن الحسين مرسلاً.

ـ واختلف عن مالك:

أ ـ فرواه خالد بن عبد الرحمٰن الخرساني عن مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه.

ب ـ وخالفه أصحاب مالك، فرووه عن الزهري عن علي بن الحسين مرسلاً.

والصحيح قول من أرسله عن علي بن الحسين عن النبي ﷺ[١].

فمن خلال هذه النصوص نستنتج ما يأتي:

١ ـ كلام الدارقطني يعضد كلام الترمذي في أن المرسل هو الراجح.

٢ ـ قد يقال: إن حديث أبي سلمة عن أبي هريرة له متابع من حديث سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، مما يدفع عنه الغرابة التي أشار إليها الإمام الترمذي؟

أقول: هذه الرواية لا تصلح لأن تكون مقويةً لرواية قرة عن

---

(١) العلل، ٣/١٠٩ ـ ١١٠.

الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ؛ لأن في إسنادها عبد الرحمٰن بن عبد الله العمري، وهو ابن أخ عبيد الله بن عمر، ضعيف. قال ابن عدي في ترجمته: وثنا أحمد بن الحسن، ثنا سريج بن يونس قالا: ثنا عبد الرحمٰن بن عبد الله العمري عن سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **«من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»**. وقال ابن عدي: «وهذا بهذا الإسناد، لا يرويه عن سهيل غير عبد الرحمٰن العمري»[1]، فبين أنه انفرد به عبد الرحمٰن، وهو ضعيف، ولهذا قال أبو حاتم: «هذا حديث منكر جدّاً بهذا الإسناد» مما يؤكد قولنا، إنه لا يصلح أن يكون متابعاً للأسباب المذكورة سابقاً.

٣ ـ بيّن الإمام الدارقطني مواضع الاختلاف في هذه الرواية:

أ ـ الاختلاف الأول عن الزهري:

حيث رواه عنه عبد الله بن عمر العمري، واختلف عنه:

* فرواه أبو همام الدلال محمد بن محبب عنه عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ. ومحمد بن محبب، وثقه ابن حجر[2]، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، صدوق، ثقة في الحديث[3].

* ورواه موسى بن داود عن عبد الله العمري عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن النبي ﷺ. وموسى بن داود الضبي، قاضي طرسوس؛ وثقه ابن نمير، وقال أبو حاتم: في حديثه اضطراب[4].

* ورواه غيره قال: عن عبد الله العمري عن الزهري عن علي بن

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، ٤/١٥٨٨.

(٢) تقريب التهذيب، ص٤٣٩.

(٣) الجرح والتعديل، ٨/٦٩، وفيه: أن اسم والده «مجيب»، والصواب محبب.

(٤) الجرح والتعديل، ٨/١٤١.

الحسين عن النبي ﷺ مرسلاً. وفي هذه الحال يكون عبد الله العمري متابعاً لمالك.

ورواه عبيد الله بن عمر العمري، واختلف عنه أيضاً:

* فرواه قزعة بن سويد وتابعه عدي بن الفضل، عن عبيد الله العمري عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن النبي ﷺ. وقزعة بن سويد؛ ضعفه ابن حجر[1]، ونقل ابن عدي عن ابن معين توثيقه وتضعيفه، وقال ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»[2]. وعدي بن الفضل؛ سئل يحيى يكتب حديثه؟ قال: لا ولا كرامة. وقال السعدي: عدي بن الفضل لم يقبل الناس حديثه[3]. وقال ابن حجر: متروك[4].

* وغيرهما يرويه عنه عن الزهري عن علي بن الحسين عن النبي ﷺ مرسلاً، مثل رواية مالك عن الزهري فيما رواه مالك والترمذي.

ب ـ الاختلاف الثاني عن مالك:

حيث رواه أصحاب مالك عن مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن النبي ﷺ مرسلاً.

ـ وخالفهم خالد بن عبد الرحمٰن الخرساني، فرواه عن مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن النبي ﷺ. وخالد بن عبد الرحمٰن قال عنه ابن عدي: «ليس بذاك» وقال: «ولخالد هذا أحاديث غير ما ذكرته، وفي بعض أحاديثه أنكار، وعامة ما ينكر من حديثه قد ذكرته، على أن يحيى بن معين قد وثقه، وأرجو أن ما ينكر من

---

(١) تقريب التهذيب، ص٣٩١.

(٢) الكامل، ٦/ ٢٠٧٣.

(٣) المصدر نفسه، ٥/ ٢٠١٣.

(٤) التقريب، ص٣٢٨.

حديثه إنما هو وهم منه أو خطأ»[1]، وقال ابن حجر: «قال يزيد بن عبد الصمد عن ابن معين: ثقة»، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «لا بأس به، زاد أبو حاتم: كان ابن معين يثني عليه خيراً»، وقال العقيلي: في حفظه شيء»، وقال ابن حجر في التقريب: «صدوق له أوهام»[2].

والصحيح عند الإمام الدارقطني، رواية أصحاب الزهري من بينهم مالك، عن الزهري عن علي بن الحسين عن النبي ﷺ مرسلاً.

وقد رأينا من خلال التراجم، أن أغلب من خالف كان إلى الضعف أقرب. ولهذا قال ابن عبد البر: «هكذا رواه جماعة رواة الموطأ فيما علمت، إلّا خالد بن عبد الرحمٰن الخرساني؛ فإنه رواه عن مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين عن أبيه، وكان يحيى بن سفيان يثني على خالد بن عبد الرحمٰن الخرساني خيراً.

وقد تابعه موسى بن داود الضبي قاضي طرسوس، فقال فيه أيضاً عن أبيه. وهما جميعاً لا بأس بهما إلّا أنهما ليسا بالحجة على جماعة رواة الموطأ الذين لم يقولوا فيه عن أبيه»[3].

وهكذا نفيد من صنيع ابن عبد البر، من تابع خالداً في رواية الحديث عن مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن أبيه به.

ونفيد من أنهما، وإن كانا ثقتين إلّا أنهما ليسا في مرتبة واحدة مع غيرهما من الرواة عن مالك.

كما يبدو من صنيع ابن عبد البر في التمهيد أن الحديث ليس له طريقٌ معروفٌ إلّا من وجهين عن الزهري:

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، ٣/ ٩٠٧ و٩٠٩. وهذا كلام نفيس يدل على دقة نظر ابن عدي، وحسن ظنه بالراوي.

(٢) تهذيب التهذيب، ٢/ ٥٢١ ـ ٥٢٢، وتقريب التهذيب، ص١٩٢

(٣) التمهيد، ٩/ ١٧٥. وذكر ابن عبد البر العديد من المرويات في هذه المسألة.

أ ـ ما رواه قرة عنه به مرفوعاً.

ب ـ ما رواه مالك عنه عن علي بن الحسين مرسلاً.

وأن الراجح والأشهر هو المرسل. قال ابن عبد البر: «... ولا يصح فيه عن الزهري إلّا إسنادان:

أحدهما: ما رواه مالك ومن تابعه، وهم أكثر أصحاب الزهري عن علي بن حسين مرسلاً.

والآخر: ما رواه الأوزاعي عن قرة بن حيوئيل عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مسنداً. والمرسل عن علي بن حسين أشهر وأكثر، وما عدا هذين الإسنادين فخطأ لا يعرج عليه[(١)].

وفي الأخير ـ ولزيادة في الاطمئنان ـ نعرج على ترجمة بعض الرواة وليس كلهم، فنترجم للأوزاعي باعتباره من كبار الأئمة العدول، ونترجم لقرة باعتباره أخطأ في روايته عن الزهري ونترجم لمالك، وهو من كبار الثقات في الزهري، كيف وقد وافقه غيره أيضاً ممن رواه عن الزهري مرسلاً:

في الحديث المتصل:

١ ـ الأوزاعي: هو عبد الرحمٰن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي. أبو عمرو الفقيه: ثقة جليل[(٢)].

٢ ـ قرة: هو ابن عبد الرحمٰن بن حيوئيل ـ بمهملة مفتوحة ـ ثم تحتانية، على وزن جبريل، المعافري: يقال: اسمه يحيى: صدوق له مناكير[(٣)].

قال ابن عدي: «وقد روي عن الأوزاعي عن قرة عن الزهري بضعة

---

(١) التمهيد، ٤/ ١٧٥.

(٢) التقريب، ٢٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ٣٩١.

عشر حديثاً. ولقرة أحاديث صالحة، يرويها عنه وسويد بن عبد العزيز وابن وهب والأوزاعي وغيرهم، وجملة حديثه عند هؤلاء، ولم أرَ في حديثه حديثاً منكراً جدّاً، فأذكره وأرجو أنه لا بأس به[١].

وقال أحمد بن حنبل «قرة بن حيوئيل منكر الحديث جدّاً»[٢].

ومن هنا يبدو: لعل الخطأ من قرة كما أشار إلى ذلك الترمذي في الباب.

أما الحديث المرسل:

فرواته: قتيبة عن مالك بن أنس عن الزهري عن علي بن حسين، وهم كلهم ثقات.

وعلي بن الحسين: هو ابن الحسين بن علي بن أبي طالب زين العابدين، ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور[٣].

بقي لنا في ختام هذه الدراسة أن نسأل عن معنى قول الإمام الترمذي: «وعلي بن حسين، لم يدرك علي بن أبي طالب»، فما الذي يقصده الإمام بهذه العبارة؟ ولم نجد في إسناده علي بن أبي طالب؟

والجواب عندي: هو أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هو جد علي بن الحسين؛ فإذا كان علي بن الحسين لم يدرك جده، فمن باب أولى أنه لم يدرك رسول الله ﷺ، فروايته عن رسول الله ﷺ، لا شك أنها مرسلة، وهكذا يؤكد لنا الإمام الترمذي بهذه القرينة على أن الحديث بهذا الطريق مرسل.

النموذج الرابع:

ذكر ابن الجوزي رحمه الله في كتابه «التحقيق في مسائل الخلاف»

---

(١) المصدر نفسه الكامل، ٦/٢٠٧٦ ـ ٢٠٧٧.

(٢) الكامل، ٦/٢٧٠٦ ـ ٢٠٧٧.

(٣) هذه الدراسة مستلة من كتابي، الباعث الحثيث في شرح الحديث، ص٨٠ ـ ٨٥.

حديث عبد الله بن عمر بن حفص، عن القاسم بن غنام، عن جدته أم أبيه الدنيا، عن جدته أم فروة، أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن أحب العمل إلى الله ﷻ، تعجيل الصلاة لأول وقتها**».

وأعله بالاضطراب قال: «أما حديث أم فروة، فإنه لا يرويه إلا العمري، وقد اضطرب فيه؛ فرواه عن القاسم بن غنام عن عمته أم فروة، والعمري ضعيف: ضعفه يحيى، وغيره...»[(١)].

فيظهر من هذا الصنيع أن ابن الجوزي أعل هذه الرواية من أوجه:

أحدها: تفرد العمري في قوله: «... لا يرويه إلا العمري».

الثاني: اضطراب العمري في روايته: فتارة يرويه عن القاسم بن غنام عن جدته أم أبيه الدنيا عن جدته أم فروة، وتارة يرويه عن القاسم بن غنام عن عمته أم فروة.

الثالث: ضعف العمري نفسه، وأورد نصوص ابن معين مبيناً اختلاف أقواله فيه: ضعفه مرة، وقال مرة: «ليس به بأس يكتب حديثه»، وقال أحمد بن حنبل: «هو صالح».

ويتعقبه ابن عبد الهادي رحمه الله، في كتابه «تنقيح التحقيق»، فيشير إلى أن عبد الله بن عمر العمري لم ينفرد به عن القاسم بن غنام، بل تابعه عبيد الله قال ابن عبد الهادي: «حديث أم فروة رواه محمد بن عبد الله الخزاعي، والقعنبي، والفضل بن موسى، ووكيع، وأبو نعيم، عن عبد الله بن عمر العمري عن القاسم بن غنام، ورواه الليث بن سعد، وقزعة بن سويد، عن عبيد الله بن عمر العمري، عن القاسم بن غنام». ثم أضاف قائلاً: «فقد حدث به عبد الله وعبيد الله، كما نذكره عن الدارقطني فيما يأتي». ثم ذكر طرق هذا الحديث فيما رواه الأئمة أحمد بن حنبل وأبو داود والترمذي على النحو الآتي:

---

(١) التحقيق، ١/٦٤٨.

ـ عن عبد الله بن عمر، عن القاسم بن غنام، **عن أهل بيته**، عن جدته أم فروة، أنها سمعت رسول الله ﷺ، وسأله رجل عن أفضل الأعمال، فقال رسول الله ﷺ: «**الصلاة لأول وقتها**». قال ابن عبد الهادي: «هكذا رواه الإمام أحمد». قال: «ورواه أبو داود وعنده: عن القاسم بن غنام، **عن بعض أمهاته**، عن أم فروة».

قال: «وفي رواية الترمذي: عن القاسم، **عن عمته أم فروة**، ولم يقل: عن بعض أمهاته، قال الترمذي: «لا يروى إلا من حديث العمري، وليس بالقوي في الحديث، واضطربوا في هذا الحديث»[(١)].

قال ابن عبد الهادي: «كذا قال الترمذي، وفيه نظر» فما الذي يقصده ابن عبد الهادي بهذا الصنيع؟

هذا ما نحاول بيانه فيما يأتي[(٢)]:

ألخص صنيع الإمامين بالقول: إن الإمام ابن الجوزي ضعف الحديث بتفرد عبد الله العمري به، واضطرابه في إسناده، وبضعف عبد الله العمري نفسه، ويدفع ابن عبد الهادي تهمة التفرد عن عبد الله العمري، بمتابعة عبيد الله له فيه، مع توقفه عند نص الترمذي بأن فيه نظر، فما موقف غيرهما من الأئمة من هذه المسألة؟

اختلف الرواة في روايتي عبد الله بن عمر العمري وعبيد الله عن القاسم، وبيان ذلك كما يأتي:

---

(١) التنقيح، ت: د. عامر حسن صبري، ١/٦٤٩ ـ ٦٥٠.

(٢) ينظر تفصيل هذه المسألة: الموازنة بين الإمامين ابن الجوزي وابن عبد الهادي في نقد الحديث من خلال كتابي التحقيق والتنقيح، رسالة دكتوراه، للمؤلفة حكيمة أحمد حفيظي، نوقشت سنة ٢٠٠٥م، قسم الكتاب والسُّنَّة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، بتقدير مشرف جداً، ص٢١٦ ـ ٢١٧، وص٢٤٠ ـ ٢٤٦.

أولاً: اختلاف الرواة على عبد الله:

رواه أبو عاصم عن عبد الله عن القاسم بن غنام قال: «عن عماته عن أم فروة» مرفوعاً[١].

ورواه الفضل بن موسى، وتابعه محمد بن عبد الله الخزاعي، عن عبد الله عن القاسم قال: «عن عمته أم فروة» مرفوعاً، وقال محمد بن عبد الله الخزاعي في روايته: «عن عمة يقال لها أم فروة»[٢]، وقال مرة: «عن جدته الدنيا، عن أم فروة»[٣].

ورواه القعنبي عن عبد الله بن عامر[٤] عن القاسم قال: «عن بعض أمهاته عن أم فروة مرفوعاً»[٥].

ورواه وكيع[٦]، وتابعه عبد الله بن مسلمة[٧] عن عبد الله عن

---

(١) رواه أحمد في المسند، ٦/ ٣٧٤.

(٢) رواه الترمذي في الصلاة، باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل، ١/ ٣١٩، من طريق الفضل بن موسى عنه به، وأبي داود في الصلاة، باب المحافظة على وقت الصلوات، ١/ ١٥٧، عنهما ثم ميز بين روايتي الخزاعي وعبد الله بن مسلمة، والبيهقي في الطهارة، باب تعجيل الصلاة بالتيمم إذا لم يكن على ثقة من وجود الماء في الوقت، ١/ ٢٣٢، وميز بين الروايتين كما فعل أبو داود.

(٣) رواه أحمد في المسند، ٦/ ٣٧٥.

(٤) هكذا بهذا الاسم: عبد الله بن عامر وأظنه تصحيفاً، والراوي هو عبد الله بن عمر العمري: فإذا ثبت أن اسم هذا الراوي عبد الله بن عامر، فإنه متابع آخر لعبد الله وعبيد الله والضحاك، لكنه احتمال أستبعده؛ لأني بحثت فيما وقفت عليه من كتب التراجم، فما وجدت في الرواة عن القاسم من اسمه عبد الله بن عامر، ولهذا أرجح الاحتمال الأول في أنه من التصحيف، والله أعلم، ينظر: تهذيب الكمال، للمزي، ٢٣/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ٦/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(٥) رواه العقيلي في الضعفاء الكبير، ٣/ ٤٧٥.

(٦) رواه الدارقطني في الصلاة، باب النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر، ١/ ٢٤٨.

(٧) رواه أبو داود في الصلاة، باب المحافظة على وقت الصلوات، ١/ ١٥٧، =

القاسم قال: «عن بعض أمهاته عن أم فروة مرفوعاً».

ورواه الوليد بن مسلم، وتابعه إسحاق بن سليمان عن عبد الله عن القاسم قال: «عن جدته أم فروة»[(١)] مرفوعاً.

ورواه يزيد بن هارون، وتابعه الفضل بن دكين عن عبد الله عن القاسم قال: «عن أهل بيته»[(٢)].

ثانياً: اختلاف الرواة على عبيد الله:

رواه قزعة بن سويد عن عبيد الله عن القاسم قال: «عن بعض أمهاته عن أم فروة»[(٣)].

ورواه محمد بن بشر العبدي عن عبيد الله عن القاسم قال: «عن بعض أهله عن أم فروة»[(٤)].

ثالثاً: روايات الليث بن سعد ومنصور بن سلمة ومعتمر بن سليمان عن عبد الله وعن عبيد الله:

رواه الليث بن سعد، وتابعه منصور بن سلمة، عن عبد الله عن القاسم قال: «عن جدته أم أبيه الدنيا عن جدته أم فروة»، ورواه الليث عن عبد الله عن القاسم قال: «عن جدته أم فروة»[(٥)]، متابعاً فيه روايتي الوليد بن مسلم، وإسحاق بن مسلم عنه به.

= والبيهقي في الطهارة، باب تعجيل الصلاة بالتيمم...، ١/ ٢٣٢.

(١) رواه الدارقطني في الصلاة، باب النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر، ١/ ٢٤٧.

(٢) ذكرها ابن سعد في الطبقات الكبرى، ٨/ ٢٣٤.

(٣) رواه الدارقطني في الصلاة، باب النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر، ١/ ٢٤٨.

(٤) رواه الدارقطني في الموضع نفسه.

(٥) رواه أحمد في المسند، ٦/ ٣٧٥.

ورواه الليث بن سعد، وتابعه منصور بن سلمة عن عبيد الله عن القاسم قال: طعن جدته الدنيا عن جدته أم فروة»[١].

ورواه معتمر بن سليمان عن عبد الله عن القاسم قال: «عن جدته أم فروة»[٢]، وذكر الحاكم أنه يرويه عن عبيد الله عن القاسم، ولم يخرج طريقه[٣].

ورواه الليث بن سعد عن عبيد الله عن القاسم قال: «عن جدته أم فروة»[٤].

يستخلص من هذه الطرق:

أن رواية الليث عن عبد الله عن القاسم عن جدته أم أبيه الدنيا عن جدته أم فروة، فيما رواه الدارقطني، هي نفسها عن الليث عن عبيد الله عن القاسم به، عند الحاكم، غير أنه في رواية الحاكم لم يذكر «جدته أم أبيه الدنيا» وقال: «جدته الدنيا» بإسقاط «أم أبيه»، وبهذا الإسناد، فهي تختلف عما جاء عن الليث عن عبد الله عن القاسم عن جدته أم فروة، برواية الإمام أحمد بن حنبل، والتي تتطابق مع روايته عن عبيد الله عن القاسم، فيما رواه العقيلي.

إن رواية منصور بن سلمة عن عبد الله عن القاسم عن جدته أم أبيه الدنيا عن جدته أم فروة، فيما رواه البيهقي، مطابقة لروايته عن عبيد الله عنه به، فيما رواه الحاكم.

إن روايتي منصور بن سلمة والليث بن سعد كليهما عن عبد الله عن القاسم عن جدته أم أبيه الدنيا عن جدته أم فروة، والتي هي نفسها عنهما عن عبيد الله عنه به، قد تابعهما عليها في روايتهما عن عبد الله عنه به،

---

(١) رواه الحاكم في الصلاة، باب في مواقيت الصلاة، ١/ ١٨٩.
(٢) رواه الدارقطني، ١/ ٢٤٨.
(٣) المستدرك، ١/ ١٨٩ ـ ١٩٠، ولم أجد له طريقاً فيما وقفت عليه، وبحثت فيه عنه من كتب الرواية.
(٤) الضعفاء الكبير، للعقيلي، ٣/ ٤٧٥.

وكيع فيما رواه الدارقطني، ولعله من أجل هذه المتابعات قال الدارقطني: «في هذا الحديث اختلافاً كثيراً واضطراباً، ثم قال: والقول فيه قول من قال: عن القاسم عن جدته الدنيا عن أم فروة»[١].

رابعاً: رواية الضحاك بن عثمان:

رواه ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن القاسم بن غنام قال: «عن امرأة من المبايعات. . .»[٢].

وأمام هذا الاضطراب الذي رأيناه في رواية القاسم بن غنام، فإن الإمام الترمذي قال: «حديث أم فروة لا يروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العمري، وليس هو بالقوي عند أهل الحديث، واضطربوا عنه في هذا الحديث، وهو صدوق، وقد تكلم فيه يحيى بن سعيد من قبل حفظه»[٣]، وتابعه ابن الجوزي فضعف الحديث للقرائن نفسها: تفرد عبد الله بن عمر العمري بروايته، والاضطراب، وضعف عبد الله العمري، وإليك نظرنا في المسألة:

ـ فأما من حيث اضطراب الرواة عن عبد الله العمري، فوارد. وقد بيناه في الطرق السابقة.

ـ وأما مسألة ضعف عبد الله بن عمر العمري، فمختلف فيه؛ ضعفه بعض الأئمة، وبعضهم لم ينزل فيه عن مرتبة الصدوق[٤].

---

(١) ذكره الزيلعي في نصب الراية، نقلاً من كتاب العلل للدارقطني، ١/ ٢٤١، ولم أجده في كتاب العلل له فيما وقفت عليه مما هو عندي من الجزء الأول إلى الحادي عشر منه، ما عدا التاسع.

(٢) رواه الدارقطني في الصلاة، باب النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر، ١/ ٢٤٨، والعقيلي في الضعفاء الكبير، ٣/ ٤٧٥.

(٣) الجامع، ١/ ٣٢٣.

(٤) ذكر ابن الجوزي في التحقيق نصوصاً لابن معين وأحمد في اختلافهما فيه، ١/ ٦٤٨، وينظر في ترجمته: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ٥/ ١٠٩، وتهذيب التهذيب، لابن حجر، ٤/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

ـ وأما من حيث تفرد عبد الله بن عمر العمري به عن القاسم، فصوابه بعدما رأيناه من طرق، فيما ذهب إليه الحاكم وابن عبد الهادي وابن أبي حاتم؛ فإن عبد الله بن عمر العمري لم ينفرد به عن القاسم، بل تابعه عبيد الله بن عمر، والضحاك بن عثمان، قال الحاكم: «هذا حديث رواه الليث بن سعد والمعتمر بن سليمان وقزعة بن سويد ومحمد بن بشر العبدي عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن غنام»[(١)]، وقال ابن أبي حاتم: «وروى عنه عبيد الله بن عمر العمري»[(٢)]، وقال ابن عبد الهادي: «ورواه الليث بن سعد، وقزعة بن سويد عن عبيد الله بن عمر العمري عن القاسم بن غنام» وأضاف قائلاً: «فقد حدث به عبد الله وعبيد الله»[(٣)].

كما تابعهما في روايتهما عن القاسم، الضحاك بن عثمان، فيما أخرجه العقيلي والدارقطني، وقال أبو حاتم: «روى عنه (أي: عن القاسم) عبد الله بن عمر العمري، والضحاك بن عثمان[(٤)].

من أجل ذلك، توقف ابن عبد الهادي عند نص الترمذي وقال: «فيه نظر؛ لأن عبد الله العمري لم يتفرد به عن القاسم، بل توبع من عبيد الله ومن الضحاك بن عثمان».

يبقى أمامنا البحث عن حقيقة هذا الاضطراب: فهل هو من عبد الله العمري، وقد وجدنا له متابعاً من طريق عبيد الله، وهو أوثق منه، وقد اختلف عن عبيد الله أيضاً، وكثير من طرق الرواة عنه مطابقة لرواية عبد الله عن القاسم، لهذا أرى أن احتمال الاضطراب من عبد الله قليل، وإن كان وارداً.

---

(١) المستدرك، ١/ ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٢) الجرح والتعديل، ٧/ ١١٦.

(٣) التنقيح، ١/ ٦٤٦.

(٤) الجرح والتعديل، ٧/ ١١٦.

ويبقى الميل إلى رأي الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ، والدكتور عامر حسن صبري حفظه الله، في أن الاضطراب في الحديث سببه القاسم بن غنام نفسه، وقد ذكره ابن حبان في ثقاته[١]، والعقيلي في ضعفائه وقال: «في حديثه اضطراب»[٢]، وأشار الإمام البخاري إلى الاختلاف في روايته[٣].

وقال أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ: «وهذا الحديث مضطرب الإسناد، كما قال الترمذي، ولكن ليس اضطرابه من قبل عبد الله بن عمر العمري، بل من قبل شيخه القاسم بن غنام الأنصاري البياضي، والذي يظهر لي أنه روى هذا الحديث عن امرأة من أهله، هي جدته الدنيا أو هي جدته أم أبيه ـ كما بين في بعض رواياته ـ عن جدته العليا: أم فروة، فصار يرويه تارة فيذكر الواسطة المبهمة، ويرويه أخرى فيحذفها ويقول: عن أم فروة»[٤].

وقال الدكتور عامر صبري: «الذي يظهر ويتبين من إسناد الحديث، أن الاضطراب لم يأتِ من العمري، وإنما جاء من شيخه القاسم بن غنام: وذلك لأن العمري لم يتفرد بالرواية عن القاسم، بل تابعه عليها أخوه عبيد الله والضحاك بن عثمان الأسدي»[٥].

ومهما يكن من أمر اختلاف هذا الحديث؛ إن كان عن عبد الله أم اضطرب فيه القاسم، فإنه يظل ضعيفاً، لهذا الاضطراب، ولجهل الواسطة من جهة أخرى، وهو ضعيف، عند ابن الجوزي بالاضطراب، غير أنه وهم في قوله: «يتفرد عبد الله بن عمر به عن القاسم، وقد أشار ابن عبد الهادي في صنيعه إلى هذا الاضطراب، غير أنه دفع التفرد عن

---

(١) الثقات، ٧/ ٣٣٦.
(٢) الضعفاء الكبير، ٣، ٤٧٥.
(٣) ٧/ ١٧١.
(٤) في تحقيقه جامع الترمذي، الهامش الخامس، ١/ ٣٢٣.
(٥) في تحقيقه التنقيح، ١/ ٦٥٠.

عبد الله، وبيّن بأنه توبع عليه من عبيد الله بن عمر العمري[(١)].

ولعلي أرى الطالب المبتدئ في حيرة من أمره تدفعه إلى السؤال عن ترجمة الرواة: متى نترجم؟ وهل نترجم لكل الرواة في كل الطرق؟ أم نترجم للبعض دون البعض الآخر؟

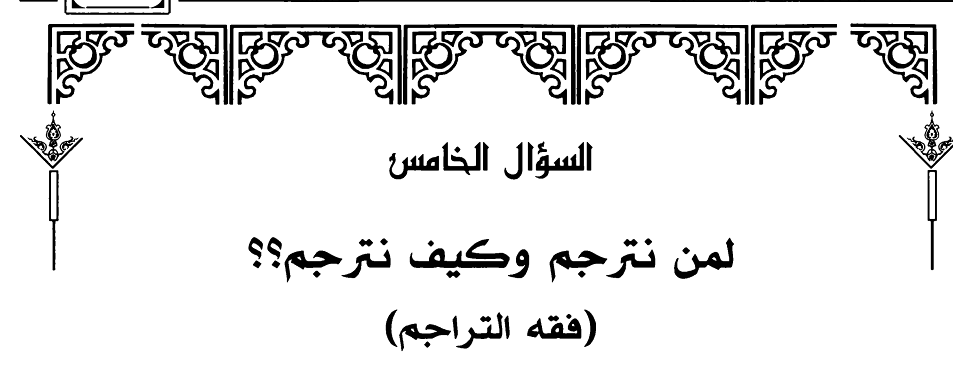
نبهتك فيما سبق إلى أننا نترجم بحسب حاجة الدراسة إلى الترجمة، فبعد تحديد المدارات، والوقوف على التفردات والمخالفات، مع ما جمعناه أثناء التخريج من نصوص للأئمة تكون لنا بمثابة المفاتيح الأولى للكشف عن هذه المسائل، مع النظر في نصوصهم نفسها، ولمن وجهت سهام النقد منهم.

واعلم، أيها الطالب أن ترجمة الرواة ليست عملاً عشوائياً، كما يعتقد بعض الطلبة ممن يلجأ إلى ملأ الأوراق بالترجمة لكل من جاء ذكرهم في الأسانيد، بل تقوم الترجمة على قواعد وأسس، وعلى فقه عميق بعلم الرجال، وفيه تفريعات كثيرة: الأسماء والكنى والألقاب، المهملات والمبهمات، المتفق والمفترق، المؤتلف والمختلف، الوفيات، الجرح والتعديل، وغيرها مما له صلة بعلم الرجال.

وإني لم أجد إجابة شافية كافية أقدمها بين يديك تعينك على التفقه في الرواة ومعرفة قواعد الترجمة، فيما وقفت عليه من كتب العلماء، أحسن مما كتبه وأجاد فيه، مثل الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني في كتابه «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» بتحقيق شيخ المحدثين في هذا الزمن الشيخ ناصر السُّنَّة وخادمها، محمد ناصر الدين الألباني، أورده لك دليلاً يفيدك في فهم التراجم والتفقه فيها، خاصة وقد لمست عزوفاً عند كثير من طلبتنا عن قراءة هذه المؤلفات، واكتفائهم عنها بالمراجع المختصرة، فيأتيك دليلك الأخير في سلسلة هذه الأدلة العلمية:

---

(١) ينظر: الموازنة بين الإمامين ابن الجوزي وابن عبد الهادي في نقد الحديث، ص٢٤٠ ـ ٢٤٦.



السؤال الخامس

لمن نترجم وكيف نترجم؟؟

(فقه التراجم)

نفترض أن المخرّج أو الباحث أو الطالب، خرج حديثه، وجمع طرقه، ورسم شجرة لأسانيده، وحدد مخرج الحديث، ووقف على اختلاف الرواة عليه، وتبين له الراوي أو الرواة المخالفين، وحدد المسألة العلمية في حديثه: إن كانت زيادة، أو تعارض وصل مع إرسال، أو تعارض رفع مع وقف، أو إدراج... إلخ، فمن أين يبدأ الدراسة وما المراحل التي يتبعها في معرفة حال الرواية ورواتها؟ وهل يترجم لكل رجال هذه الأسانيد؟ أم يترجم لرواة محددين؟ أسئلة كثيرة تدور في ذهن المخرّج المبتدئ خاصة، نحاول في هذا المؤلف مساعدته في تجاوزها، وإنه إضافة إلى النماذج السابقة، وما سجلناه من ملاحظات وتنبيهات، حاولنا فيها فك بعض الألغاز، فلا بأس من العودة مرة أخرى للكلام عن هذه المسائل، من أجل التوضيح أكثر من خلال استعانتنا بنصوص الشيخ المعلمي أحد أساطين هذا العصر في النقد الحديثي، والنظر الثاقب، والتقعيد الوافي الكافي، فأبدأ بذكر هذه النصوص، في عنصر خاص بكيفية البحث عن أحوال الرواة، ثم ذكر المراحل العملية لدراسة الأسانيد، كما نراها في العنصر الأخير من عناصر هذا المؤلف.

يقول الشيخ المعلمي رحمه الله في مسألة (كيف يبحث عن أحوال الرواة):

«من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل عن حال رجل وقع في سند، فعليه أن يراعي أموراً.

الأول: إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم؛ فليتثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هي لذاك الرجل، فإن الأسماء كثيراً ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها كما يأتي في الأمر الرابع.

الثاني: ليستوثق من صحة النسخة، وليراجع غيرها إن تيسر له، ليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب.

الثالث: إذا وجد في الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة؛ فلينظر أثابتة هي عن ذاك الإمام أم لا.

الرابع: ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت في صاحب الترجمة، فإن الأسماء تتشابه، وقد يقول المحدث كلمة في راوٍ فيظنها السامع في آخر، ويحكيها كذلك، وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطئ بعض من بعده فيحملها على آخر؛ ففي الرواة المغيرة بن عبد الرحمٰن بن الحارث بن هشام المخزومي، والمغيرة بن عبد الرحمٰن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي، والمغيرة بن عبد الرحمٰن بن عوف الأسدي: حكى عباس الدوري عن يحيى بن معين توثيق الأول، وتضعيف الثالث، فحكى ابن أبي حاتم عن الدوري عن ابن معين توثيق الثاني ووهمه المزي، ووثق أبو داود الثالث وضعف الأول، فذكرت له حكاية الدوري عن ابن معين فقال: «غلط عباس».

وفي الرواة محمد بن ثابت البناني ومحمد بن ثابت العبدي وغيرهما، فحكى ابن أبي حاتم عن ابن أبي خيثمة عن ابن معين أنه قال في الأول: «ليس بقوي...»، وذكر ابن حجر أن الذي في «تاريخ ابن أبي خيثمة» حكاية تلك المقالة في الثاني، وحكى عثمان الدارمي عن ابن معين في الثاني أنه ليس به بأس، وحكى معاوية بن صالح عن ابن معين أنه ينكر على الثاني حديث واحد، وحكى الدوري عن ابن معين أنه ضعف الثاني، وقال الدوري: «فقلت له أليس قد قلت مرة: ليس به بأس؟ قال: ما قلت هذا قط».

وفي الرواة عمر بن نافع مولى عمر وعمر بن نافع الثقفي، حكى ابن عدي في ترجمة الأول عن ابن معين أنه قال: «ليس حديثه بشيء، فزعم ابن حجر أن ابن معين إنما قالها في الثاني.

وفي الرواة عثمان البتي وعثمان البري، حكى الدوري عن ابن معين في الأول «ثقة»، وحكى معاوية بن صالح عنه فيه ضعيف، قال النسائي: «وهذا عندي خطأ، ولعله أراد عثمان البري».

وفي الرواة أبو الأشهب جعفر بن حيان، وأبو الأشهب جعفر بن الحارث، وثق الإمام أحمد الأول فحكى ابن شاهين ذلك في الثاني، وضعف جماعة الثاني فحكى ابن الجوزي كلماتهم في ترجمة الأول.

وفي الرواة أحمد بن صالح ابن الطبري الحافظ وأحمد بن صالح الشموسي، حكى النسائي عن معاوية بن صالح عن ابن معين كلاماً عده النسائي في الأول، فذكر ابن حبان: إنما قاله ابن معين في الثاني.

وفي الرواة معاذ بن رفاعة الأنصاري، ومعان رفاعة السلامي نقل الناس عن الدوري أنه حكى عن ابن معين أنه قال في الثاني، وهو معان «ضعيف»، ونقل أبو الفتح الأزدي عن عباس أنه حكى عن ابن معين أنه قال في الأول، وهو معاذ «ضعيف»، فكأنه تصحف على الأزدي.

وفي الرواة القاسم العمري، وهو ابن عبد الله بن عمر بن حفص، والقاسم المعمري، وهو ابن محمد، فحكى عثمان الدارمي عن ابن معين أنه قال: «قاسم المعمري كذاب خبيث»، قال الدارمي: «وليس كما قال يحيى»، والمعمري قد وثقه قتيبة، أما العمري فكذبه الإمام أحمد، وقال الدوري عن ابن معين: «ضعيف ليس بشيء»، فيشبه أن يكون ابن معين إنما قال: «قاسم العمري كذاب خبيث»، فكتبها عثمان الدارمي، ثم بعد مدة راجعها في كتابه، فاشتبه عليه فقرأها «قاسم المعمري. . .» إلخ.

وفي الرواة إبراهيم بن أبي حرة، وإبراهيم بن أبي حية؛ روى ابن

أبي حاتم من طريق عثمان الدارمي عن ابن معين توثيق الثاني، ومن تدبر الترجمتين، كاد يجزم بأن هذا غلط على ابن معين وأنه إنما وثق الأول، وحكى أبو داود الطيالسي قصة لأبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي، وحكى هو عن شعبة نحو تلك لمحمد بن الزبير التميمي البصري قال المعلمي: «وأخشى أن يكون الطيالسي وهم في إحداهما».

وذكر ابن أبي خيثمة في كلامه في فطر بن خليفة، ما لفظه: «سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت حديث فضيل لأنه روى أحاديث فيها إزراء على عثمان».

قال المعلمي: «وأخشى أن تكون كلمة قطبة إنما هي فطر، فحكاها ابن أبي خيثمة مرة على الصواب، ثم تصحفت عليه «فطر» بفضيل، فحكاها في فضيل بن عياض».

وحكى محمد بن وضاح القرطبي أنه سأل ابن معين عن الشافعي فقال: «ليس بثقة»، فحكاها ابن وضاح في الشافعي الإمام، فزعم بعض المغاربة أن ابن معين، إنما قالها في أبي عبد الرحمٰن أحمد بن يحيى بن عبد العزيز الأعمى، المشهور بالشافعي؛ فإنه كان ببغداد وابن وضاح لقي ابن معين ببغداد، فكأنه سأل ابن معين عن الشافعي يريد ابن وضاح الإمام، فظن ابن معين أنه يريد أبا عبد الرحمٰن؛ لأنه كان حياً معهما في البلد.

وفي ترجمة والد أبي عبد الرحمٰن من «التهذيب»، أن ابن معين قال: «ما أعرفه، وهو والد الشافعي الأعمى».

الخامس: إذا رأى في الترجمة «وثقة فلان» أو «ضعفه فلان» أو «كذبه فلان»، فليبحث عن عبارة فلان؛ فقد لا يكون قال: «هو ثقة» أو «هو ضعيف» أو «هو كذاب»؛ ففي مقدمة الفتح في ترجمة إبراهيم بن سويد بن حيان المدني: «وثقه ابن معين وأبو زرعة»، والذي في ترجمته من «التهذيب»: قال أبو زرعة: «ليس به بأس».

وفي «المقدمة» في ترجمة إبراهيم ابن المنذر الحزامي: «وثقه ابن معين... والنسائي»، والذي في ترجمته من «التهذيب»: «قال عثمان الدارمي: «رأيت ابن معين كتب عن إبراهيم بن المنذر أحاديث ابن وهب، ظننتها المغازي»، وقال النسائي: «ليس به بأس».

وفي «الميزان» و «اللسان» في ترجمة معبد بن جمعة: «كذبه أبو زرعة الكيشي»، وليس في عبارة أبي زرعة الكيشي ما يعطي هذا، بل فيها «أنه ثقة في الحديث».

السادس: أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون في عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره، وربما يخل ذلك بالمعنى، فينبغي أن يراجع عدة كتب، فإذا وجد اختلافاً، بحث عن العبارة الأصلية ليبني عليها.

السابع: قال ابن حجر في «لسان الميزان»[١]: «وينبغي أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها، فمن ذلك:

ـ أن الدوري قال عن ابن معين أنه سئل عن إسحاق، وموسى بن عبيدة الربذي: أيهما أحب إليك؟ فقال: «ابن إسحاق ثقة»، وسئل عن محمد بن إسحاق بمفرده فقال: «صدوق، وليس بحجة»، ومثله أن أبا حاتم قيل له: «أيهما أحب إليك يونس أو عقيل؟» فقال: «عقيل لا بأس به»، وهو يريد تفضيل على يونس، وسئل عن عقيل، وزمعة بن صالح فقال: «عقيل ثقة متقن».

وهذا حكم على اختلاف السؤال، وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف أئمة الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في وقت آخر.

ـ وكذلك ما حكوا من كلام مالك في ابن إسحاق، إذا حكيت

---

(١) لسان الميزان، ١/ ١٧.

القصة على وجهها تبين أن كلمة مالك فلتة لسان عند سورة غضب لا يقصد بها الحكم، وكذلك ما حكوه عن ابن معين أنه قال لشجاع بن الوليد: «يا كذاب»، فحملها ابن حجر على المزاح.

ومما يدخل فيه أنهم:

- قد يضعفون الرجل بالنسبة إلى بعض شيوخه أو إلى بعض الرواة عنه.

- أو بالنسبة إلى ما رواه من حفظه.

- أو بالنسبة إلى ما رواه بعد اختلاطه، وهو عندهم ثقة فيما عدا ذلك.

فإسماعيل بن عياش ضعفوه فيما روى عن غير الشاميين.

وزهير بن محمد ضعفوه فيما رواه عنه الشاميون.

وجماعة آخرون ضعفوهم في بعض شيوخهم أو فيما رووه بعد الاختلاط.

- ثم قد يحكى التضعيف مطلقاً، فيتوهم أنهم ضعفوا ذلك الرجل في كل شيء.

ويقع نحو هذا في التوثيق. (راجع ترجمة عبد الرحمٰن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود) قال أحمد مرة: «ثقة»، وكذا قال ابن معين، ثم بين كل منهما مرة أنه اختلط، وزاد ابن معين؛ فبين أنه كان كثير الغلط عن بعض شيوخه غير صحيح الحديث عنهم.

ومن ذلك أن المحدث قد يسأل عن رجل فيحكم عليه بحسب ما عرف من مجموع حاله، ثم قد يسمع له حديثاً آخر فيحكم عليه حكماً يميل فيه إلى حاله في ذاك الحديث، ثم قد يسمع له حديثاً آخر فيحكم عليه حكماً يميل فيه إلى حاله في هذا الحديث الثاني؛ فيظهر بين كلامه في هذه المواضع بعض الاختلاف؛ وقع مثل هذا للدارقطني في «سننه»

وغيرها، وقد ينقل الحكمين الثاني أو الثالث وحده، فيتوهم أنه حكم مطلق.

الثامن: ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله:

ـ فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له وتمكنت معرفتهم به.

ـ بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة، وسمع منه مجلساً واحداً، أو حديثاً واحداً.

ـ وفيمن عاصره ولم يلقه، ولكنه بلغه شيء من حديثه.

ـ وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه.

ـ ومنهم من يجاوز ذلك؛ فإن ابن حبان قد يذكر في «الثقات» من يجد البخاري سماه في تاريخه من القدماء، وإن لم يعرف ما روى وعمن روى ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد، وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكر وإن كان الرجل معروفاً مكثراً، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين والنسائي وآخرون غيرهم؛ يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو مشاهد، وإن لم يروِ عنه إلا واحد، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد: فممن وثقه ابن معين من هذا الضرب الأسقع بن الأسلع، والحكم بن عبد الله البلوي، ووهب بن جابر الخيواني وآخرون.

وممن وثقه النسائي رافع بن إسحاق، وزهير بن الأقمر، وسعد بن سمرة وآخرون، وقد روى العوام بن حوشب عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد عن عبد الله بن عمرو بن العاص حديثاً، ولا يعرف الأسود وحنظلة إلا في تلك الرواية، فوثقهما ابن معين.

وروى همام عن قتادة عن قدامة بن وبرة عن سمرة بن جندب حديثاً، ولا يعرف قدامة إلا في هذه الرواية، فوثقه ابن معين مع أن الحديث غريب، وله علل أخرى[١].

ـ ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه، حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة، وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذاك الراوي.

وهذا كله يدل على أن جل اعتمادهم في التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوي؛ وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة، حتى يتبين منهم ما يوجب القدح، نص على ذلك في «الثقات»، وذكره ابن حجر في «لسان الميزان»، واستغربه، قال المعلمي معقباً عليه: «ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه، فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوي فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط وَلم يبلغه ما يوجب طعناً في دينه وثقه، وربما تجاوز بعضهم هذا كما سلف، وربما يبني بعضهم على هذا حتى في أهل عصره، وكان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخاً فسمع منه مجلساً، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلساً فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سأل عن الشيخ، وثقه وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة، ويكون قد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك، ذكر ابن الجنيد أنه سئل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي فقال: «ما كان به بأس»، فحكى له عنه أحاديث تستنكر، فقال ابن معين: «فإن كان الشيخ روى هذا فهو كذاب، وإلا فإني رأيت حديث الشيخ مستقيماً»، وقال ابن معين في محمد بن القاسم الأسدي: «ثقة وقد كتبت عنه»، وقد كذبه أحمد وقال: «أحاديثه موضوعة» وقال أبو داود: «غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة».

---

(١) راجع: سنن البيهقي، كما قال المعلمي، ٣/ ٢٤٨.

وهكذا يقع في التضعيف؛ ربما يجرح أحدهم الراوي لحديث واحد استنكره وقد يكون له عذر، ورد ابن معين مصر، فدخل على عبد الله بن الحكم فسمعه يقول: حدثني فلان وفلان وفلان، وعدّ جماعة روى عنهم قصة، فقال ابن معين: حدثك بعض هؤلاء بجميعه وبعضهم ببعضه؟ فقال: لا حدثني جميعهم بجميعه، فراجعه فأصر، فقام يحيى وقال للناس: «يكذب».

قال الشيخ المعلمي معقباً: «ويظهر لي أن عبد الله إنما أراد أن كلاً منهم حدثه ببعض القصة فجمع ألفاظهم، وهي قصة في شأن عمر بن عبد العزيز ليست بحديث، فظن يحيى أن مراده أن كلّاً منهم حدثه بالقصة بتمامها على وجهها في ذلك، وقد أساء الساجي إذِ اقتصر في ترجمة عبد الله على قوله: «كذبه ابن معين».

وبلغ ابن معين أن أحمد بن الأزهر النيسابوري يحدث عن عبد الرزاق بحديث استنكره يحيى فقال: «من هذا الكذاب النيسابوري الذي يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث؟! وكان أحمد بن الأزهر حاضراً فقام فقال: «هو ذا أنا»، فتبسم يحيى وقال: «أما إنك لست بكذاب»... إلخ.

وقال ابن عمار في إبراهيم بن طهمان: «ضعيف مضطرب الحديث»، فبلغ ذلك صالح بن محمد الحافظ الملقب «جزرة» فقال: «ابن عمار من أين يعرف إبراهيم؟ إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة، والغلط فيه من غير إبراهيم».

التاسع: ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه، مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة واختلاف الرواية عنه في بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره، فقد عرفنا في الأمر السابق رأي بعض من يوثق المجاهيل من القدماء إذا وجد حديث الراوي منهم

مستقيماً، ولو كان حديثاً واحداً لم يروه عن ذاك المجهول إلا واحد، فإن شئت فاجعل هذا رأياً لأولئك الأئمة كابن معين، وإن شئت فاجعله اصطلاحاً في كلمة «ثقة»: كأن يراد بها استقامة ما بلغ الموثق من حديث الراوي، لا الحكم للراوي نفسه بأنه في نفسه بتلك المنزلة.

وقد اختلف كلام ابن معين في جماعة، يوثق أحدهم تارة ويضعفه أخرى: منهم إسماعيل بن زكريا الخُلقاني، وأشعث بن سوار، والجراح بن مليح الرواسي، وزيد بن أبي العالية، والحسن بن يحيى الخُشني، والزبير بن سعيد، وزهير بن محمد التميمي، وزيد بن حبان الرقي، وسلم العلوي، وعافية القاضي، وعبد الله بن الحسين بن جرير، وعبد الله بن عقيل أبو عقيل، وعبد الله بن عمر بن حفص العمري، وعبد الله بن واقد بن أبي قتادة الحراني، وعبد الواحد بن غياث، وعبيد الله بن عبد الرحمٰن بن موهب، وعتبة بن أبي الحكم، وغيرهم.

وجاء عنه توثيق جماعة ضعفهم الأكثرون منهم: تمام بن نجيح، ودراج بن سمعان، والربيع بن حبيب الملاح، وعباد بن كثير الرملي، ومسلم بن خالد الزنجي، ومسلمة بن علقمة، وموسى بن يعقوب الزمعي، ومؤمل بن إسماعيل، ويحيى بن عبد الحميد الحمّاني، وغيرهم.

وهذا يشعر أن ابن معين كان ربما يطلق كلمة «ثقة» لا يريد بها أكثر من أن الراوي لا يعتمد الكذب.

وقد يقول ابن معين في الراوي مرة «ليس بثقة»، ومرة «ثقة» أو «لا بأس به»، أو نحو ذلك (راجع تراجم جعفر بن ميمون التميمي وزكريا بن منظور ونوح بن جابر).

وربما يقول في الراوي «ليس بثقة» ويوثقه غيره (راجع تراجم: عاصم بن علي، وفليح بن سليمان، وابنه محمد بن فليح، ومحمد بن

كثير العبدي)؛ وهذا قد يشعر بأن ابن معين قد يطلق كلمة «ليس بثقة» على معنى أن الراوي ليس بحيث يقال فيه ثقة على المعنى المشهور لكلمة «ثقة».

فأما استعمال كلمة ثقة: على ما هو دون معناها المشهور، فيدل عليه مع ما تقدم، أن جماعة يجمعون بينها وبين التضعيف، قال أبو زرعة في عمر بن عطاء بن وراز: «ثقة لين»، وقال الكعبي في القاسم أبي عبد الرحمٰن الشامي: «ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي»، وقال ابن سعد في جعفر بن سليمان «ثقة وبه ضعف»، وقال ابن معين في عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم: «ليس به بأس، وهو ضعيف»؛ وقد ذكروا أن ابن معين يطلق كلمة «ليس به بأس» بمعنى «ثقة»، وقال يعقوب بن شيبة في ابن أنعم هذا: «ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق رجل صالح»، وفي الربيع بن صبيح: «صالح صدوق ثقة، ضعيف جداً» (راجع ترجمة إسحاق بن يحيى بن طلحة، وإسرائيل بن يونس، وسفيان بن حسين، وعبد الله بن عمر بن جعفر بن عاصم، وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي، وعبد السلام بن حرب، وعلي بن زيد بن جدعان، ومحمد بن مسلم بن تدرس، ومؤمل بن إسماعيل، ويحيى بن يمان).

وقال يعقوب بن سفيان في أجلح: «ثقة حديثه لين»، وفي محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى: «ثقة عدل، في حديثه بعض المقال، لين الحديث عندهم».

وأما كلمة «ليس بثقة»، فقد روى بشر بن عمر عن مالك إطلاقها في جماعة: منهم صالح مولى التوأمة، وشعبة مولى ابن عباس؛ وفي ترجمة مالك من تقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم عن يحيى القطان أنه سأل مالكاً عن صالح هذا؟ فقال: لم يكن من القراء، وسأله عن شعبة هذا فقال: لم يكن من القراء، فأما صالح فأثنى عليه أحمد وابن معين، وذكر أنه اختلط بأخرة، وأن مالكاً إنما أدركه بعد الاختلاط،

وأما شعبة مولى ابن عباس فقال أحمد: ما أرى به بأساً، وكذا قال ابن معين، وقال البخاري: يتكلم فيه مالك ويحتمل منه، قال ابن حجر: «قال أبو الحسن ابن القطان الفاسي: قوله ويحتمل منه؛ يعني: من شعبة، وليس هو ممن يترك حديثه»، قال: «ومالك لم يضعفه، وإنما شح عليه بلفظة ثقة».

قال المعلمي: «هذا التأويل غير شائع، بل لفظة ليس بثقة في الاصطلاح توجب الضعف الشديد»، وقد قال ابن حبان: «روى عن ابن عباس ما لا أصل له حتى كأنه ابن عباس آخر»، قال الشيخ المعلمي: «ابن حبان كثيراً ما يهول مثل هذا التهويل في غير محله، وكلمة ليس بثقة، حقيقتها اللغوية نفي أن يكون بحيث يقال له ثقة، ولا مانع من استعمالها بهذا المعنى، وقد ذكرها الخطيب في الكفاية، في أمثلة الجرح غير المفسر، واقتصار مالك في رواية يحيى القطان على قوله: «لم يكن من القراء»، يشعر بأنه أراد هذا المعنى. نعم إذا قيل: «ليس بثقة ولا مأمون»، تعين الجرح شديد، وإن اقتصر على «ليس بثقة»، فالمتبادر جرح شديد، ولكن إذا كان هناك ما يشعر بأنها استعملت في المعنى الآخر حملت عليه، وهكذا «كلمة ثقة»: معناها المعروف، التوثيق التام؛ فلا تصرف عنه إلا بدليل، إما قرينة لفظية كقول يعقوب: «ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق»[(١)].

عاشراً: قدح الساخط ومدح المحب:

كلام العالم في غيره على وجهين:

أحدهما منهما: ما يخرج مخرج الذم بدون القصد من ذلك:

ـ ما كان يقصد به الموعظة وإسداء النصح؛ كأن يبلغ العالم عن صاحبه ما يكرهه له، فيذمه في وجهه، أو بحضرة من يبلغه، رجاء أن

---

(١) التنكيل، ١/ ٨٣ ـ ٩١.

يكف عما كرهه له، وربما يأتي بعبارة ليست بكذب، ولكنها خشنة موحشة، يقصد منها المبالغة في النصيحة؛ ككلمات الثوري في الحسن بن صالح بن حي، وربما يكون الأمر الذي أنكره أمراً لا بأس به، بل قد يكون خيراً، ولكن يخشى أن يجر إلى ما يكره: كالدخول على السلطان، وولاية أموال اليتامى، وولاية القضاء، والإكثار من الفتوى.

وقد يكون أمراً مذموماً وصاحبه معذور، ولكن الناصح يحب لصاحبه أن يعاود النظر.

وقد يكون المقصود نصيحة الناس لأن لا يقعوا في ذلك الأمر[1].

حكم الكلام إذا كان من هذا الضرب:

إن كلام العالم إذا لم يكن بقصد الرواية، أو الفتوى، أو الحكم، داخل في جملة عمله الذي ينبغي أن لا ينظر إليه، وما كان من هذا الضرب، فحقه أن لا يعتد به على المتكلم فيه، ولا على المتكلم[2].

الوجه الآخر: ما خرج على وجه الحكم.

وهذا إنما يخشى فيه الخطأ، وأئمة الحديث عارفون، متبحرون، متيقظون، يتحرزون من الخطأ جهدهم، لكنهم متفاوتون في ذلك، ومهما بلغ الحاكم من التحري، فإنه لا يبلغ أن تكون أحكامه كلها مطابقة لما في نفس الأمر:

- فقد تسمع رجلاً يخبر بخبر ثم تمضي مدة فترى أن الذي سمعت منه هو فلان، وأن الخبر الذي سمعته منه هو كيت وكيت، وأن معناه كذا، وأن ذاك المعنى باطل، وأن المخبر تعمد الإخبار بالباطل، وأنه لم يكن له عذر، وأن مثل ذلك يوجب الجرح.

---

(١) التنكيل، ١/ ٥٤.

(٢) المصدر نفسه.

ـ ومن المحتمل أن تخطئ في فهم المعنى، أو في ظن أنه باطل.

ـ ومن المحتمل أن تظن أن المخبر تعمد، أو أنه لم يكن له عذر، أو أن مثل ذلك يوجب الجرح، إلى غير ذلك.

فغالب الأحكام إنما تبنى على غلبة الظن، والظن قد يخطئ، كما أن الظنون تتفاوت.

ـ فمن الظنون المعتد بها، ما له ضابط شرعي؛ كخبر الثقة.

ـ ومنها ما ضابطه أن تطمئن إليه نفس العارف المتوقي، المتثبت؛ بحيث يجزم بالإخبار بمقتضاه، طيب النفس، منشرح الصدر.

ـ ومن الناس من يعتبر بالظن الضعيف، فيجزم، وهذا الذي يطعن أئمة الحديث في حفظه وضبطه فيقولون: «يحدث على التوهم» أو «كثير الخطأ» أو «يهم» أو «يخطأ».

ـ ومنهم المعتدل.

ـ ومنهم البالغ التثبت.

ـ ومن ثقات المحدثين من هو أبلغ تحرياً ممن سبق، ولكنهم يعلمون أن الحجة إنما تقوم بالجزم؛ فكانوا يجزمون فيما لا يرون للشك فيه مدخلاً، ويقفون عن الجزم لأدنى احتمال.

روي عن شعبة أنه سأل أيوب السختياني عن حديث؟ فقال له: «أشك فيه»، فقال شعبة: «شكك أحب إلي من يقين غيرك»، وعن شعبة أنه قال: «شك ابن عون وسليمان التيمي يقين».

هذا وكل ما يخشى في الذم والجرح، يخشى مثله في الثناء والتعديل:

ـ فقد يكون الرجل ضعيفاً في الرواية، لكنه صالح في دينه، مثل أبان بن أبي عياش.

ـ أو غيور على السُّنَّة؛ كمؤمل بن إسماعيل.

ـ أو فقيه كمحمد بن أبي ليلى.

فتجد أهل العلم ربما يثنون على الرجل من هؤلاء غير قاصدين الحكم له بالثقة في الرواية.

ـ وقد يرى العالم أن الناس قد بالغوا في الطعن، فيبالغ هو في المدح، كما يروى عن حماد بن سلمة أنه ذكر له طعن شعبة في أبان بن أبي عياش فقال: «أبان خير من شعبة».

ـ وقد يكون العالم وادّاً لصاحبه؛ فيأتي فيه نحو ما تقدم؛ فيذكر كلمات الثناء التي لا يقصد بها الحكم، لا سيما عند الغضب؛ كأن تسمع رجلاً يذم صديقك أو شيخك أو إمامك؛ فإن الغضب قد يدعوك إلى المبالغة في إطراء من ذمه أو يقابل كلمات التنفير بكلمات الترغيب.

ـ وكذلك تجد الإنسان إلى تعديل من يميل إليه ويحسن به الظن، أسرع منه إلى تعديل غيره، واحتمال التسمح في الثناء أقرب من احتماله في الذم.

ومع هذا كله، فالصواب في الجرح والتعديل هو الغالب، وإنما يحتاج إلى التثبت والتأمل فيمن جاء فيه تعديل أو جرح؛ ولا يسوغ ترجيح التعديل مطلقاً، بأن الجارح كان ساخطاً على المجروح، ولا ترجيح الجرح مطلقاً بأن المعدل كان صديقاً له، وإنما يستدل بالسخط والصداقة على قوة احتمال الخطأ إذا كان محتملاً، فأما إذا لزم من اطّراح الجرح والتعديل، نسبة من صدر منه ذلك إلى افتراء الكذب، أو تعمد الباطل، أو الغلط الفاحش، الذي يندر وقوع مثله من مثله، فهذا يحتاج إلى بينة أخرى، ولا يكفي فيه إثبات أنه كان ساخطاً أو محباً[1].

---

(١) التنكيل، ١/٥٢ ـ ٥٧.

وتأمل قول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو يبين هذه المسألة قال: «وممن ينبغي أن يتوقف في قبول قوله في الجرح والتعديل، من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد؛ فإن الحاذق إذا تأمل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة، رأى العجب؛ **وذلك لشدة انحرافه في النصب، وشهرة أهلها بالتشيع**، فتراه لا يتوقف في جرح من ذكره منهم، بلسان لذقة وعبارة طلقة، حتى إنه أخذ يلين مثل الأعمش، وأبي نعيم، وعبيد الله بن موسى، وأساطين الحديث وأركان الرواية.

فهذا إذا عارضه مثله أو أكبر منه، فوثق رجلاً، قبل التوثيق، ويلتحق به عبد الرحمٰن بن يوسف بن خراش، المحدث الحافظ؛ فإنه من غلاة الشيعة، بل نسب إلى الرفض، فيتأنى(١) في جرحه لأهل الشام، للعداوة البينة في الاعتقاد(٢).

المراحل العملية لدراسة الأسانيد:

أعود بك أيها السائل الكريم إلى ما جاء في التعريف الأول المختار لعلم التخريج، والذي عقبنا على قوله فيه: «... مع بيان درجته عند الحاجة»، هذا الكلام الذي قلنا إنه يقتصر على المسائل التقنية والفنية للتخريج... إلخ.

أعود بك في هذا العنصر لأذكرك بمسائل، وأنبهك على مسائل من ذلك:

---

(١) في النسخة التي بين يدي ما نصه: «فسيأتي»، والتعبير بها لا يستقيم، ورحم الله الشيخين المعلمي والألباني؛ فقد أثبتاها في التنكيل «يتأنى»، وبها يستقيم المعنى، والله أعلم.

(٢) لسان الميزان، ١/ ١٦، وينظر: التنكيل، ١/ ٥٩.

ـ التأكيد على أن هناك أحاديث لا تتطلب منا النظر في أسانيدها؛ لأن الأئمة الجهابذة من النقاد، قد بحثوها بدقة؛ لما كانوا يتميزون به من قوة الحفظ، والاطلاع الواسع، ومعرفة خفايا هذا الفن وقواعده، لذا فقد كفونا مؤونة البحث في هذه الأحاديث، التي أصدروا أحكامهم على أسانيدها ومتونها، ولا حاجة لنا لإعادة البحث فيها(١)، ومن هذه الأحاديث التي كفانا الجهابذة النقاد كلفة البحث فيها:

١ ـ الأحاديث التي رواها الشيخان، البخاري ومسلم في صحيحيهما:

فقد التزم الشيخان رحمهما الله تعالى، رواية الأحاديث بأسانيد سليمة، لا تحوي روايات ضعفاء أو متروكين، وخالية من الشذوذ والعلل؛ فوجود الحديث فيهما أو في أحدهما، دليل على صحته، ولا حاجة لنا إلى البحث فيه؛ لأن الغاية من البحث هي معرفة حال الرواية، ومن ثم معرفة درجتها من الصحة، ومن ثم الوقوف على ثبوتها عن النبي ﷺ؛ والأحاديث التي في الصحيحين، صحيحة أجمعت الأمة على قبولهما والعمل بها.

ولا تغتر أيها الكريم بما يثيره بعض الناس من شبهات ـ باسم البحث العلمي، والموضوعية وغيرهما ـ من أنه يوجد في الصحيحين أو في أحدهما، بعض الأحاديث الضعيفة، ويعزون ذلك إلى نتائج أبحاثهم العلمية التي توصلوا إليها، حسب قواعد أصول الحديث وعلومه، أو أن تلك الروايات تخالف العقل السليم ـ عقولهم طبعاً ـ أو تخالف نتائج البحوث الطبية، أو تخالف بعض العلوم الكونية عندهم أو غير ذلك، فهؤلاء صنفان:

أحدهما: أشخاص لهم إلمام بالحديث وعلومه، أرادوا إظهار

---

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص٢٠٨، بتصرف يسير.

أنفسهم، بأنهم من كبار العلماء، ولهم القدرة على النقد والبحث والحكم، وباستطاعتهم التعقيب على الجهابذة النقاد، وبيان أخطائهم، ولسان حالهم يقول كما قال الشاعر:

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

الآخر: أشخاص مستأجرون من قبل أعداء الإسلام، وأكثرهم ليست له دراية، ولا علم بالحديث وعلومه، وهم يقولون ما يقولون ابتغاء الفتنة، وابتغاء كسب المال الحرام، فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون[١].

وإليك نصوص الأئمة في التأكيد على أن ما في «الصحيحين» صحيح ولا يحتاج إلى نظر، قال ابن الصلاح: «وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها: القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم، مندرج من قبيل ما يقطع بصحته، لتلقي الأمة كل واحد كتابيهما بالقبول»[٢]، وقال الإمام النووي: «وإنما يفترق الصحيحان، وغيرهما من الكتب؛ في كون ما فيهما صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقاً، وما كان في غيرهما لا يعمل حتى ينظر، وتوجد فيه شروط الصحيح»[٣]، وقال ابن كثير: «وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه وأرشد إليه»[٤]،

---

(١) المرجع نفسه، ص٢٠٩، وهؤلاء مثل ما كتبه أبو رية في كتابه: «أضواء على السُّنَّة المحمدية» وما كتبه القنوبي، وما كتب صالح أبو بكر في كتابه: «الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها»، وما كتبه إسماعيل الكردي، وغيرها.

(٢) المقدمة، ص٢٥، وينظر: أصول التخريج، ص٢١١.

(٣) مقدمته على شرحه صحيح مسلم، ١/ ٢٠، وينظر: أصول التخريج ودراسة الأسانيد، ص٢١١.

(٤) اختصار علوم الحديث، ص١٧، وينظر: أصول التخريج، ص٢١٢، وأعتذر بين يدي فضيلة أستاذنا محمود الطحان، ولست مثله في العلم بأن أصوب له =

وقال ابن تيمية: «ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث؛ كجمهور أحاديث البخاري ومسلم؛ فإن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تبع لهم في معرفة الحديث؛ فإجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق؛ كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعل حلال أو حرام أو واجب، وإذا أجمع أهل العلم على شيء، فسائر الأمة تبع لهم؛ فإجماعهم معصوم، لا يجوز أن يجمعوا على خطأ»[(١)].

٢ ـ الأحاديث التي في كتاب التزم فيه صاحبه الصحة:

إن الكتب التي التزم فيها أصحابها رواية الأحاديث الصحيحة فقط، غير الصحيحين، كثيرة ومتنوعة منها:

- «صحيح ابن خزيمة».
- «صحيح ابن حبان».
- «مستدرك الحاكم النيسابوري».
- «المستخرجات».
- «صحيح ابن السكن»، وغيرها كثير، إلا أن العلماء لهم كلام وتعقيبات كثيرة، بشأن هذه المؤلفات (راجعها في كتب المصطلح؛ كمقدمة ابن الصلاح، وشروحها، ومجموعة فتاوى ابن تيمية، وغيرها)

٣ ـ الأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبينوا مراتبها:

أحاديث كثيرة درس الأئمة أسانيدها، وحكموا عليها، وبينوا

= نسبة كتاب «الباعث الحثيث» لابن كثير، فكتاب ابن كثير اسمه «اختصار علوم الحديث»، شرحه الشيخ أحمد شاكر في شرح قيم سماه «الباعث الحثيث...».

(١) مجموعة الفتاوى، ١٨/ ١٣.

مراتبها من الصحة والحسن والضعف؛ فهذه الأحاديث التي صدر الحكم عليها من إمام معتمد من أئمة الحديث، ولم يكن من المعروفين بالتساهل، فإننا نستغني بحكمه هذا على دراسة الحديث الذي حكم عليه[1]، مثل الأحاديث التي صححها أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وابن المديني، وابن معين، وابن القطان، وأحمد بن حنبل، وغيرهم.

٤ ـ الروايات التي حكم عليها الأئمة بالوضع.

اختلق الزنادقة والكذابون نصوصاً كثيرة، ونسبوها إلى رسول الله ﷺ بهتاناً وزوراً، وهذا الصنف كان له الجهابذة النقاد بالمرصاد؛ حيث تتبعوه، وأحصوه، وميزوه، وحكموا عليه بالوضع، وعلى قائليه بالكذب، وهذا النوع أيضاً لا يحتاج إلى دراسة أسانيد، اللَّهُمَّ إلا على سبيل المعرفة، وبيان الدرجة؛ لأنها موضوعة لا تحل روايتها، ولا إطلاق عبارة «حديث» عليها؛ لأنها ليست من أحاديث النبي ﷺ.

٥ ـ الأحاديث التي تحتاج إلى دراسة أسانيدها والنظر في متونها:

في كتب السُّنَّة أحاديث كثيرة لم يسبق للأئمة أن بحثوا فيها، أو أن أحكامهم عليها متفرقة هنا وهناك في كتب الحديث المختلفة، تحتاج إلى جمعها والوقوف عليها، وعلى العلماء المشتغلين بالحديث تتبع أسانيدها، وجمعها، واعتبارها، وجمع نصوص الأئمة حولها، لمعرفة أحوال رواتها، ومعرفة درجاتها وعللها... إلخ، وهذه الأحاديث بعضها في كتب السُّنَّة التي أُلفت في عصر الرواية؛ كـ«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي» (وإن كان الترمذي في أغلب الحالات يبين، ويعقب)، و«سنن النسائي»، و«سنن ابن ماجه»، و«مسند أحمد»، و«مصنف عبد الرزاق»، و«مصنف ابن أبي شيبة»، وغيرها، وبعضها ألّف في عصر ما بعد

---

(١) أصول التخريج، ص٢١٥ ـ ٢١٦.

الرواية؛ كـ«السنن الكبرى» للبيهقي، و«شرح السُّنَّة» للبغوي، وكتب «الأجزاء والمشيخات»، وغيرها.

مثال تطبيقي: من «جامع الإمام الترمذي»، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء لكل صلاة:

قال الإمام الترمذي:

١ ـ حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ، **كان يتوضأ لكل صلاة: طاهراً أو غير طاهر**. قال: قلت لأنس: فكيف كنتم تصنعون أنتم؟ قال: كنا نتوضأ وضوءاً واحداً».

قال أبو عيسى: «وحديث حميد عن أنس حديث حسن غريب من هذا الوجه، والمشهور عند أهل الحديث، حديث عمرو بن عامر الأنصاري عن أنس؛ وقد كان بعض أهل العلم يرى الوضوء لكل صلاة استحباباً، لا على الوجوب».

٢ ـ وقد روي في حديث ابن عمر عن النبي ﷺ، أنه قال: «من توضأ على طهر كتب الله له به عشر حسنات»، قال: «وروى هذا الحديث الإفريقي عن أبي غطيف عن ابن عمر عن النبي ﷺ: حدثنا بذلك الحسين بن حريث المروزي، حدثنا محمد بن يزيد الواسطي، عن الإفريقي، وهو إسناد ضعيف؛ قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد القطان: «ذكر لهشام بن عروة هذا الحديث فقال: هذا إسناد مشرقي[(١)].

---

(١) أي: رواة هذا الحديث أهل المشرق؛ أهل الكوفة والبصرة، قال الشيخ أحمد شاكر: «وهو كلام غير مفهوم، إلا إن كان يريد أن الحديث معروف عندهم من رواية أبي غطيف، ويبعد أن يريد رواية الإفريقي؛ لأنه أولاً مغربي، وثانياً متأخر الوفاة بعد هشام بنحو ١٥ سنةً»، في تحقيقه على الجامع، ١/ ٨٨.

قال: سمعت أحمد بن الحسن يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما رأيت بعيني مثل يحيى بن سعيد القطان.

٣ ـ حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمٰن ـ هو ابن مهدي ـ قالا: حدثنا سفيان بن سعيد عن عمرو بن عامر الأنصاري قال: سمعت أنس بن مالك يقول: «كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة». قلت: فأنتم ما كنتم تصنعون؟ قال: كنا نصلي الصلوات كلها بوضوء واحد ما لم نحدث، قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، وحديث حميد عن أنس جيد غريب حسن(١).

وقال الترمذي في باب ما جاء أنه يصلي الصلوات بوضوء واحد.

ـ حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمٰن بن مهدي، عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: «كان النبي ﷺ، يتوضأ لكل صلاة، فلما كان عام الفتح، صلى الصلوات كلها بوضوء واحد، ومسح على خفيه» فقال عمر: إنك فعلت شيئاً لم تكن تفعله؟ قال: «عمداً فعلته».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح: وروى هذا الحديث علي بن قادم عن سفيان الثوري وزاد فيه: توضأ مرة مرة».

قال: وروى سفيان الثوري هذا الحديث أيضاً عن محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة أن النبي ﷺ «كان يتوضأ لكل صلاة»، ورواه وكيع عن سفيان عن محارب عن سليمان بن بريدة عن أبيه.

قال: ورواه عبد الرحمٰن بن مهدي وغيره عن سفيان، عن محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة عن النبي ﷺ مرسلاً؛ وهذا أصح من حديث وكيع، والعمل على هذا عند أهل العلم؛ أنه يصلي الصلوات

---

(١) الجامع، ص٢٢ [بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١].

بوضوء واحد ما لم يحدث، وكان بعضهم يتوضأ لكل صلاة استحباباً وإرادة الفضل، ويروى عن الإفريقي، عن أبي غطيف، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «**من توضأ على طهر كتب الله له به عشر حسنات**»، وهذا إسناد ضعيف، وفي الباب عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ، صلى الظهر والعصر بوضوء واحد[١].

تحديد المسائل العلمية في هذا الباب:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه «أن النبي ﷺ، كان يتوضأ لكل صلاة. . .» الحديث، مداره على سفيان بن سعيد الثوري:

- رواه يحيى بن سعيد وعبد الرحمٰن بن مهدي، فيما أخرجه الترمذي، وتابعهما محمد بن يوسف، فيما أخرجه البخاري[٢]، كلهم عن سفيان الثوري عن عمرو بن عامر عن أنس أن النبي ﷺ كان يتوضأ عند كل صلاة، قلت: كيف كنتم تصنعون؟ قال: يجزئ أحدنا الوضوء ما لم يحدث.

ورواه سفيان من طريق سليمان بن بريدة، واختلف عليه:

- فرواه عبد الرحمٰن بن مهدي وتابعه علي بن قادم لكن بزيادة «توضأ مرة مرة»، عن سفيان، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة عن أبيه متصلاً، ورواه وكيع فقال: عن سفيان، عن محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة عن أبيه متصلاً، وخالفه عبد الرحمٰن، فرواه بهذا الطريق عن سفيان، عن محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة عن النبي ﷺ مرسلاً.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) كتاب الطهارة، باب الوضوء من غير حدث، ص٣٥ [القاهرة: دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٨].

الحكم عليه، وكيف ندرس هذه المسائل؟

أولاً: الإمام الترمذي، حكم على حديث سفيان الثوري عن عمرو بن عامر عن أنس عن النبي ﷺ، أنه كان يتوضأ عند كل صلاة، بالصحة، وهو الطريق الذي رواه به الإمام البخاري في صحيحه، فهو إذن حديث صحيح.

ثانياً: حكم الإمام الترمذي على رواية حميد عن أنس مرفوعة أنه ﷺ، كان يتوضأ لكل صلاة طاهراً أو غير طاهر، بقوله: «حديث حسن غريب من هذا الوجه»(١)، لعله، في نظرنا؛ لأن حميداً لم يتابع عليه، فحكم عليه بالغرابة لهذا السبب، وحكم عليه بالحسن لوروده بطرق أخرى: فيما رواه سفيان الثوري عن عمرو بن عامر، وما رواه أيضاً الثوري عن علقمة بن مرثد ومحارب بن دثار، وفي حديث حميد زيادة لم تذكر في الروايات الأخرى هي قوله: «... طاهراً أو غير طاهر».

وضعف الإمام الترمذي حديث أنس من طريق الإفريقي عن أبي غطيف عن ابن عمر؛ لأن فيه الإفريقي وهو ضعيف، أو بسبب أبي غطيف قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: «وهو مجهول الحال، لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، إلا قول البخاري في حديثه هذا: «لم يتابع عليه».

وفي تعارض الوصل والإرسال بين روايتي وكيع عن سفيان، عن محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه عن النبي ﷺ متصلاً،

---

(١) هكذا هي مثبتة في الجامع بتحقيق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، ١/ ٨٦ ـ ٨٧، [القاهرة: دار الحديث]، وفي طبعة ابن حزم كما هو مثبت في المتن قال: «جيد حسن غريب»، والمسألة تحتاج إلى مزيد تحقيق وتثبت من النسخ الأصلية للجامع، والله أعلم.

ورواية عبد الرحمٰن، عن سفيان، عن محارب بن دثار، عن سليمان بن بريدة عن النبي ﷺ رجح الإمام الترمذي رواية عبد الرحمٰن بن مهدي عن سفيان مرسلة.

فما موقف غيره من الأئمة من هذه المسألة، طبعاً في غير حديث عمرو بن عامر الذي رواه البخاري في صحيحه، وصححه الترمذي في الباب؟

لم يوافق الشيخ أحمد شاكر استغراب الإمام الترمذي رواية حميد عن أنس؛ لأن لها متابعات من طريق عمرو بن عامر، إلا إن كان يريد غرابته عن حميد نفسه[١]، قال الإمام الترمذي: «سألت محمداً (هو الإمام البخاري) عن هذا الحديث فقال: «لا أدري ما سلمة هذا، كان إسحاق يتكلم فيه، ما أروي عنه»، ولم يعرف محمد هذا من حديث حميد، قال الترمذي: «ورأيت محمداً يثني على الإفريقي خيراً، ويقوي أمره؛ يعني: عبد الرحمٰن بن زياد»[٢]، وبهذه الإشارة يتبين أن ضعفه لعله من سلمة بن الفضل، وليس من الإفريقي.

فلمن نترجم إذن؟ هل نترجم لكل الرواة في كل هذه الأسانيد. وهذا ما يفعله كثير من طلبة العلم المبتدئين، أم نترجم لرواة مخصوصين ولأسباب مخصوصة؟ وهل ترجمة الرواة ضرورية في كل الأحوال وفي كل الروايات؟

الجواب:

أولاً: لا نترجم لكل الرواة المذكورين في كل طرق الحديث المخرج، بل نقتدي بأئمة النقد في توجيهم سهام النقد نحو المسألة

---

(١) في تحقيقه الجامع، ١/٨٨.

(٢) العلل الكبير، ص٣٨.

العلمية المثارة، فهذا الحديث مثلاً، الآفة فيه من سلمة بن الفضل[١] (فهل نحن في حاجة إلى معرفة اسمه لأن الاختلاف فيه؟ أم نحن في حاجة إلى معرفة حاله في ميزان الجرح والتعديل؟ والجواب: أننا نحتاج إلى معرفة حاله جرحاً وتعديلاً، حتى تتضح لنا علة الحديث أكثر، فنكتب ذلك في المتن، ونعرف به تعريفاً غير مطول في الحاشية، مع ذكر مصادرنا في الترجمة).

سلمة بن الفضل: وثقه ابن معين قال: «ثقة كتبنا عنه، كان كيساً، مغازيه أتم ليس في الكتب أتم من كتابه»، وقال أبو حاتم: «صالح، محله الصدق، في حديثه إنكار، ليس بالقوي، لا يمكن أن أطلق لساني بأكثر من هذا، يكتب حديثه ولا يحتج به» قال ابن المديني: «ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديث سلمة» وقال جرير: «ليس من لدن بغداد إلى أن تبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة بن الفضل»[٢].

كما لم يوافق الشيخ شاكر الترمذي على ترجيح رواية عبد الرحمٰن بن مهدي عن سفيان، عن محارب، عن سليمان بن بريدة مرسلة، على رواية وكيع عن سفيان، عن محارب، عن سليمان بن بريدة عن أبيه متصلاً؛ لأن الحديث معروف عن سليمان عن أبيه، ووكيع ثقة حافظ، فالظاهر أن الثوري كان تارة يروي الحديث عن محارب موصولاً، كما رواه عنه وكيع، وتارة مرسلاً كما رواه عنه غيره[٣]، وأرى أن كلام الشيخ شاكر مبني على التجويز العقلي لا يقوى إلا بقرينة، وهكذا نلاحظ أن الأحكام

---

(١) هو: سلمة بن الفضل الرازي الأبرش الأزرق أبو عبد الله الأنصاري قاضي الري، روى عن حجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق، ترجمته في: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤/١٢٨

(٢) الجرح والتعديل، ٤/١٢٩.

(٣) الجامع، الحاشية ٥، ١/٩٠.

إنما تبنى على غالب الظن، والظن قد يخطئ، كما أن الظنون تتفاوت: فمن الظنون المعتد بها ما له ضابط شرعي كخبر الثقة، ومنها ما ضابطه أن تطمئن إليه نفس العارف المتوقي المتثبت؛ بحيث يجزم بالإخبار بمقتضته طيب النفس منشرح الصدر، ومن الناس من يغتر بالظن الضعيف فيجزم...[(١)].



(١) ينظر: التنكيل، المعلمي، ١/ ٥٧.

فهرس المصادر والمراجع

- **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**، محمود الطحان، مكتبة المعارف، ط٣، ١٩٩٦م.
- **الاتجاهات المعاصرة في دراسة السنة النبوية في مصر وبلاد الشام**، عبد الرزاق الأسود، دمشق: دار الكلم الطيب، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- **إرواء الغليل، محمد ناصر الدين الألباني**، بيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- **تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤.
- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، بمباي: الدار القيمة وبيروت: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٩٨٣م.
- **تخريج الحديث نشأته ومنهجيته**، محمد أبو الليث الخير آبادي، ماليزيا: دار الشاكر، ط٤، ١٤٣٢هـ - ٢٠٠٤م.
- **التخريج عند الفقهاء والأصوليين**، يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، مكتبة الرشيد، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- **التخريج نشأته وأطواره**، التويجيري، بحث منشور على شبكة الألوكا.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي**، جلال الدين السيوطي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- **تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري**، محمد بن مطر الزهراني، دار الدعوة للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- **ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة**، الطاهر أحمد الزاوي، دار الفكر، ط٣.
- **تصحيح الكتب وصنع الفهارس المعجمة**، أحمد شاكر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، القاهرة: منشورات مكتبة السنة، ١٤١٥هـ.
- **تقريب التهذيب**، ابن حجر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، ابن عبد البر، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.
- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، عبد الرحمن المعلمي، تحقيق: ناصر الدين الألباني، الرياض: مكتبة المعارف، ط٢، ١٤٠٦هـ.
- **تهذيب التهذيب**، ابن حجر، دار الفكر، ط١، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
- **تهذيب الكمال**، المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٠م.
- **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، طاهر الجزائري الدمشقي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، الخطيب البغدادي، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- **جامع الأصول**، ابن الأثير الجزري، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني ـ مطبعة الملاح ـ مكتبة دار البيان، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.
- **جامع بيان العلم وفضله**، ابن عبد البر، تحقيق: أبو الأشبال الزبيري، الدمام: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م، وبيروت: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.
- **الجامع الصحيح**، البخاري، ومعه شرحه فتح الباري لابن حجر، بيروت: دار المعرفة.
- **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي**، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر رحمه الله، وآخرون [القاهرة: دار الحديث].
- **جامع العلوم والحكم**، بيروت: دار الفكر، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

- **الجرح والتعديل**، عبد الرحمن بن أبي حاتم، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٢م.
- **الحديث الصحيح ومنهج علماء المسلمين في التصحيح**، عبد الكريم إسماعيل صباح، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٨م.
- **حصول التفريج بأصول التخريج**، أو كيف تصير محدثا، شهاب الدين أحمد بن محمد بن الصديق الحسني الطنجي، تحقيق: بشرى الحديوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
- **الرسالة المستطرفة**، محمد بن جعفر الكتاني، تحقيق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد جعفر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، ط٥، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.
- **السنن**، أبو داود السجستاني، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- **السنن**، الدارقطني، بيروت: عالم الكتب، ط٤، ١٩٨٦م.
- **السنن**، ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: دار الكتاب المصري، وبيروت: دار الكتاب اللبناني.
- **السنن**، المعروف بالمجتبى، النسائي، بيروت: دار الكتب العلمية.
- **السنن الكبرى**، أبو بكر البيهقي، دار الفكر.
- **الضعفاء الكبير**، العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- **ضوابط الجرح والتعديل**، عبد العزيز العبد اللطيف، الرياض: مكتبة العبيكان، ط٢، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- **طبقات الحفاظ**، جلال الدين السيوطي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
- **طرق تخريج حديث رسول الله ﷺ**، أبو محمد عبد المهدي بن عبد القادر بن عبد الهادي، القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨٧م.
- **العلل**، الدارقطني، السعودية: دار طيبة، ط١، ١٩٩٤م.

- **العلل الكبير**، الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرون، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٩م.
- **علم تخريج الأحاديث**، محمد محمود بكار، السعودية: دار طيبة، ط٣، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- **علم التخريج بين الأصالة والتجديد في مجالي البحث والتدريس**، بو بكر كافي، بحث قدمه بين يدي أعمال الملتقى الوطني الثاني حول وسائل التعليم الحديثة لتدريس العلوم الإسلامية والإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ٦ ـ ٧/ نوفمبر/ ٢٠٠١م.
- **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، شمس الدين السخاوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
- **الفهارس ومكانتها عند المحدثين**، د. سعد المرصفي، دار ذات السلاسل، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
- **الفهرست**، ابن النديم، تحقيق: رضا ـ تجدد.
- **الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب**، تحقيق سعود بن عيد بن عمير بن عامر الجربوعي، الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م.
- **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المناوي، بيروت: دار المعرفة، ط٢، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧٢م.
- **القاموس الفقهي**، سعدي بن أبي حبيب، دمشق: دار الفكر، ط٢، ١٩٨٨م.
- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، محمد جمال الدين القاسمي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
- **الكامل في ضعفاء الرجال**، ابن عدي، بيروت: دار الفكر، ط٢، ١٩٨٥م.
- **كشف الظنون**، حاجي خليفة، دمشق: دار الفكر، ١٩٨٢م.
- **الكفاية في علم الرواية**، الخطيب البغدادي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، بيروت: دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٨٦م.
- **كيف ندرس علم تخريج الحديث**، حمزة المليباري وسلطان العكايلة، عمان: دار الرازي، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

- **لسان العرب**، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي دار المعارف.
- **لسان الميزان**، ابن حجر، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٢، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.
- **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**، عبد الفتاح أبو غدة، حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، وبيروت: مطابع دار عالم الكتب، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- **المستدرك**، الحاكم النيسابوري، بيروت: دار الكتاب العربي.
- **المسند**، أحمد بن حنبل، دار الفكر.
- **المسند الصحيح**، مسلم النيسابوري، ومعه شرح النووي، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.
- **معجم مصطلحات الحديث**، محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.
- **معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**، مجدي وهبه كامل المهندس، بيروت: مكتبة لبنان، ط٢، ١٩٨٤م.
- **المعاجم العربية مدارسها ومناهجها**، عبد الحميد محمد أبو سكين، الفاروق الحرفية للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨١م.
- **معرفة علوم الحديث**، الحاكم النيسابوري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
- **المفصل في أصول التخريج ودراسة الأسانيد**، علي بن نايف الشحود.
- **المقدمة مع التقييد والإيضاح للعراقي**، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر العربي.
- **الموطأ**، مالك بن أنس، ومعه شرح السيوطي تنوير الحوالك، بيروت: المكتبة الثقافية.
- **نصب الراية تخريج أحاديث الهداية**، جمال الدين الزيلعي، بيروت: مؤسسة الريان، ط١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.

- **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ابن حجر، تحقيق: ربيع بن هادي، المدينة المنورة: المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٤م.
- **نهاية المطلب في دراية المذهب**، الجويني، تحقيق: عبد العظيم محمود الدّيب، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- **نيل الأوطار**، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: طه عبد الرؤوف الهواري، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

المواقع الإلكترونية:

- **جامع الحديث النبوي**: www.sonnh.com
- **الدرر السنية**: http://www.dorar.net/mhadith.asp
- **شبكة صيد الفوائد الإسلامية**: http://www.saaid.net
- **شبكة المشكاة الإسلامية**: http://www.meshkat.net/new/home.phd
- **مجلة الجمعية السعودية للسنة النبوية**: http://www.gameeitalsonh.sa.com
- **ملتقى أهل الحديث**: www.ahlalhadeeth.com
- **موقع الإسلام**: http://www.hadith.al-islam.com
- **موقع سلطان**: www.sultan.org
- **موقع السنة النبوية وعلومها، ومشرفها العام د. فالح الصغير**: http://www.sonah.com
- **موقع المحدث**: http://www.muhaddith.org
- **موقع المكتبة الشاملة**: www.shamila.ws
- **موقع وحي السماء**: www.wahy.com

فهرس المحتويات

الموضوع الصفحة

